الجيوسياسية
مفاهيم، معالم ورهانات

عبد العزيز جراد

الجيوسياسية
مفاهيم، معالم ورهانات

منشورات الشهاب

مؤلَّفات الكاتب :

- *Dualité du monde arabe*, éditions ENAP, ENAL, OPU, Alger, 1981, 285 pages.

- العالم العربيّ بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، 225 صفحة.

- العلاقات الدّولية، المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الجزائر 1992، 150 صفحة.

- عقد من العلاقات الدّوليّة (تحت الإشراف)، المدرسة الوطنيّة للإدارة، الجزائر 2001، 336 صفحة.

- *Comment élaborer un mémoire de master*, éditions global, Alger, 2012, 100 pages.

- *La géopolitique : repères et enjeux*, éditions Chihab, Alger, 2016, 180 pages.

© **منشورات الشهاب،** 2018.

ردمك : 978-9947-39-267-6

الإيداع القانوني : السداسي الأول، 2018.

« هل يستطيع العالَم الإسلامي إنجاز ثورته حسب اطّراد محدد منسق بمشروع معَدّ يؤخذ فيه اعتبار العناصر النفسية والعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الإسلامي الراهن ؟ أو أن العالم الإسلامي سيجد نفسه منقادا لعدم توفر توجيه سديد حسب مشروع معَد وبضرورات تكفيه مع تطور عالمي، لم ينفك في إسراع دائب، يتزايد يوما فيوما إلى ثورة لا يكون مسيطرا عليها ؟ » *(1958)*

مالك بن نبي : فكرة كمنويلث إسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2014، ص 42-41.

« لمواجهة المستقبل يجب من الآن فصاعدا، أن نسعى إلى تقبّل الآخر وإلى إزاحة كلّ الأفكار المكتسبة إزاء كلّ ما هو غير غربي *[...]* أفكار دعمتها سياسات التدخل والتخلي عن التعددية الحزبية، والتي يدفع الغرب ثمنها اليوم. »

برتران بادي (Bertrand Badie)، باحث في علم السياسة
(مجلة Futurible، مارس-أفريل 2016، رقم 411، ص20).

« إذا أردنا السِّلم العالمي، يجب الاعتراف بأن فرضية المواجهات بين الأمم هي نتيجة الاختلافات الناجمة عن الأنساق العائلية. »

Emmanuel Todd, où en sommes-nous ? Une esquisse de l'histoire humaine)
(أين نحن ؟ نبذة لتاريخ الإنسانية, Seuil, Paris, 2017, p 472.

إلى حفيدي آدم أرسلان

إني مدين بالعرفان لكل من ساهم بتعليماته المفيدة من أجل إكمال هذا الكتاب باللغتين العربية والفرنسية وبالخصوص الكاتب والصحفي محمد بلحي والأستاذة كريمة منديلي والأستاذ سعيد بومعيزة.

الفهرس

مقدمة.....17

الجزء الأول

المفاهيم

الجيوسياسية والجغرافيا.....23

الجيوتاريخية.....27

الجغرافيا السياسية والجيوسياسية.....28

الجيوسياسية والجيوستراتيجية.....29

الجيوسياسية والجيواقتصادية.....30

الجيوسياسية والعلاقات الدولية والسياسة الدولية.....31

الجزء الثاني

نشأة الجيوسياسية وتطورها

الرؤية الصينية : الجغرافيا في خدمة السياسة والنظام العسكري 35

الجيوسياسيةالهندية.....37

« صورة الأرض » عند الجغرافيّين المسلمين.....37

أ) المدرسة الإيرانية.....38

ب) المدرسة العراقية.....39

ج) المدرسة المغاربية.....40

د) المدرسة العثمانية.....43

الجيوسياسية الأوروبية.....44
أ) المدرسة الروسية.....44
ب) المدرسة الألمانية.....45
ج) المدرسة الأنجلو-أمريكية.....51
د) المدرسة الفرنسية.....54
هـ) الجيوسياسية الاستعمارية.....55
الصهيونية والجيوسياسية.....59
الإسلاموِيَّة والقومية العربية والجيوسياسية.....62
الجيوسياسية والحرب العالمية الأولى.....68
الجيوسياسية والحرب العالمية الثانية.....69
الجيوسياسية والحرب الباردة.....70

الجزء الثالث

المقاربات الجيوسياسية ونظريات العلاقات الدولية

نظريات العلاقات الدولية.....75
تجديد الجيوسياسية.....79
الجيوثقافية : التصور الأيديولوجي « للآخر » 82

الجزء الرابع

المقاربات الجيوسياسية للإمبراطوريات
في القرن الحادي والعشرين

الجيوسياسيون في المؤسسة الحاكمة الأمريكية :
الهيمنة للولايات المتحدة بكافة السبل.....87
منتقدو المقاربة الجيوسياسية في المؤسسة الحاكمة الأمريكية 107
النهج الجيوسياسي الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي :
من القوة العظمى إلى البحث عن التأثير.....113
الجيوسياسية في الصين : انسجام وبراغماتية قوة صاعدة 118

الجزء الخامس

الجيوسياسية والمقاربة الاستشرافية :
تحديات القرن الحادي والعشرين

العولمة وعدم التوازن شمال-جنوب 126
رهانات الموارد الطبيعية والطاقة..... 132
أ) المياه : هل هي مصدر لنزاعات مستقبلية ؟ 133
ب) النفط : جيوسياسية الدورة النهائية 135
ج) اليورانيوم والتهديد النووي 139
د) الأراضي النادرة، غرينلاندا والقطب الشمالي :
التحديات الجيوسياسية للمستقبل 142
الأزمة البيئية والمخاطر المناخية 145
استمرار الصراعات المسلحة 148
عناصر جيوسياسية النزعات في القرن الحادي والعشرين 149
السيناريوهات المحتملة 152
أ) المعضلة الإفريقية 153
ب) هل يتجه العالم العربي نحو الإنهيار ؟ 155
ج) أمريكا اللاتينية : هل هي القارة الصاعدة ؟ 159
د) الاتحاد الأوروبي : قوة أم ضعف ؟ 161
هـ) منطقة آسيا والمحيط الهادي : مركز مستقبلي للتنافس أو للمواجهة ؟ 164
الخاتمة 167

الـمَلاحِق

I-الجداول 173
الجدول رقم 1 : تسلسل المجال الحيوي 173
الجدول رقم 2 : العهود الجيوسياسية الثلاث حسب ماكيندر..... 173
الجدول رقم 3 : راتزل وفيدال تصورين للجغرافية..... 174
الجدول رقم 4 : مهان، سياسة منرو والعلاقة مع سياسة روزفيلت..... 174

الجدول رقم 5 : تقلب النظام العالمي حسب هنتنختون 175
الجدول رقم 6 : العامل الرئيسي للصراع ما بعد الحرب الباردة حسب فوكوياما، هنتنختون وكابلان.....175
الجدول رقم 7 : أشكال القوة حسب جوزيف ناي 176
الجدول رقم 8 : الجيوسياسية الخارجية، الداخلية والمحلية 176
الجدول رقم 9 : الواجهات الثلاث للجيوسياسية 177
II- الخرائط 178
الخريطة رقم 1 : العالم عند ماكيندر « الهرتلند » 178
الخريطة رقم 2 : نموذج هاوشهوفر للمناطق الكبرى 179
الخريطة رقم 3 :منطقة الرملند عند سبيكمان 180
الخريطة رقم 4 : الأوراسيا عند بريجنسكي 181
الخريطة رقم 5 : الطريق الصيني الجديد للحرير 182
الخريطة رقم 6 : الفضاء المتوسطي-الفضاء الإسلامي-الفضاء الإفريقي-آسيا الهادي (مناطق الإنكسار) 183
الـمَراجع 185
الكلمات المفتاحية 201
قائمة المختصرات 205

مقدمة

أُدرِج تدريس الجيوسياسية لأول مرة في الجامعة في فترة الثمانينات بمعهد العلوم السياسية، تزامن ذلك مع تدريس مادة العلاقات الدولية (نظريات ووقائع). كنا آنذاك في مرحلة ما بعد التدرّج نشرف على محاضرات حول « جيوسياسية منطقة الساحل » و« جيوسياسية حوض البحر الأبيض المتوسط » امتدت من سنة 1982 إلى سنة 1988. والهدف من هذا يكمن في تحسيس الطلبة برهانات هذا الفضاء الجيوسياسي الكبير الذي يقع ما بين الفضاء الأورو – متوسطي والفضاء المغاربي – الساحلي، والذي تحتل فيه الجزائر موقعا مركزيا.

يجدر بنا إلقاء الضوء – هذه المرة – على ضرورة تقديم البراديغمات والنماذج الجيوسياسية الأساسية بطريقة بيداغوجية وبأكبر قدر من الوضوح. تطمح هذه الدراسة إلى تمييز مجال التحليل الجيوسياسي عن المجال النظري للعلاقات الدولية بشكل أفضل وإلى تصحيح الأخطاء التي نلاحظها في استعمال المفاهيم من طرف بعض وسائل الإعلام والباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

كما يسعى هذا الكتاب إلى ملء فراغٍ غالبا ما تمّ تجاهله أو إهماله في جامعاتنا، ومن قِبل الأطراف المتواجدة في مختلف مواقع مسار صنع القرار في مجالات السياسة الخارجية والأمنية في الجزائر.

إن ممارسة الجيوسياسية، من جهة، عملٌ فكري ومحاولة تحديدٍ للعوامل التي تفسِّر سلوكيات القوى الفاعلة، وعلى وجه الخصوص الدول. وهي من جهة أخرى، تفاعلٌ مع الفضاء الإقليمي باستخدام جلّ العناصر التي تمنحها الجغرافيا لتحقيق أهدافٍ سياسية. فالجيوسياسية تمهد الطريق لمعرفة الذات والآخرين، وتكمُن فائدتها في فهم العوارض التي تدفع إلى الحرب « بتسليط الضوء على تداعيات العنف التي تصنع من مواجهةٍ محدودة حربًا مفتوحةً بآلاف القتلى وكذلك بفهم الأوضاع الجغرافية ما بعد الصراع، التي غالبا ما يكون التحكم فيها صعبا بمثل صعوبة بعض مراحل الصراع، والاستمرار في البحث عن حل لها »[1].

1. Béatrice Giblin, « Postconflit entre guerre et paix » in Revue Hérodote, 3e trimestre, 2015, n° 158, p. 3.

إنّ صراعات مطلع القرن الحادي والعشرين في العراق وأفغانستان وليبيا وسوريا وجمهورية إفريقيا الوسطى وأوكرانيا، واستمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة وفي العواصم الأروبية (باريس، بروكسل، أنقرة في 2016، برلين ولندن في 2017) ومالي وكوت دي فوار (2015-2016) ولاهور بباكستان (2016)، وكذا الانتفاضات الشعبية في العالم العربي ضد الأنظمة الشمولية، وانتشار الحركات الإرهابية، وتفاقم الأزمات المالية العالمية، وتعمّق الهوّة في توزيع الثروات بين بلدان الشمال والجنوب، واستمرار التهديد النووي، وتعقّد القضايا البيئية، جميعها مواضيع تستدعي المقاربة الجيوسياسية وتضعها في الواجهة من أجل التفكير في مصير البشرية.

وتتوالى الأحداث بسرعة فائقة، سواء أكان هذا على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي. وأمام كل هذه الاضطرابات يحاول الخبراء في مجال العلوم الإنسانية، وخاصة المحللين السياسيين، حلّ العقد بشكل موضوعي بقدر الإمكان لتوضيح واقعٍ أضحى متشعّبا ومستعصيا، خاصة وأن كل الأحداث أصبحت مرئية، تُعايَش بصفةٍ تلقائية، حيث يتمّ نقلها مباشرة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة مثل القنوات الفضائية والشبكات الاجتماعية.

فوسائل الإعلام اليوم، تعكس بصفة فورية، أيّ حدثٍ يقع في أيّ مكان من العالم، سواء كان سياسيا، ثقافيا، رياضيا، دينيا، أو عسكريا، وهنا يرد الحديث عن جيوسياسة كرة القدم، وجيوسياسة الوسائط الإعلامية، وجيوسياسة المخدرات، وجيوسياسة الإرهاب. لقد غدا الإنترنت وسيطا لا يمكن الاستغناء عنه، إذ أن شبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والتويتر وغوغل ولينكدإن وبينترست وفياديو، تربط وتصل الملايين من الناس دون اللجوء إلى قنوات الاتصال الرسمية، إلا أن شبكات التواصل هذه، لا تجنّب مستعمليها من خطر التلاعبات.

إن أنظمة الإعلام تغمر بسيلها جميع المنظمات والهيئات الحديثة، وهنا غالبا ما تُؤخذ الدول على حين غرّة، كونها لا تتمكن من تصفية المعلومات أو من ممارسة الرقابة بسهولة. وتسريبات ويكيليكس (wikileaks) لأبْلَغُ مثالٍ على تدفق المعلومات رغم سرّيتها. فالفرد، أينما كان، يجد نفسه غارقا في كمّ هائلٍ من المعلومات المتنوعة والمختلفة، وبسرعة فائقة، تجعله غير قادر على التفكير بهدوء واتخاذ رأي دقيق وسديد تجاه الأحداث التي تجري أمام عينيه.

إن تعميم انتشار المعلومات يولّد أشكالا من الوعي الوطني والدولي تجاه واقع، أو رأي، أو حدث، أو غرض معين، وهو بالتالي يشكل قاسما مشتركا بين أناس من جميع

ربوع العالم، فغالبا ما يثير التعاطف أو الرفض أو التضامن أو المعارضة تجاه قضية، أو تجاه فرد أو بالنسبة لمجموعة من الأفراد أو بلد. وقد تجدر الإشارة، في زمن العولمة والتكنولوجيات الحديثة وانتشار الشبكات الإعلامية، إلى مفهوم اكتسب اليوم أهمية ودقة أكثر من أي وقت مضى، ألا وهو مفهوم القرية الكونية للكاتب الكندي مارشال ماكلوهان (Mac Luhan - 1911-1980)[2].

في الوقت الراهن، تأخذ الأحداث الدولية في جميع الدول جزءا كبيرا في الصحافة وفي الإذاعة والتلفزيون. ففي كثير من الأحيان تُعالَج القضايا الدولية بشكل شامل وتحتل الصدارة على حساب القضايا الداخلية. إنّ قُرّاء الصحف المطبوعة ومشاهدي التلفزيون ومستخدمي الإنترنت يقومون بتوسيع مجالات اهتماماتهم من خلال تركيزهم على كل ما يحدث في جميع بقاع العالم بهدف فهم دواعي الأحداث وكيفية وقوعها. فهُم غالبا ما يتأثرون بتلك الكارثة الطبيعية التي حدثت أو ذلك النزاع الذي نشأ في أقصى بقاع الأرض. إن اضطرابات العالم العربي التي تمّ وصفها بـ « الثورات العربية » أو « الربيع العربي »، والأزمة المالية العالمية التي راحت تمتد على مدى سنوات، لهي حالات، من بين العديد من الحالات الأخرى. وهي لا تحتل الساحة السياسية والإعلامية فحسب، وإنما تدفع كل فردٍ إلى التعليق والتفكير المستمر.

لقد أصبحت اليوم أماكن لم تكن بالأمس معروفة معالم رمزية مثل سيدي بوزيد في تونس، وميدان التحرير في مصر، ومسراتة في ليبيا، ومحطة فوكوشيما النووية في اليابان. وقد أضحت مفاهيم مثل العولمة والتنمية المستدامة والأمن والجرائم الإلكترونية والإرهاب من المفردات اليومية، وجزءا من مدوّنة مشتركة لجمهور شبه عالمي. فالأفراد، بغضّ النظر عن مستواهم الاجتماعي أو الفكري، لم يعودوا يكتفون بتحليل أو تفسير واحد بشأن قضية معينة فحسب، بل غدوا يسعون إلى الاطلاع، في كل الأحوال، على أكبر قدر من وجهات النظر.

هذا السعي إلى شرح الأسباب والنتائج الخاصة بكل حدث، وهذا البحث عن الحقيقة من وراء كل حدث جعلا الجيوسياسية تحتل الصدارة في مجال تحليل القضايا الدولية. فالاعتماد على التحليل الجيوسياسي يجعل الفروق والانشقاقات بين العلوم الإنسانية الأخرى تتلاشى، كما يمكّن من تمييز وتصنيف كل العناصر التي تسمح بتفسير كل حالة في جوهرها وتطورها من خلال أنماط دراسية مختلفة، خاصة بالعلوم الاجتماعية.

---

2. Mac Luhan Marshall, *Guerre et paix dans le village planétaire*, Robert Laffont, Paris, 1970, 192 pages.

فما هي الجيوسياسية ؟ وكيف يتمّ تحديدها مقارنة بالعلوم الإنسانية، على وجه خاص بالجغرافيا والعلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاقتصاد والتاريخ ؟

ماهي أصول الجيوسياسية، وكيف تطورت ؟

من هم أهم المنظِّرين للجيوسياسية في هذا المجال ؟

ما هي تأثيرات النظريات الجيوسياسية على الصراعات الكبرى للقرن العشرين ؟

وأخيرا، ما هي الرهانات الجيوسياسية في مطلع القرن الحادي والعشرين ؟

للإجابة على هذه الأسئلة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أجزاء :

الجزء الأول (1) يتضمن المفاهيم التي تحدد مجال التحليل الجيوسياسي. الجزء الثاني (2) يتطرق إلى التطورات التي مرّت بها الجيوسياسية منذ بداياتها إلى وقتنا الحاضر، ابتداءً من الأعمال المختلفة لممهِّدي الجيوسياسية ووصولا إلى أحدث الدراسات. الجزء الثالث (3) سيهتم بالازدواجية القائمة بين النظريات الجيوسياسية ونظريات العلاقات الدولية. الجزء الرابع (4) يخص النهج الجيوسياسي للقوى الإمبراطورية الثلاث للقرن الحادي والعشرين، ألا وهي : الولايات المتحدة وروسيا و الصين. أما الجزء الخامس (5) فسيتطرق إلى التفاعل بين الجيوسياسية والدراسات الإستشرافية في فهم القضايا الدولية الرئيسية، وتحديات القرن الحادي والعشرين من خلال دراسة الأزمات والصراعات والتهديدات المختلفة، التي من شأنها وضع البشرية في حال مواجهة مع مستقبل غامض.

يحمل هذا العمل في طيّاته هدفا بيداغوجيا، وهو موجّهٌ إلى أوسع جمهور ممكن من طلاب وباحثين ودبلوماسيين وعسكريين وإعلاميين ورجال أعمال، ولكل من يسعى لفهم تعقيدات الحياة الدولية.

الجزء الأول

المفاهيم

الجيوسياسية والجغرافيا

يبدو، للوهلة الأولى، أنه من الصعب إعطاء تعريف دقيق للجيوسياسية. أهي علم راسخ أم طريقة تحليل أم « فبركة لتنبؤات وهمية » ؟ أوَ لا يُستلزم علينا مقارنة الجيوسياسية بأشياء يكتنفها الغموض، أو لنقُل بتعبير آخر، أفكارٌ ومفاهيم دون أي أساس علمي ؟ هل علينا أن نحدّد هذا المفهوم انطلاقا من مختلف المساهمات للمؤسسين الأوائل، مع كل ما ينجم عن هذا من خطر كالوصول إلى تعريف واسع وغامض، أو الانحياز إلى تعريف كاتبٍ معيّن، خارجَ أيّ سياق ؟ أو هل علينا وضع أي تعريف آتٍ من العدم، بغضّ النظر عن تاريخ الفكر الجيوسياسي ؟

هنالك تصوّران متمايزان. من جهة، جيوسياسية يهيمن عليها جغرافيون يضعون نصب أعينهم « الفضاء » في حيّز دراسة تجريبية وفقا للمستوى المحلي. هذا التصور يلقى دفعه لدى الفرنسي إيف لاكوست (Yves Lacoste). ومن جهة أخرى، نجد الجيوسياسية الأنجلو-سكسونية التي تقدس « السلطة » وتنحو أكثر نحو العلوم السياسية والدراسات النظرية في مجال العلاقات الدولية، مدّعية بذلك التحكم في الفضاء السياسي ككلّ، ثم إخضاعه لقوانين عامة. غير أن لكلّ الكتّاب الغربيين، منذ القرن التاسع عشر إلى القرن الواحد والعشرين، قاسمًا مشتركا واحدا يتمثل في طموح مشترك، ألا وهو العمل على أن تكون الجيوسياسية تخصصا يطمح إلى مقاربة علمية على قدم المساواة مع العلوم الإنسانية الأخرى.

إن كلمة الجيوسياسية تستمدّ أصلها من الرّبط ما بين كلمتَيْ « جغرافيا » و« سياسة ». فالجيوسياسية تعني في النهاية، المادة التي تدرس العلاقة الكائنة بين الفضاء والسياسة. وهكذا، يكمُن الجوهر بالنسبة للجيوسياسي في تفاعل الفرد مع مجاله الإقليمي، وتأثير هذا الأخير على أيّ مبادرة بشرية. فبأيّ طريقة يمارس الأفراد سلطتهم لتشكيل مجالهم ورسم حدود أراضيهم، مع الأخذ بعين الاعتبار رد فعل أمثالهم ؟ للإجابة على هذه المعادلة تسعى المقاربة الجيوسياسية لتعكس صورة، بأكبر قدر من الموضوعية عن الذات « كشعب وكأمة وكحضارة »[1]. تحاول الجيوسياسية أيضا

1. Sophie Chautard, *Comprendre la géopolitique*, Studyrama perspectives, Paris, 2006, p. 11.

« فهم الآخر أي الجار والبلد الأجنبي والشعب بثقافة مختلفة. تهدف الجيوسياسية كذلك لوضع تفسير للتنافس المرتبط بالسيطرة على الأراضي حسب معالم ورهانات مختلفة كامتلاك الموارد والمضايق، والرغبة في ممارسة السلطة من قِبل شعب على شعبٍ آخر على أساس معايير عِرْقية »[2]. إنها تطمح في النهاية إلى حلّ الأزمات التي تتسم بها العلاقات الدولية.

وهكذا، واستنادا على عوامل جغرافية، يسعى الفرد من خلال الجيوسياسية لفهم مجاله الخاص، ليستوعب بعدها بيئته على صعيد الزمن والمكان. وهذا هو الرابط الجدليّ بين البيانات الداخلية لكل دولة، والبيانات الخارجية للبيئة الدولية. وهذا ما يجعل من المقاربة الجيوسياسية نهجا متماسكا وشاملا لشرح الرهانات العالمية.

في تحليلها لكل حالة، تطرح الجيوسياسية أسئلة ملحّة تكرر نفسها : من ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ وأين ؟ ولماذا ؟ والغرض من هذا كله، هو إعادة تركيب كل العناصر حتى يتسنّى وضع كشفٍ شامل وحصري للوضع الذي يسود في هذه المنطقة من العالم : لماذا نشهد انتفاضة شعبية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا في آنٍ واحد تقريبا ؟ كيف يمكن شرح هذه الأحداث المتوالية والمتسلسلة حسب نظرية الدومينو ؟ لماذا تطورت هذه الانتفاضات من حركات سلمية وعفوية – على ما يبدو – إلى أعمال عنف غير مسبوقة ؟ من هي حركة داعش ؟ هل لهذه الدولة الأوّلية وجود خاص وحكم ذاتي حقيقي، أم أنها انبثقت من مشاحنات القوى الإقليمية والدولية في منطقة المشرق ؟ ما الذي يجعلنا، اليوم، نشهد نزاعات محتدمة و تمزقا ما بين اثنين من أهم فروع الإسلام : السنة والشيعة ؟ هل الخلافات المذهبية هي السبب ؟ أم هي الخلافات التاريخية وحدها، التي تفسر النزاعات السياسية الحالية ؟ وأخيرا، ما هو تأثير عدم الاستقرار في العالم العربي على العلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين ؟

ما هي الأطراف الفاعلة في الأزمة المالية التي تلعب الدَّور الرئيسي في رسم خطوط النزاع على الميدان ؟ وكيف يتمّ أخذ موقف تجاه تطور هذا الصراع من طرف القوى الإقليمية والدولية ؟ لماذا أصبحت مالي منطقة مواجَهة تدور رحاها بين الجماعات الإرهابية والحكومة المركزية في باماكو ؟ ما هو تأثير الأزمة الليبية على الأزمة في مالي ؟ كيف يمكن التمييز ما بين المطالب السياسية للحركة الوطنية الأزوادية في الشمال وبين الأعمال الإرهابية لتنظيم القاعدة ؟ أيّ اتجاه ستنحوه منطقة الساحل في ظلّ التطورات التي تشهدها ؟

2. Sophie Chautard, *Op. cit*. p. 11.

من ناحية أخرى، وفيما يخص التعامل مع أزمة النسق المصرفي الدولي، يسعى المحلِّلون إلى البحث عن الأسباب التي أدّت إلى هذا الخلل، حيث يحاولون الإجابة عن بعض الأسئلة مثل : ما هي العناصر التي تقف وراء هذه الأزمة ؟ أهي الحكومات ؟ أَم هي البنوك ؟ أم هي الشركات المتعددة الجنسيات ؟ ما هو تأثير الصدمة المالية لسنة 2008 على التوازن الاقتصادي والسياسي على الصعيد الدولي ؟ وما هي الحلول التي يمكن الاعتماد عليها لمعالجة هذا الخلل في النسق المالي العالمي ؟

على مستوى آخر، تثير القضية النووية الإيرانية، هي الأخرى، تساؤلات حول الجهات الفاعلة في هذه الأزمة ؟ هل للغربيّين يدٌ فيها ؟ أم هي إسرائيل ؟ أم أن للدول العربية المعادية لإيران دخلٌ فيها ؟ هل توجد هنالك صلة بين التنافس الإيراني السعودي والقضية النووية ؟ ما سبب تعثر المفاوضات بهذا الشأن بين الولايات المتحدة وإيران، وما سبب تعليقها لأكثر من عقد من الزمن ؟ كيف يمكن تفسير حل الأزمة النووية الإرانية في مفاوضات جنيف ؟ وهل وصول الرئيس دونالد ترمب (Donald Trump - 1946) إلى رئاسة الولايات المتحدة بداية تراجع الحكومة الأمريكية عن الإتفاقية النووية مع إيران وتدعيمها للمملكة السعودية ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها، تساعد على إيجاد إطار تحليلي على أساس عوامل جغرافية وسياسية على حدّ سواء، من شأنها إيصالنا إلى تفسير منسجم شامل وأكثر موضوعية.

إنّ الجيوسياسية فرعٌ من فروع العلوم الإنسانية، تتمثل خصوصيتها في استخدام عناصر جغرافية من أجل خلق تفاعل بينها وبين مفهوم السلطة السياسية، إذ تعتمد كل عملية قرار، سواء تعلق الأمر بالخطاب أو بالتفعيل، على الرؤية الجيوسياسية. فلا يمارس رجل السلطة نفوذه على شريحة ما من السكان، حتى يسعى أولا لفهم مدى سيطرته عليهم في حدود مساحة جغرافية معينة، ولا يقوم بعمله إلا حين يرى أن الوقت مناسب لذلك. إن إدارة الفضاء والتحكم في الوقت هما عاملان أساسيان في تحديد القدرة على ممارسة السلطة الفعلية لجميع القوى السياسية.

إنّ الجيوسياسية إذن، على حد سواء، نهجٌ علميّ يتسنى من خلاله فهم العالم المحيط بنا ورؤية شاملة تسمح لصُنّاع القرار السياسي بالقيام بعملهم بناءً على المصلحة الوطنية لكل دولة، قصدَ تحقيق أهداف معيّنة على كلّ من المدى القصير والمتوسط والطويل، سواء كان هذا في حالات استقرار، أو أزمات، أو صراعات. هذا الهرم يلخص العلاقة بين السُّلطة والفضاء والسكان في وحدة سياسية :

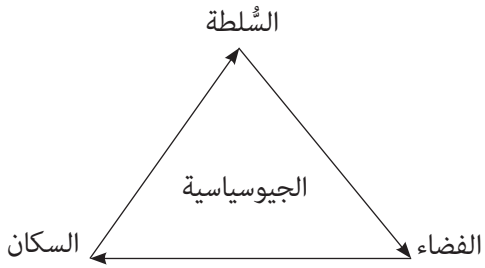

لا يزال هنالك بعض الالتباس حول مفاهيم كالجغرافيا، والجغرافيا الفيزيائية، والجغرافيا البشرية، والجغرافيا السياسية والجيوسياسية، والجغرافيا الاقتصادية، والتاريخ الجغرافي والجيواستراتيجية ؛ ولذا، بات من المجدي تحديد مجالات الدراسة في كل تخصص أو فرع من التخصص.

تُعتبر الجغرافيا « العلم الذي يقوم بوصف وشرح المظهر الحالي الطبيعي والبشري لسطح الأرض »[3]. والجغرافيا العامة تدرس الظواهر المتعلقة بالسكان والإنتاج والتجارة على الصعيد العالمي. أما الجغرافيا الإقليمية، فإنها تهتم بدراسة مساحة (منطقة) محدَّدة. بعبارة أخرى، يمكن القول، أن الجغرافيا هي « علم التنظيم الراهن للمساحات الذي يقوم به الإنسان على الأرض »[4].

كما تقوم الجغرافيا بدراسة العلاقة الكائنة بين البُعدين الفضائي والإنساني، حيث تعدّ عمليات التحليل والتصوّر وتنظيم الفضاء الجغرافي من ميزات هذا العلم. وينقسم هذا العلم إلى فروع عدّة وهي : الجغرافيا الفيزيائية والجغرافيا البشرية والجغرافيا المحلية أو الإقليمية والجغرافيا السياسة والجغرافيا الاقتصادية[5].

تتمحور الجغرافيا الفيزيائية (الطبيعية) حول دراسة الوسط، فهي تعتمد على فرضية أنه من الممكن فهم كيفية تنظيم المجتمعات من خلال دراسة الوسط الذي يعيش فيه الإنسان. فنجدها اليوم، تهتم بشكل متزايد بتأثير الفعل البشري على البيئة الطبيعية. إن دراسات البيئة الطبيعية والتنمية المستدامة، ودراسة المناخ (التي تتمثل في دراسة تأثير الاحتباس الحراري والتلوث والجفاف وخطر التجمد) كلّها عناصر رئيسية، من شأنها أن تفضي إلى التقارب بين الجغرافيا الفيزيائية والجغرافيا البشرية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الجغرافيا الفيزيائية قد أصبحت تتحول تدريجيا إلى جغرافيا بيئية، « فمن الواضح أن الجغرافيا البشرية لا تزال تركّز على دراسة الأنشطة البشرية

3. www.marefa.org.

4. Sophie Chautard, *Op. cit*., p. 7.

5. Paul Claval, *Épistémologie de la géographie*, Fernand Nathan, Paris, 2001, 266 pages.

على سطح الأرض. فكما هو معروف، تُعدّ الجغرافيا الفيزيائية فرعًا من فروع العلوم الطبيعية، بينما تنتمي الجغرافيا البشرية إلى مجال الدراسات الإنسانية »[6].

ويُعدّ علم رسم الخرائط دعما لا غنى عنه في مجال الجغرافيا، حيث تمنح الخرائط بيانات طبيعية مثل التضاريس والمناخ، وكذا بيانات سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتاريخية، وهذه كلّها بيانات تمثّل بصفة مبسطة مساحة أو فضاءً محدّدا. « إن الخريطة الجغرافية هي بمثابة رسم للفضاء الإقليمي، لا يمكن النظر إليها، على أنها صورة طبق الأصل للواقع. فما هي إلا صورة مبتورة، غير مكتملة وانحيازية، أقل ما يمكن القول عنها أنها صورة كاذبة قد خضعت للتلاعب »[7].

لكن، ورغم عدم موضوعية الخرائط ووهميتها، يظلّ فن رسم الخرائط ضروريا في عملية تحليل الفضاء زمنا ومكانا، ولا سيما بالنسبة للجغرافيين الجيوسياسيين والإستراتجيين، حيث تُمكّنهم – وبدقة نسبية نوعا ما – من وضع تحديد بياني للمنطقة وللرهانات المطروحة بين مختلف الوحدات السياسية.

الجيوتاريخية

إن مفهوم الوقت أو الزمن يحتّم بناء جسرٍ يربط بين الجغرافيا والتاريخ، إذ يكون هذان العِلْمان في كثير من الأحيان في علاقة منافَسة، لأنهما يتقاطعان ويلتقيان في عمليّتَيْ البحث عن الأحداث وتفسيرها. ولتفادي سوء الفهم، تسعى الجيوسياسية لإيجاد حلٍّ وسط بين هذين التخصّصَين، باعتبارهما مكمّلَين لبعضهما البعض. ويعود مفهوم « الجغرافيا التاريخية » للمؤرخ الفرنسي فرناند بروديل (Fernand Braudel - 1902-1985)، مؤلف أطروحة « البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني ». وقد أدرج بروديل هذا المصطلح الجديد « الجغرافيا التاريخية » بغية إخراج الجغرافيا من نطاق الوقت الراهن في دراستها للحقائق، وسعيا منه إلى « دراسةٍ جغرافية ذكية تضع في عين الاعتبار الزمن الماضي والحاضر معا *[...]*، كما طالَبَ بإعادة النظر في أساليبها وتحليلها من خلال إجبارها على التفكير في الوقائع بنظرة تاريخية، بهدف تحطيم الحاجز الفارق بين الجغرافيا والتاريخ »[8] . وقد اعتَبر مؤلفون آخرون في الآونة الأخيرة، أن الجغرافيا التاريخية تتجسّد في « فكرة أنه لا يمكن فهم أيّ حدث تاريخي على الإطلاق، دون معرفة المكان الذي حدث فيه، والعكس

---

6. Jean Jacques Banoux, *La géographie : objet, méthodes, débats*, Armand Colin, Paris, 2002, p. 240.

7. Philippe Rekacewicz, « La cartographie, entre science, art et manipulation », *Le Monde Diplomatique*, février 2006.

8. Fernand Braudel, *La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philipe II*, Armand Colin, Paris, 1949, p. 295.

بالعكس، أي أنه لا يمكن فهم أي معطيات جغرافية، دون إعطائها البُعد التاريخي. إن التاريخ والجغرافيا *[...]* يمثّلان في الحقيقة نفس الشيء »[9].

إن الجيوتاريخية هي أيضا « الدراسة الجيوسياسية للإمبراطوريات أو بالأحرى، هي دراسة للمجتمعات المنظَّمة على شكل إمبراطوريات أو دول قوية التي عملت أساسا وخلال خمسة آلاف سنة على نشر الأمن وخدمة مصالحها والتوسع، كلّما كانت الظروف مواتية لذلك *[...]* من خلال الجغرافيا التاريخية والثقافات الاستراتيجية تنبثق ثوابت جيوسياسية دائمة نسبيا، قد تصل إلى نزاعات واضطرابات تُسبّبها الاستكشافات البحرية، وخاصة التغيّرات الناجمة عن التصنيع والتطور التكنولوجي *[...]* إن الإلمام الذكي بالعهود والأحقاب الماضية، الذي يُلقي الضوء على الخطوط العريضة للجغرافيا التاريخية بالنسبة للدول الكبرى والأمم عامة يُظهِر إلى أيّ مدى تكون فيه الجيوسياسية مُقيَّدة بالثوابت والمصالح الدائمة »[10].

فعلى سبيل المثال، لا يمكن فهم جيوسياسية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني دون الرجوع إلى نشأة الصهيونية والرجوع إلى الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين. كما أنه من الصعب تحليل عدم الاستقرار الإقليمي الكائن بين الهند وباكستان دون القراءة التاريخية للعلاقات الهندية - الباكستانية، والرجوع إلى أبعد من ذلك، للعلاقات السائدة بين الإسلام والهندوسية منذ عدة قرون : « إن التفكير المؤرخ ومنهجية التحليل الجيوسياسي هما، في الحقيقة، مقاربتان لا يمكن الفصل بينهما *[...]* كل ما يمكننا رسمه من خطوط حدودية أو تحديده كموقع إقليمي، أو انتشار لغوي لفئة سكانية ما *[...]* ينتج عن موازين قوى وقعت في وقت ماضٍ محدد، سواء أكان هذا على المدى الطويل أو القصير *[...]*. فليس من الممكن أن نفهم، حتى بصفة عامة، وضعا جيوسياسيا دون معرفة كيف وصلنا إلى هذه الحال أو تلك، أو بعبارة أخرى : دون أن نكون في العموم على دراية بالتنافس على السلطة الذي دارت رحاه على مدى التاريخ على الأراضي قيد الدراسة »[11].

الجغرافيا السياسية والجيوسياسية

إن تَدَخُّل نفوذ سلطة الدولة لمراقبة الفضاء الجغرافي أدى إلى نشأة الجغرافيا السياسية. وتقوم الجغرافيا السياسية بدراسة التنظيم الإداري للأراضي، كما تهتمّ بالمنظمات

---

9. Christian Grataloup, *Faut-il penser autrement l'histoire du monde* ?, Armand Colin, Paris, 2011, p. 213.

10. Gérard Chailland et Pierre Rageau, *Géopolitique des empires : des pharaons à l'impérium américain*, Flammarion, Paris, 2012, p. 1.

11. Yves Lacoste, *Géopolitique, la longue histoire d'aujourd'hui*, Larousse, Paris, 2009, p. 33.

الإقليمية والمحلية والوطنية التي تتصرف بهذه الأراضي. فبالمقارنة مع العلوم السياسية التي تقوم أساسا بدراسة مؤسسات الدولة، تولي الجغرافيا السياسية اهتمامها لسلوك الدول في محيطهم الإقليمي (المكان) المحدَّد بحدود معترف بها. فالتهيئة العمرانية للإقليم الداخلي تعبِّر عن المقاربة الحديثة للجغرافيا السياسية.

ويرى بعض الكُتّاب أن التمييز بين الجغرافيا السياسية والجيوسياسية ليس بالشيء السهل والهيّن، لأن الاختصاصَيْن تربطهما علاقة وطيدة مع الفضاء والسلطة السياسية. « إن الجيوسياسية ليست شيئا آخر، غير الجغرافيا السياسية التطبيقية اللازمة لتكوين السّاسة والدبلوماسيين »[12]. ويضع كُتّابٌ آخرون فاصلا عازلا بين الاختصاصين، فالجغرافيا السياسية حسب رأيهم « تدرس الإطار السياسي، أي الأراضي والوجهة السياسية والشبكات والأقطاب والأماكن الرمزية *[...]*بَيْد أنّ الجيوسياسية تهتم بدراسة الفضاء كتحدّ أو رهان ناتج عن الفاعلين المتواجدين بالساحة السياسية »[13]. وهنا يتعلق الأمر إذن، بمستويَين اثنين في مجال التحليل، حيث أن الجغرافيا السياسية تمثل دراسة « ثابتة » للعلاقة الكائنة بين الفضاء والمؤسسات السياسية، بينما تُعدّ الجيوسياسية تحليلا « ديناميكيا » (بمعنى ممارسة السلطة) للعلاقة السالف ذكرها.

وقد تميزت الجيوسياسية تدريجيا عن الجغرافيا السياسية من خلال قدرتها على خلق علاقة تفاعل بين العوامل الجغرافية والفعل السياسي، وهي تدمج في هذه العملية ذاتها مفاهيم السلطة والإقليم : « وهذه المصطلحات تُعدّ أساسية في الجيوسياسية، سواء أتعلق الأمر بموقع النفوذ على أقاليم واسعة أو صغيرة *[...]* إن السلطة والأرض ترتبطان ارتباطا وثيقا مع بعضهما البعض، كونَ كل سلطة سياسية رسمية *(*سواء أكانت متمثلة في دولة أو قبيلة*)* لها أرضها وأقاليمها، وهذا يعني مبدئيا أن ممارسة السيادة تكون على منطقة واضحة المعالم، ويترتب عن هذه السيادة تحمل مسؤولية إقرار النظام العام »[14].

الجيوسياسية والجيوستراتيجية

تنبثق الجيوستراتيجية من الجيوسياسية، فهي تتمثل في تطبيق جميع البيانات الناتجة عن تقدير القوى السياسية لمصالحها الوطنية. ويلعب الجانب العسكري دورا حاسما في النهج الاستراتيجي. فالجيوستراتيجية هي، إذن، إدارة العمليات العسكرية

12. Albert Demangéon : « Géographie politique », Annales de Géographie, 1932, pp. 22-31.

13. Stéphane Rosière, *Géographie politique et Géopolitique*, Ellipse, Paris, 2003, p. 42.

14. Yves Lacoste, *Géopolitique*, Larousse, Paris, 2009, p. 14.

انطلاقا من بيانات جغرافية، وهي تعني اللجوء إلى عمليات عسكرية بغية إشعال فتيل الحرب بأقاليم معيّنة وفرض السيطرة عليها. إن الجيوستراتيجية جزء من البُعد الجيوسياسي تقتصر على المسائل العسكرية وعلى تأثيرها في عملية السيطرة الفيزيائية على المنطقة المستهدَفة. يضع قادة الأركان العسكرية استراتيجيات انطلاقا من معرفة دقيقة لأراضي الخصوم المحتملين كالتضاريس، ورسم الخرائط، والنقاط الحساسة. غير أنه يجب التأكيد هنا على أن المقاربة الاستراتيجية قد أصبحت أكثر « شموليا » بنحو متزايد، وأن كلا المفهومين، الجيوسياسي والجيوستراتيجي، أصبحا متداخلين، بسبب دمجهما جميع العوامل الرابطة بين العلوم الإنسانية في سبيل خدمة الأهداف السياسية. إن الخبير والمخطِّط الاستراتيجي ليس عسكريا فحسب، بل هو أيضا خبير في العلوم السياسية والاقتصادية والديموغرافية. وقد قامت فكرة إنشاء المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة (INESG) في الجزائر استنادا إلى هذا المفهوم العام[15].

الجيوسياسية والجيواقتصادية

إنّ الدَّور الاستراتيجي الهام الذي تلعبه الرهانات الاقتصادية دفع بمؤلّفين مثل إدوارد لوتواك (Edward Luttwak - 1942) إلى وضع أسس جديدة لمقاربة تُعنى بالفضاء العام : الجيواقتصادية. حيث يرى الكاتب أن الردع النووي والحدّ من السباق إلى التسلح من الوسائل الكفيلة بإبعاد خطر حرب عالمية جديدة بين الدول القوية. ففي عهد العولمة، تتحرك الخلافات والمنافسات بين القوى في مجال الاقتصاد على حساب المجال العسكري على نحو متزايد، وبالتالي يكون « الأقوى هو الأكثر ثراء وليس الأكثر تسلحا. فالمال لم يعد عصب الحروب، بل جوهرَها وقضيتها. إن المنافسة بين الدول أضحت أكثر جيواقتصادية من كونها جيوسياسية »[16].

وتقوم الجيواقتصادية « بتحليل العلاقات بين القوة الاقتصادية والفضاء والعالم »[17]. إن التكامل بين المقاربتين الجيوسياسية والجيواقتصادية يفرض نفسه بسبب تشابك المصالح الاقتصادية وعلاقات القوة على الصعيد العالمي. عمليا، « تتمثل إحدى الإسهامات الجيواقتصادية المحتملة في إلقاء الضوء على الاختلافات بين المناطق الاقتصادية والدول والأقاليم بُغيَة الحدّ منها، باقتراح طرق مختلفة للتطوير

15. مرسوم إنشاء المعهد الوطني للدراسات الإستراتجية الشاملة، الجريدة الرسمية، رقم 85-59، 8 مارس 1985.

16. Louis Florian, *Les grands théoriciens de la géopolitique*, Puf, Paris, 2014, p. 144.

17. Pascal Gauchon et Jean-Marc Hissoud, *Les 100 mots de la géopolitique ; Que sais-je ?* Puf, Paris, 2008, p. 12.

الاقتصادي »[18]. وقد تسمح الجيواقتصادية بتحليل اختلال التوازن في مجال التنمية بين بلدان الشمال وبلدان جنوب العالم. وفي زمن العولمة تهدف العلاقات الاقتصادية الدولية إلى دراسة علاقة « الجيوسياسية برأس المال، أو بعبارة أخرى، إلى تحليل العمليات التي يتم عن طريقها اقتحام الفضاء الدولي بخلق علاقات الترابط والاقتصاد المتبادل بين الدول الصناعية، وعلاقات الاعتماد الاقتصادي بينها وبين بقية العالم »[19].

الجيوسياسية والعلاقات الدولية والسياسة الدولية

تشمل العلاقات الدولية الحقل العلمي والمجال الواقعي على حد سواء، ويتمثل طموح المحللين الدوليين في تطوير نماذج نظرية وأمثلة ومفاهيم تُعنَى بتحليل ديناميكية العلاقات الدولية في مجملها وبطريقة محددة « بهدف شرح سلوك الدول أو بعض القوى الأخرى في إطار الفعل السلطوي، ولاسيما الفاعلين الاقتصاديين، والمنظمات الدولية وغير الدولية، والمعايير الاجتماعية التي يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها »[20]. إن « العامل الحاسم الذي يسمح بالتعرف على العلاقات الدولية، على أساس التجربة التاريخية، يتمثل في اختراق العلاقات الاجتماعية لحدود الدول *[...]* غير أنه لا بد من التذكير أيضا بأن ظواهر السلطة والقوة لا تزال تشكّل هدفا متميزا في مجال دراسة العلاقات الدولية، يمكن دراستها على صعيد النظام الدولي العالمي، وعلى نطاق دولة معينة تؤثر على النظام بأكمله بسبب خياراتها ضمن سياستها الخارجية »[21]. أما السياسة الدولية، فهي مقاربة تتوجه بصفة كبيرة نحو واقع السلطة السياسية على مستوى العلاقات بين الدول. بهذه الطريقة، تندمج السياسة الدولية تماما في مجال العلوم السياسية. إنها « دراسة سياسية وعلمية للعلاقات الدولية »[22]. إن السياسة الدولية « تحدد اليوم مجرى التاريخ وتصنع بطرق مختلفة مصائر كل الشعوب. في الواقع، نجد أنّ العلاقات بين الدول، وعلى نطاق أوسع، التفاعلات بين الجماعات الوطنية، تؤثّر على جزء كبير من حياة الأفراد والمجموعات السياسية »[23].

إن الجيوسياسية والسياسة الدولية هما وجهان لنفس المقاربة. تتميز الأولى « دون الوقوع في أيّ شكل من الحتمية، بالنظر إلى العوامل الجغرافية في تفسيرها

18. Pascal Gauchon et Jean-Marc Hissoud, *Op. cit*. p. 1.

19. Pierre De Senarclens et Yohan Arrifin, *La politique internationale : théories et enjeux contemporains*, Armand Colin, Paris, 2006, p. 92.

20. *Ibid*.

21. Max Gounelle, *Relations internationales*, Dalloz, Paris, 2010, p. 3.

22. *Ibid.,* p. 92.

23. *Ibid.,* p. 1.

للظواهر الدولية »[24]. أما الثانية، فقد تمكّنت من تحديد مجال دراسة العلاقات الدولية مع التأكيد أساسا على البعد السياسي، أي على واقع السلطة السياسية، أو بعبارة أخرى « إمكانية ممارسة السلطة في فضاء جيوسياسي محدَّد »[25]. إن الجيوسياسية والسياسة الدولية تجتمعان في وئام تامّ من أجل فهم العالم اليوم، وتلتقيان استنادا إلى تفسير واقعي للمعالم الدولية، حيث « أنه من الممكن التعامل بموضوعية مع العالم السياسي، كما هو الحال مع العالم الطبيعي »[26].

24. Pascal Boniface, *La géopolitique*, Eyrolles, Paris, 2011, p. 35.

25. De Senarclens et Yohan Ariffin, *Op. cit.*, p. 23.

26. *Ibid.*, p. 19.

الجزء الثاني

نشأة الجيوسياسية وتطورها

إنّ المقاربة التي تتمحور حول العالم الغربي تُرجِع نشأة الجيوسياسية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لألمانيا وإنجلترا وفرنسا. تتميز هذه الفترة بالتنافس بين الدول الأوروبية على صعيد أوروبا وفي قارات أخرى. منذ البداية، اقترنت الجيوسياسية بسياسة الدول، كونها « لم تكن تقتصر على تحليل موضوعي، بل كانت على العكس من ذلك، تميل إلى توجيه السياسة لصالح بلد أو آخر »[1]. تاريخيا، بدأ اهتمام الباحثين الأوائل بالتفكير في العلاقة الكائنة بين العوامل الجغرافية وممارسة السلطة في آسيا والشرق الأوسط منذ زمن بعيد جدا.

الرؤية الصينية : الجغرافيا في خدمة السياسة والنظام العسكري

في كتابه الشهير « فن الحرب » كتب الجنرال الصيني سون تزو (Sun Tsu 496-544 قبل الميلاد) عن العناصر التي بإمكانها التأثير في الجيوسياسية بعد عصور من الزمن، مقارنة مع السلطة السياسية في عصره. وقد تمحورت فكرته حول قدرة الأمير أو الجنرال، أو بعبارة أخرى، حول قدرة السلطة السياسية في السيطرة على المكان والزمان في حالتيْ السلم والحرب. فكتب يقول :

« إن فن الحرب ذو أهمية حيوية للدولة، فهو مسألة حياة أو موت، وبمثابة طريق إلى بر الأمان أو إلى الخراب، ولذا فهو موضوع يستحق البحث والتحري، لا يمكن بأي حال تجاهله. يحكم في الحرب خمسة عوامل ثابتة، يجب على من يتحرى أحوال ميدان المعركة أن يضعها في الحسبان وأخذها في الاعتبار. هذه العناصر الخمسة هي : القانون الأخلاقي (تاو)، السماء (المناخ)، الأرض (التضاريس)، القائد والنظام العام.

القانون الأخلاقي هو الإنسجام ما بين الحاكم والمحكومين، ما يدفع الأفراد لاتّباع أوامر القائد العام دون تردد، ودون الخوف من العواقب. (التدريب المستمر يجعل الضباط مستعدين للحرب، غير مترددين أو قلقين، كما أن القائد سيكون مستعدا كذلك بدوره).

السماء يقصد بها الليل والنهار، البرودة والحرارة، الأوقات والفصول الأربعة، الرياح والسُّحب.

---

1. Sophie Chautard, *Dictionnaire de géopolitique*, Studyrama, Paris, 2008, p. 23.

الأرض ترمز للمسافات القصيرة والطويلة، المخاطر ومدى الأمان، الأراضي المفتوحة والممرات الضيّقة، احتمالات النجاة والموت.

القائد يرمز إلى فضائل الحكمة والإخلاص (التفاني في العمل) وحسن الخلق والشجاعة والحزم والصرامة.

النظام العام يقصد به طريقة تنظيم الجيش وتقسيمه بطريقة صحيحة إلى وحدات وطريقة توزيع الرتب العسكرية بين الضباط وصيانة طرق الإمدادات التي تصل إلى الجيش والتحكم في معدل الإنفاق العسكري.

هذه العوامل الخمس يجب أن تكون معروفة جيّدا لأيّ قائد، فمن يلم بها تماما سيكون المنتصر، وغير ذلك سيفشل في تحقيق النصر »[2].

في الفصل العاشر من كتابه « فن الحرب » ينصح سون تزو أصحاب السلطة السياسية (الأمير) والقوة العسكرية (الجنرال) بمعرفة دقيقة لميدان المواجهة حيث يثمن بأهمية التضاريس فيقول : « يمكن تقسيم التضاريس إلى ستة أنواع :

- الأراضي سهلة المنال (ذات طرق معبَّدة وطرق اتصال متعددة) ؛
- الأراضي المحفوفة بالمخاطر (التي إن دخلتها وقعت في فخ يسهل نصبه لك) ؛
- الأراضي المعيقة (الأراضي التي تؤخرك وتؤخر من يأتي على أثرك) ؛
- الممرات الضيقة ؛
- المرتفعات الخطرة ؛
- المواقع شديدة البعد عن العدو »[3].

إن الجهل بالعوامل الجغرافية يؤدي حتما إلى الفشل والهزيمة. وكتب في الفصل الحادي عشر : « إذا عرفت عدوّك وعرفت نفسك، فالنصر لن يصبح محل شك. إذا عرفت طبيعة سماء المعركة وطبيعة أرضها، فأنت تجعل انتصارك كاملا »[4]. في القرن الخامس عشر، خلال فترة حكم سلالة مينغ، وابتداءً من سنة 1405، بدأت الصين تمارس الجيوسياسية في الميدان، وقام الملّاح الصيني الكبير والمسلم تشنغ هي (Zheng He - 1433-1371) بعدّة رحلات بحرية دامت لعقود عدة بواسطة أسطول ضخم يتكوّن من 200 سفينة، ويضمّ ما يقارب 30 000 رجل. كانت على متن هذا الأسطول منتجات صينية، وكذا وثائق ومواد معرفية وعلمية مختلفة. لقد طور

---

2. سان تزو : فن الحرب، ترجمة رؤوف شبايك، 2007، ص 13-14. pdf. Al.Book-blogspot.com

3. *Ibid*., ص 57.

4. *Ibid*., ص 58.

تشنغ هي خرائط الملاحة والبوصلة البحرية التي تمّ اختراعها في القرن الحادي عشر، وتم استخدامها لاحقا وبعد زمن طويل من قبل الملاحة الأوروبية. كما كان لدى الجغرافيين والمؤرخين معرفة تامة بسواحل إفريقيا الشرقية والهند وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي الفارسي، وهذا كله بفضل الأميرال تشنغ هي[5].

ومرت قرون عدّة، وتغيرت الأماكن، وطرأت ظروف تاريخية مختلفة، وجاء باحثون من عصر آخر قاموا بتطوير كل العناصر التي تعتمد عليها الجيوسياسية الحديثة اليوم.

الجيوسياسية الهندية

نشأت الجيوسياسية الهندية جنبا إلى جنب مع الوحدة الهندية، ويرجع تاريخها إلى عهد الإمبراطور أشوكا (Ashaoka - 332-304 قبل الميلاد). وكانت الهند آنذاك « انعزالية، لقد كانت ترى المساحات المُدرَجة في حدودها السياسية ضمن العالم المتحضّر »[6]. هذه الرؤية الجيوسياسية الانعزالية مرتبطة بثقافة سياسية قديمة، نجدها في كتاب الآرثاشاسترا (Arthasastra) الذي ألّفه على أغلب الظن المفكر كوتيليا (Kautilya) وقد كان هذا الأخير وزيرا براهمانيا إبّان حكم الملك شاندرا غوبتا (Shandragupta - 321-297 قبل الميلاد). تتمحور نظرة المؤلف الجيوسياسية بشكل مركزي حول « دائرة الملوك » أو « دائرة الدول »، فحسب رأيه « تنقسم الدول إلى دوائر متحدة المركز، تعتمد فيها العلاقات المتبادلة على تقاربها الجغرافي وقواها على حدّ سواء »[7]، حيث أن الأولويات الاستراتيجية لكل دولة تنبثق من معرفتها التامة لبيئتها الإقليمية، ثمّ تتوسع من خلال آفاق أخرى، شيئا فشيئا، تبعا لتطورات ممارستها السلطوية. وقد استوحى الجغرافيون المسلمون نظرتهم، إلى حد كبير، من النظرة الهندية.

« صورة الأرض » عند الجغرافيّين المسلمين

لقد استلهم الجغرافيون المسلمون من الجغرافيا الهندية والإيرانية والهلنستية، كما اعتمدوا في أبحاثهم على عمل بطليموس (Ptolémée - 90م-168م)[8]. ولقد فرضت الجغرافيا الإسلامية وجودها على العالم لمدة أربعة قرون، أي من القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر، مستندة في ذلك إلى منهجية صارمة ومهيكلة انطلاقا من الملاحظة التجريبية

5. Louise Levathes, *Les navigateurs de l'empire céleste ; la flotte impériale du dragon 1405-1433*, Filipacchi, Paris, 1994. www.histoire.ac-versailles.fr.

6. Gérard Dussouy, *Les théories géopolitiques*, L'Harmattan, Paris, 2006, p. 286.

7. *Ibid.*, p. 287.

8. Géographie in « Encyclopédie de l'Islam », Maisonneuve et Larose, Paris, tome II, pp. 590-605.

للأشياء (التعارف) والمنطق التناظري (القياس). وقد طوّر الجغرافيون المسلمون منهجية بحث تقوم على الملاحظة، وعلى تصنيف الرسوم الممثلة للتضاريس، ومقارنة المناخات وجميع العناصر الكائنة آنذاك في عصرهم. في وصفهم للعالم، استخدم الجغرافيون المسلمون مصطلح « صورة الأرض » أو « صورة العالم ». إن مؤسسي الجغرافيا الحديثة مثل الجاحظ (776-807) (وهنا، لا ينبغي الخلط مع الشاعر) واليعقوبي (المتوفي سنة 897) وابن خردذبه (820-912) وأحمد بن سهل البلخي (820-934) والطبري (847-931) والمسعودي (896-956) وابن الفقيه (القرن العاشر) وابن حوقل (القرن العاشر) والمُقدسي (945-1000) والبكران (القرن الحادي عشر) وأبي ريحان البيروني (973-1048) وأبي عبد الله البكري (1014-1099) ومحمد الإدريسي (1100-1165) وابن بطوطة (1304-1370) وبيري رايس والعديد من المؤرخين الأوائل[9] فلقد تركوا للعالم نصوصا تحوي معلومات كثيرة، تمّ تحصيلها عبر الزمن « عن طريق الملاحظة المباشرة أو تناقل 'الأخبار' أو عن طريق تسليط الضوء على 'الأحداث' أو التأريخ الزمني 'تواريخ' أو من خلال السيَر الذاتية 'المسيرات' أو وصف المناطق الريفية والحضرية والأثرية 'عمران وآثار'. وبالرغم من الأسلوب الأدبي 'الأدب' المميّز للنصوص الخيالية الذي أثر في العديد من النصوص الجغرافية، لا يمكن التشكيك في مصداقية أعمال هؤلاء الجغرافيين الأوائل أو الإنقاص من موضوعية أهدافهم »[10]. فالجغرافيون المسلمون « لم يكونوا يتصورون الجغرافيا كعلم محدود ومحدّد، بمعنى خاص، يمكن له أن يكون موضع دراسة *[...]* كما ينقسم الأدب الجغرافي العربي إلى عدد من الفروع والدراسات المتخصصة »[11]، حيث نجد أن العديد من المدارس قد تشكلت في العالم الإسلامي.

أ) المدرسة الإيرانية

تنظر المدرسة الإيرانية أو « مدرسة الدول السبع » إلى بلاد فارس القديمة، المسماة « إيران-شهر »، على أنها في قلب فضاء شاسع يمتد من إفريقيا إلى الهند. تقع الدول الست الأخرى في الهند، وفي شبه الجزيرة العربية، وفي آسيا وفي جزء من المحيط الهندي. ويرى الفردوسي والطبري والبيروني أن أصل هذه النظرية الإيرانية يرجع إلى نصوص قديمة من فترة الزرادشتيين (Zoroastriens). وقد عُني البلخي بوضع خرائط غير

9. André Miquel, *La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du XI^e siècle*, les éditions de l'Ecole des hautes Études en Sciences Sociales, Paris, 2001, 426 pages.

10. Lamia Lattiri Otthoffer, *La géographie arabe classique, la religion et le paysage : existe-t-il une vision religieuse de la nature et de l'environnement*, p. 1.

11. Encyclopédie de l'Islam, volume II, pp. 590 à 605.

مألوفة، رسم فيها الأرض على شكل دائريٍّ، تُحيطُ بها البحارُ مِن كل جانب. أما نجيب بكران، فقد أدرج خطوط الطول والعرض وخطوط الحدود الفاصلة بين الدول، مستبِقا بذلك، لمدّة قرنين كاملين، رسّامي الخرائط الأوروبيين.

ب) المدرسة العراقية

لقد تأثرت المدرسة العراقية بأعمال علماء مثل ابن خرداذبه واليعقوبي والمسعودي. وكان العراق يحتل مكانة سياسية كبيرة في العالم الإسلامي من خلال مؤسسة بغداد التي كانت عاصمة الخلافة العباسية. وضع اليعقوبي والمسعودي العراق في قلب العالم، ووصفها اليعقوبي بـ « سُرَّة الأرض ». كانا، هو والمسعودي يريان في بغداد أكبر وأجمل مدينة في العالم لـ « جمالها الذي لا يُضاهى » ولكونها « مقرّ الحكم لدى بني هاشم »[12]. بالنسبة لمؤلفين آخرين مثل ابن فقيه، كانت مكة هي مركز الأمة الإسلامية، نظرا لتوجه جميع الحجاج نحوها، ونظرا لتاريخها المرتبط بنشأة الإسلام. وما كانت العراق، حسب رأيه، سوى أكبر محافظة في الأمة.

ابتداءً من منتصف القرن التاسع قام الجاحظ بتطوير منهجية الملاحظة التجريبية. فحسب رأيه، ليست الأمور مثلما يدّعي الناس، إذ ليس هنالك خطأ أفضح، ولا نظرية أسخف، من تلك التي تتحدث بعناد جنوني واستخفاف كبير، عن أمور دون ملاحظتها في الواقع[13]. أما البيروني، فقد كان يعتبر الجغرافيا علما يُعنى بالموقع الجغرافي للمناطق[14]. وأشار ابن خرداذبه الذي كان وزيرا للخليفة العباسي المعتمد (892-870) في كتابه « كتاب المسالك والممالك » إلى الشعوب والمناطق التي كانت تحت الخلافة العباسية وفي العراق، وقدم عرضا دقيقا للبلدان الشرقية والغربية من خلال وصف الطرقات، والتنظيم الإداري للأقاليم، والمسافات بين المدن والمناطق والبلدان.

ولقد كتب المقدسي معلّقا على المنهج العلمي الذي اتبعه واصفا المعرفة على أنها قِطافٌ يتمّ جَنْيُه من الحياة والمغامرة والأسفار كالمناظر الطبيعية والمسالك والآثار والعجائب والمدن. فهي تكمن في ملاحظة منتجات الأرض أو الصناعة أو المعدلات التجارية أو العادات والتقاليد أو حياة المشاهير[15]. كما وضع معايير صارمة للمنهج الجغرافي، فكانت ملاحظته للأمور والحقائق الأساسية تهتمّ بجميع مجالات الحياة في المجتمع، حيث أنه كان يُعنى في دراسته بالطبيعة، وبكل ما ينتجه الإنسان أو ما

12. Encyclopédie de l'Islam, *Op. cit*. pp. 590 à 605.

13. *Ibid.*

14. *Ibid*.

15. *Ibid*.

ينجم عن السلوك الاجتماعي والحضاري للسكان. كما اعتبر الجغرافيا كجزء من علم التاريخ من خلال ملاحظاته الدقيقة لمختلف محافظات البلاد الإسلامية. وعلّق ابن خلدون بعد أربعة قرون على أحد أهمّ أعماله، الذي يتمثل في كتاب « المروج الذهبية » قائلا : « إن التاريخ إنما هو ذكر الأخبار الخاصة بعصر أو جيل. فأما ذكر الأحوال العامة للآفاق والأجيال والأعصار فهو أساس للمؤرخ تنبني عليه أكثر مقاصده وتتبين به أخباره. وقد كان الناس يفردونه بالتآليف، كما فعله المسعودي في كتاب مروج الذهب، شرح فيه أحوال الأمم والآفاق لعهده في عصر الثلاثين والثلاثمائة غرباً وشرقاً، وذكر نحلهم وعوائدهم ووصف البلدان والجبال والبحار والممالك والدول وفرق شعوب العرب والعجم »[16]. في كتابه « خِطَط صورة الأرض » يصف الجغرافي أبو القاسم محمد بن علي بن حوقل بلاد مصر وخصوصا الأهرام، فيكتب قائلا أنه لا يوجد شيء على الأرض يمكن مقارنته بالأهرام الموجودة على أرض مصر، لا في بلاد المسلمين ولا في بلاد الكفار، وأنه لم يتمّ، ولن يتمّ بناء شيء مماثل أبدا. كما قام برسم خريطة تمثل رؤيته للعالم »[17]. « أما المقدسي الذي ينتمي كابن حوقل إلى مدرسة البلخي، فقد قام بتوسيع نطاق الجغرافيا بإدماج مواضيع جديدة لجعلها أكثر فائدة وجاذبية »[18].

لقد نجحت المدرسة العراقية في إدراج وجهة نظر جديدة في مجال رسم خرائط العالم الإسلامي وبقية العالم، حيث أنه تمّ آنذاك تحديد مفاهيم الدولة والحدود للمرة الأولى في خرائط العالم. وكان المقدّم يعتبر الجغرافيا على أنها مفيدة للعديد من الفئات الاجتماعية ولعناصر من مختلف المهن، فوسّع مجال الجغرافيا من خلال إدخال مجموعة متنوعة من البيانات تشمل المزايا الفيزيائية والطبيعية للإقليم قيد الدراسة، والمعادن واللغات والأعراق والعادات والأديان والطوائف والشخصيات والمكاييل والموازين والانقسامات الإقليمية والطرقات والمسافات. كما كان يرى أن الجغرافيا ليست بعلم يُكتَسَب عن طريق القياس، بل من خلال الملاحظة واستقاء المعلومات مباشرةً، ولذا نجده قد ركّز اهتمامه على ما تمّ ملاحظته، وما هو منطقي حقا[19].

ج) المدرسة المغاربية

فرضت هذه المدرسة وجودها من خلال علماء مثل أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الإدريسي، وشمس الدين أبي عبد الله محمد ابن بطوطة. يُعدّ الأول من أشهر الجغرافيين المسلمين بفضل الدراسات الجغرافية التي قام بها في شبه الجزيرة

16. Encyclopédie de l'Islam, *Op. cit.*, p. 597.

17. *Ibid.*

18. *Ibid.*

19. *Ibid.*

الأيبيرية، وفي بلاد المغرب بشمال إفريقيا، وفي آسيا الصغرى وصقلية. تُعدّ مساهمته في رسم الخرائط في غاية الأهمية لوصفه أجزاء من العالم في تلك الحقبة من الزمن. فقد وصف القارة الأوروبية وإفريقيا وجزءا من آسيا باتّباع منهج شامل، وكان يرى الجغرافيا بجانبيْها، الفيزيائي والبشري.

بعد أربعة قرون من الزمن، ذكر ابن خلدون في الفصل الأول من « المقدّمة » نهج العالم الإدريسي في كتابه « نزهة المشتاق في اختراق الآفاق »، والذي حمل أيضا عنوان « كتاب روجي » (le livre de Roger) الذي تمّ تأليفه ما بين 1105 و1154. وقد وصف ابن خلدون خريطة العالم كما تصورها الإدريسي، حيث كتب « أن الحكماء قسموا هذا المعمور كما تقدَّم ذِكره على سبعة أقسام من الشَّمال إلى الجنوب، يسمّون كلّ قسم منها إقليما، فانقسم المعمور من الأرض كلّه على هذه الأقاليم السبعة، كل واحد منها آخذ من الغرب إلى الشّرق على طوله. فالأوّل منها مارّ من المغرب إلى المشرق مع خط الإستواء، بحدّه من جهة الجنوب، وليس وراءه هنالك إلا القفار والرّمال وبعض عمارة، إن صحت فهي كلا عمارة ويليه من جهة شمالية الإقليم الثاني، ثم الثالث كذلك، ثم الرابع والخامس والسادس والسابع، وهو آخر العمران من جهة الشمال. وليس وراء السابع إلا الخلاء والقفار، إلى أن ينتهي إلى بحر المحيط، كالحال فيما وراء الإقليم الأوّل في جهة الجنوب »[20].

في القرن الرابع عشر، قام ابن خلدون، مؤسس العلوم الاجتماعية، بدمج الجغرافيا كتخصص يمكنه توفير بيانات، من شأنها تطوير علمه التاريخي الجديد. حيث يكتب « أن فنّ التاريخ فنّ عزيز المذهب، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلافهم، والأنبياء في سيرتهم، والملوك في دولهم وسياستهم. حتى تتم فائدة الإقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدَنيا، فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبّت، يقضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلّات والمغالط، لأن الأخبار إذا اعتُمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قِيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمَن فيها من العثور ومزلّة القدم والحيد عن جادة الصدق »[21].

من خلال كل أعماله، سواء أتعلّق الأمر بالمقدمة أو بتاريخ البربر، قدّم ابن خلدون نهجا متفرع التخصصات للفضاء المغاربي، أدرج فيه التفكير الجيوسياسي. في الفصل الثاني تحت عنوان العمران البدوي، سلّم ابن خلدون أن الخلافات الواردة بين الشعوب والأجيال مرتبطة بنمط المعيشة لديهم، وأن اجتماعهم ما هو إلا نوع

20. ابن خلدون، « المقدمة » الجزء الأول، دار يعرب، دمشق، 2004، ص 151.

21. *Ibid.*, ص 92.

من التعاون من أجل تحقيق غرض واحد، ألا وهو تلبية الاحتياجات البسيطة، حيث يؤكد « أنّ اختلاف الأجيال في أحوالهم، إنما هو بإختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي. فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها، واستخراج فضلاتها. وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان، تدعوهم الضرورة – ولا بد – إلى البدو لأنه متّسع لما يتّسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم ؛ وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكنّ والدفء إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ويحصّل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك. ثمّ إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش، وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرّفه، دعاهم ذلك إلى السكون والدّعة، وتعاونوا في الزائد على الضرورة، واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها، وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمطار للتحضّر. ثم تزيد أحوال الرّفه والدّعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ، وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك، ومعالات البيوت والصّروح، وأحكام وضعها في تنجيدها، والانتهاء في الصنائع – في الخروج من القوّة إلى الفعل – إلى غايتها، فيتّخذون القصور والمنازل ويجرون فيها الميه، ويعالون في صرحها، ويبالغون في تنجيدها، وهؤلاء هم الحضر ومعناه : الحاضرون أهل الأمصار والبلدان. ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع، ومنهم من ينتحل التجارة، وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو، لأن أحوالهم زائدة على الضروري، ومعاشهم على نسبة وجدهم. فقد تبين أن أجيال البدو والحضر طبيعية لا بد منها »[22].

كما وصف شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بطوطة، في القرن الرابع عشر، العديد من الدول التي زارها وصفا دقيقا للغاية من خلال التسلسل الزمني لأسفاره عبر جميع أنحاء أوروبا وإفريقيا وآسيا الوسطى ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. كان يصف في كتابه « تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار » زياراته للعديد من الدول والمدن من خلال تسلسل زمني ولقاءات مع العلماء والقادة الذين كان يلتقي بهم، فعلى سبيل المثال يصف مدينة دهلي في الهند كما يلي : « مدينة دهلي كبيرة الساحة، كثيرة العمارة. وهي الآن أربعة مدن متجاورات متصلات : إحداها المسماة بهذه الاسم دهلي، وهي القديمة، من بناء الكفار، وكان افتتاحها سنة أربعة وثمانين وخمسمائة، والثانية تسمى سيري، وتسمى أيضا دار الخلافة، وهي التي أعطاها السلطان لغياث

22. *Op. cit.*, ص 244-243.

الدين حفيد الخليفة المستنصر العباسي لمَا قدم عليه، وبها كان سكنى السلطان علاء الدين وابنه قطب الدين، وسنذكرهما. والثالثة تسمى تغلق أباد، باسم بانيها السلطان تغلق والد سلطان الهند الذي قدمنا عليه »[23]. فهو لا يكتفي بوصف المدن والأماكن بل يذهب إلى تحليل طبيعة الحكم السياسي وتحديد حدود كل إقليم فيكتب مثلا عن السلطان علاء الدين طرمشيرين : « هو عظيم المقدار، كثير الجيوش والعساكر، ضخم المملكة، شديد القوة، عادل الحكم. وبلاده متوسطة بين أربعة من ملوك الدنيا الكبار، وهم : ملك الصين، وملك الهند، وملك العراق، والملك أوزبك، وكلهم يهادونه ويعظمونه ويكرمونه »[24]. يذكر كذلك سفره إلى الصين ولقائه بالأمير الكبير قرطى حيث يذكر عادات وتقاليد الحكام والشعوب في هذا البلد. وذكر أيضا مملكة مالي وشمال إفريقيا وعادات وتقاليد القبائل الإفريقية وعلاقتهم بالإسلام.

غير أن التدهور الاقتصادي والسياسي للعالم الإسلامي في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط والانحدار الفكري أدّيا إلى عرقلة التقدم العلمي في جميع المجالات. ولم تظهر وتتطوّر المدرسة العثمانية للجغرافيا، إلّا مع بروز الإمبراطورية العثمانية كقوة، ابتداءً من القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن العشرين.

د) المدرسة العثمانية

تُعتبر المدرسة العثمانية للجغرافيا مدرسة بحريةً أساسا. ففي سنة 1513 قام المستكشف التركي بيري مُحيِي الدين ريّس (1465-1570) برسم خريطة للعالم تنقسم إلى قسمين، بناءً على طلب من السلطان سليم الأول (1470-1520). تشمل هذه الخريطة الاكتشافات الّتي حققها البرتغاليون وكريستوف كولومبوس (Christoph Colomb - 1451-1506) بما في ذلك خريطة عن الأمريكتين، كما كتب أيضا دليلا بحريا لحوض البحر الأبيض المتوسط استعملته الملاحة البحرية العثمانية.

وألّف القائد البحري العثماني سيدي علي ريس بن الحسين (1498-1562) عديد الكتب، بما في ذلك « كتاب المحيط »، وكتاب « مرآة المماليك » الذي وصف فيه الشعوب المجاورة للمحيط الهندي. من بين الأعمال الهامة والكاملة نجد كتابَ مصطفى بن عبد الله الشهير بـ "حاجي خليفة" والمعروف أيضا بلقب كاتب جلبي أو شلبي (1609-1657)، الذي كتبه باللغة العربية في القرن السابع عشر تحت عنوان « رؤية العالـم »، وصف فيه منطقة شمال حوض البحر الأبيض المتوسط، والأندلس، وشمال إفريقيا والإمبراطورية العثمانية، كما قام في عام 1648 بتطوير الكوزموغرافيا

23. محمد بن عبد الله ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الجزء الثاني، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 70.

24. *Ibid.*, ص 18.

أو ما يسمى بعلم وصف الكون في كتابه « جهان هوما »، حيث تطرّق إلى دراسة أوروبا الوسطى وأقصى آسيا[25].

وألّف أُوليا بن درويش محمد ظِلي (1611-1683)، وكان موظفا وقائدا بالجيش العثماني، عملا يتكون من 10 مجلدات، بعنوان « تاريخ السياح »، وقد أورد في عمله هذا وصفا لأصقاع عدة من الأرض، كما ألقى بعض الضوء على السياسات المنتهجة في عصره[26].

إن نشأة وتطوّر الجغرافيا كعلم دقيق يمثل عنصرا أساسيا في تفسير الاهتمام الذي يوليه، منذ الأبد، أصحاب السلطة والنفوذ تجاه المعلومات والبيانات التي تمّ نقلها من قبل الجغرافيين على مرّ الزمن وخلال أحقاب مختلفة. هذه المعلومات الطبيعية والبشرية التي استندت إلى الخرائط، واعتمدت على دراسة تقاليد وثقافات الشعوب هي التي سمحت بتكوين مفهوم الجيوسياسية والتمهيد للتوسع الأوروبي في القرن التاسع عشر عبر العالم. لقد أولت أوروبا الغربية اهتماما كبيرا لأبحاث الجغرافيين المسلمين منذ وقت طويل جدا، امتدّ من العصور الوسطى إلى القرن التاسع عشر من خلال ترجمة أعمالهم من قبل مؤلفين مثل : البريطاني السير وليام أوسلي (Sir William Ouseley - 1749-1842)، والفرنسي أنتوان إسحاق سيلفستر دو ساي (Antoine-Isaac Silvestre - 1758-1838)، والإيرلندي ماك غوكن دو سلان (Mac-Guckin de Slane - 1801-1878).

الجيوسياسية الأوروبية

أ) المدرسة الروسية

هي أول مدرسة أضفت الطابع المؤسسي على البحث العلمي في مجال الجيوسياسية وقامت بتدريسها من خلال إنشاء « الجمعية الجغرافية الروسية » في عام 1845. حدث هذا أيضا، لأن الكثير من الباحثين كانوا قد وضعوا أُسس الجيوسياسية للقرن التاسع عشر، مثل فاسيلي نيكيتيش تاتيتشيف (Vassili Nikititch Tatichtchev - 1686-1750) الذي رسم لأول مرة الحدود السياسية لأوروبا. والعالم اليوم مدينٌ له بالعبارة الشهيرة « أوروبا من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال ». كما سلّط نيكولاي لاكوفليفتش دانيلفسكي (Nikolaï Lakovlevitch Danilevski - 1822-1885) الضوء على نظرية القومية السلافية (Slave) في كتابه أوروبا وروسيا في عام 1869، حيث كان يرفض فكرة انتماء روسيا، بلده الأم، إلى أوروبا باعتبار الروس سلافيين أصلا. وقد تأثر بنظرية « أصل الأنواع عن طريق الانتقاء الطبيعي – أو بقاء الأعراق المفضلة في أثناء الكفاح من أجل

25. Encyclopédie de l'Islam, *Op. cit.*, vol. IV, pp. 791-792.

26. *Ibid.*, p. 604.

الحياة » للإنجليزي تشارلز داروين (Charles Darwin - 1809-1882)، وزعم أن هذه النظرية تنطبق على تطور الحضارات مشيرًا في عام 1865 أنه لن يظل على وجه الأرض إلا حضارة شمال أمريكا والحضارة السلافية. وكان المؤلف يؤمن بتوحيد السلافيين بالبلقان وبإعادة بناء إمبراطورية مماثلة للحضارة الرومانية. وكان دانيلفسكي يفسّر عدم انتماء روسيا إلى أوروبا بالإشارة إلى أنهما يمثلان « كيانين مختلفين تاريخيا وثقافيا ». فبالنسبة له، كان « على روسيا خلق التوازن مقابل أوروبا من أجل بقائها ومن أجل الحضارات الأخرى، لمنع أوروبا من تحقيق حلمها بالوحدة الشاملة والذي يمثل نفيا لمختلف الأنواع التاريخية والثقافية التي تشكّل البشرية »[27].

لقد أدّت شساعة أراضي روسيا بالعديد من الباحثين، من جميع التخصصات، إلى اكتشاف مناطق بكر مثل سيبيريا، وإلى التعرف إلى سكان المنطقة (التتار، والشيشان، والأوزبك، والمغول). خبيرٌ جيوسياسي آخر، يدعى كونستانتن ليونتييف (Constantin Leontiev - 1831-1891)، طرح في كتابه « النظرة البيزنطية والعالم السلافي » فكرة أن اللغة السلافية هي شرط أساسي لوجود الحضارة السلافية. وقد دعا إلى التحالف مع الحضارة الإسلامية ضد الغرب الليبرالي، حيث أن العدو، بالنسبة له، لا يتمثل في الإمبراطورية العثمانية، بل في الحضارة الأنجلوساكسونية. كما دعا لإنشاء علاقات ثقافية وسياسية مع الشرق عن طريق التوسع نحو الهند والصين.

غير أن فكرة روسيا المتأرجحة بين الهوية الأوروبية والهوية الآسيوية، لا تزال قائمة بين أوساط النخب السياسية منذ الفترات القيصرية والسوفياتية إلى يومنا هذا. إن النظرية الأوروآسية تنبثق عن الجيوسياسية « وقد ظهرت كبديل للنموذج الغربي المهيمن مع التأكيد على التفرّد الروسي من خلال إحياء الاستمرارية التاريخية الروسية *[...]* بعد الإمبراطورية الروسية وبعد الإتحاد السوفياتي، فاتحةً المجال أمام إمبراطورية أوروآسية جديدة[28] » . إن الجيوسياسية الروسية تجاه هذه الرؤية لا تشمل كل الدول الواقعة على أرض أوروبا وآسيا، بل مجموعة الدول المنحصرة بين قارتَـيْ أوروبا وآسيا فقط. وعليه، وبعبارة أخرى، هي تعني كل الدول التي شكلت الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية خلال القرن العشرين.

ب) المدرسة الألمانية

يُعتبر الجنرال البُروسي كارل فون كلاوزفيتز (Carl von Clausewitz - 1780-1831) الـمُنظِّرَ للحرب بعلاقتها مع السياسة. حدَّد في كتابه الشهير « عن الحرب » العوامل

27. Gérard Dussouy, *Les théories géopolitiques*, L'Harmattan, Paris, 2006, p. 262.

28. Marie Jego, « L'Eurasisme, nouvelle géopolitique russe », *Le Monde* du 8-06-2001.

التي تجعل من الحرب ظاهرة مركزية في العلاقات بين الدول، قسّم موسوعته العسكرية إلى ثمانية كتب يتناول فيها طبيعة الحرب وأهدافها واستراتيجياتها ومفهومي الدفاع والهجوم وخُطط الحرب، ليصل إلى بلورة نظرية شاملة للحرب.

في تعريفه للحرب يقول : « الحرب عمل من أعمال القوة لإجبار العدوّ على تنفيذ مشيئتنا *[...]* وأعني القوة المادية، فليس للقوة المعنوية وجود عدا ما يعبّر عنه في الدولة والقانون، هي لذلك، وسائل الحرب وفرض إرادتنا على العدوّ هو هدف الحرب. لتحقيق ذلك الهدف لا بد من جعل العدوّ بلا حول ولا قوة، وهذا من الناحية النظرية هو الغاية الحقيقية للحرب »[29].

إذا كانت الحرب عنده هي تجريد العدوّ من السلاح بوسيلة العنف، يأكّد كذلك أن الحرب لم تكن عملا منعزلا أبدا، حيث يقول أن « البلاد بعوارضها الطبيعية والسكان هي أكثر من مجرد كونها مصدرا لكل القوّات المسلحة المناسبة، فهي بذاتها عنصر متكامل قائم بذاته من بين العوامل الفاعلة في الحرب، ولو أن ذلك يقتصر بطبيعة الحال على الجزء الذي يشكّل المسرح الفعلي للعمليات أو الذي له تأثير ملحوظ عليه »[30].

يؤكد كلاوزفيتز أن الهدف السياسي هو النقطة التي يريد الرجل السياسي والقائد العسكري الوصول إليها في آخر المطاف : « فالهدف السياسي، والذي كان الباعث والمحرِّض الأساسي، يجب أن يكون العامل الرئيسي في المعادلة *[...]* يحدد الهدف السياسي – والذي يُعَدّ الباعث الأول والأساسي لاندلاع الحرب – كلا من الهدف العسكري والواجب تحقيقه، والحجم المطلوب من الجهد لذلك » [31].

في تفسيره لهذه العلاقة بين السياسة والحرب يقول : « عموما، يمكن القول أن الهدف العسكري الذي يتناسب والهدف السياسي في الميزان، سيتعرض لنفس التأثيرات، فلو تقلّص الهدف السياسي، فسيتقلص الآخر، وبنفس النسبة، وسيتأكد ذلك أكثر كلما تزايدت سيطرة وأهمية الهدف السياسي »[32].

يصل في نهاية الأمر إلى مقولته الشهيرة « الحرب ليست سوى استمرار للسياسة بوسائل أخرى. فمن الواضح ليست من عمل السياسة فقط، بل إنها أداة سياسية حقيقية، إنها استمرار للنشاط السياسي بوسائل أخرى *[...]* فالحرب عموما والقائد وفي أي قتال أو موقف بعينه مُطالَب بالتأكد من عدم تعرّض توجّه وتصميم السياسة

---

29. كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجمة شاكر الإمامي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998، ص 103.

30. *Ibid.* ص 110.

31. *Ibid.* ص 110-112.

32. *Ibid.* ص113.

مع تلك الوسائل *[...]* المطمع السياسي هو الهدف، والحرب هي وسائل تحقيقه، ولا يمكن التمعن في مسائل بمعزل عن غاياتها »[33].

أثّرت نظرية كلاوزفيتز على العديد من رجال السياسة والمحلِّلين في عصره وفي القرن العشرين. فتصوُّره للحرب الشاملة كان له تطبيق في الحرب العالمية الأولى والثانية. كما أن دراساته في الاستراتيجية كانت مفيدة للجيوسياسيين الأوروبيين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بحيث فرض مفهوم الجيوسياسية وجوده في أوروبا التي كانت تعيش صراعات عدة بين الإمبراطوريات الكبرى : الألمانية والنمساوية -المجرية، والروسية والعثمانية. إن الصراع من أجل السيطرة على الحدود يسمح للجغرافيا بالانتقال من مجرد وصف للمعالم والرهانات السياسية بين الدول إلى تفسيرها وتحليلها. وقد كان الأستاذ الجامعي للتاريخ والعلوم السياسية، السويدي يوهان رودولف كيلّن (Johan Rudolf Kjellen - 1922-1864) أوّل من استخدم مصطلح الجيوسياسية في عام 1905، إذ كتب في كتاب بعنوان « الدولة كمظهر من مظاهر الحياة » ما يلي : « بغضّ النظر عن أنّ الدولة تشغل حيّزا من الأرض، فللدولة حياة بأربعة أشكال : كمركز للأنشطة الاقتصادية، كشعب بخصائص وطنية وعرقية، كمجتمع بطبقاته ومهنه، كحكومة في صيغتها الدستورية والإدارية. خمسة عناصر بالقوة نفسها، خمسة أصابع بيد واحدة. إنهم يعملون في حال السِّلم ويقاتلون في حال الحرب »[34]. وتنقسم السياسة بالنسبة لكيلّن إلى خمسة تخصصات فرعية تتمثل في الجيوسياسية التي تقوم بدراسة الدولة كهيئة أو كظاهرة في المجتمع، والاقتصاد السياسي الذي يهتم بدراسة التفاعل والتـأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة على الساحة الدولية، والديمغرافيا السياسية التي تُعنى بدراسة حجم السكان وتركيبتهم وتوزيعهم وعلاقة كل هذه العناصر بالسياسة، وعِلم الاجتماع السياسي الذي يركز على دراسة العلاقات الكائنة بين المجتمع والسياسة، وسلطة الدولة (kratopolitique).

وقد قام يوهان رودولف كيلّن، استنادا إلى النظرية البيولوجية الداروينية، بمقارنة الدولة بكائن حيّ، فكتب في هذا السياق : « إنّ تكوين كل دولة يشبه تكوين كل فرد على حدة، بطبعه الخاص، ومصالحه الخاصة، بطريقته في التصرف والعمل، وفي مشاعره *[...]* إن الأفراد هم الشعب، ولكن الدولة لا تتكون من الأفراد الأحياء فحسب، أي من الذين مازالوا على قيد الحياة. إن الدولة تتكون من جميع أفراد الشعب، سواء أكانوا أحياءً أو أمواتا، أو لم يولدوا بعد، مثلها مثل الشجرة مع جلّ أوراقها وجميع أعوامها »[35].

33. *Op. cit.,*ص121.

34. Pascal Boniface, *Op. cit.,* p. 19.

35. *Ibid.*

بالنسبة له، إن الجيوسياسية قادرة على تمييز نقاط القوة والضعف لدى الدول حسب الفضاء الذي تنتمي إليه والإقليم والوضع، إذ يقول أيضا : « إنّ الدول القوية، المتواجدة على مساحة محدودة، تجد نفسها مجبرة قطعًا على توسيع فضائها عن طريق الاستعمار أو الانصهار أو من خلال عمليات توسعية شتى »[36].

لم يبدأ الجغرافيون البروسيون في الحديث عن استراتيجية توحيد الأقاليم الجرمانية، مستندين في ذلك على عامل اللغة[37] إلّا في ظلّ سياقٍ ميّزه حدثان مهمان، ألا وهما مؤتمر فيينا في عام 1815 الذي لعب دورا هاما في تعزيز الوحدة السياسية بألمانيا، وانتصار دولة بروسيا في معركة سادوفا ضد النمسا في 1886. وقد شرح فريدريك راتزل (Friedrich Ratzel - 1844-1904) المرور من الجغرافيا الطبيعية إلى الجيوسياسية بشكل واضح. وكان متأثرا بعمق بالنظرية القومية والاستعمارية، حيث أن كل عمله اعتمد على دراسة مكانة ودور ألمانيا في بيئتها الأوروبية والعالمية. كما جاءت كل مؤلفاته متأثرة بالنظريات التطورية والبيولوجية لداروين، إذ ركز فيها على الجغرافيا الطبيعية للقارات الأخرى وخصائص السكان في جميع أنحاء العالم. كما قام بنشر خريطة لإفريقيا تزامنا مع مؤتمر برلين سنة 1885، الذي تمّ فيه تقاسم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية. كتب راتزل في مؤلّفه « الجغرافيا السياسية » الذي تمّ نشره سنة 1897 ما يلي : « تُعتبَر الدول في جميع مراحل نموّها كمنظمات تحافظ على العلاقة الضرورية مع الأرض. لهذا السبب، يجب أن تُدرس من وجهة نظرٍ جغرافية. إن الدول تنمو، كما هو موضح في علم الإثنوغرافيا والتاريخ، مرتكزة على المكان الذي تنتمي إليه ومستلهمة طاقتها منه. وبالتالي، فإنها تبدو وكأنها تشكيلات محددة مكانيا، تشكّل تركيبتُها مجمل الظواهر التي تقوم الجغرافيا بوصفها وقياسها وتصميمها ومقارنتها بطريقة علمية. وهكذا، فهي تتمثل في جزء من سلسلة الظواهر التوسعية من أجل الحياة، والتي تشكّل بدورها – إن صحّ التعبير – الزمن »[38].

وقد مثّل مصطلح « Lebensraum » أي « المساحة الحيوية » المفهوم المركزي في أعمال فريدريك راتزل، حيث كتب أن الصراع بين الدول يكمن في السيطرة على موارد « المساحة الحيوية من أجل العيش » . فبالنسبة له، ليست الحدود شيئا قارا، بل هي قابلة للتغيير : « نحن لا نرى في الطبيعة خرائط لحدود بين الدول. إن الحدود المرسومة على الخرائط ليست إلا فكرة مجردة، بينما يمثل المجال الحدودي الواقع »[39]. وقد طوّر

36. Pascal Boniface, *Op. cit.*, p. 19.

37. Pascal Lorot et François Thual, *La Géopolitique*, Montchrestien, Paris, 2002, p. 10.

38. *Ibid*., p. 13.

39. *Ibid*.

النظرية التوسعية الإقليمية والاستعمارية، ونشر سنة 1901 كتابه « حول قوانين تطور الدولة في المجال » و تستند هذه النظرية إلى سبعة قوانين :

« - تتسع وتمتد مساحة الدول وفقا لتطور ثقافتها.

- يزداد نمو الدولة بالموازاة مع تعزيز مختلف المظاهر الأخرى المتعلقة بتنميتها مثل القوة الاقتصادية والتجارية أو الأيديولوجية.

- يتمّ امتداد الدول من خلال ضمّ أو إدماج أقاليم ذات قيمة سياسية أقلّ أهمية.

- إن الحدود عضو حيّ، وموقعها هو الذي يمثل الديناميكية والقوة والتغيرات الإقليمية للدولة.

- يسود المنطق الجغرافي في عملية التوسع، ما دامت الدولة تحاول استيعاب الأقاليم الغنية لتعزيز سلامة أراضيها من سواحل وأنهار وسهول، وبشكل عام معظم الأراضي البالغة الأهمية.

- تسعى الدولة بطبيعة الحال إلى التوسع في حال وجود أقاليم أقلّ تحضّرا منها في محيطها.

- يحفّز ميل الدول القوية لاستيعاب أو امتصاص الدول الأضعف، في العموم، على مضاعفة الاستيلاء على الأراضي في حركة ذاتية »[40].

وقد اعتبر راتزل الجيوسياسية كنهج ضروري للساسة من أجل تسهيل فهم الواقع، ويتعلق الأمر هنا بخلق « ضمير جغرافي » لدى الدولة، يسمح لها بتعزيز سلطتها على فضاء تولد على أرضه الشعوب، وتتطور فيه، وتحدّد من خلاله هويتها. غير أن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) ساهمت في إعادة النظر فيما يخص نظرية راتزل التي تكرّس « عظمة ألمانيا النازية » والسعي إلى الاستيلاء على أقاليم أكبر على حساب دول أخرى.

واستنادا إلى نظرية راتزل، طوّر كارل هاوشهوفر (Karl Haushofer - 1869-1946) مفاهيم تتعلق بالمساحة الحيوية على العموم. هذا الجنرال الذي عاش الحرب العالمية الأولى، والذي استنكر معاهدة فرساي التي تسببت في تجزئة بلده، كان يرى من الضروري تجاوز نظرية راتزل بإعطاء ألمانيا – مرة أخرى – مكانة ودورا حاسما على صعيد الساحة الأوروبية وفي جميع أنحاء العالم. كما قام بنشر مجلة « الجيوسياسية » في عام 1923، وقد كتب يقول عند اكتشافه عمل رودولف كيلّن : « لقد عثرت لأول مرة على شرح دقيق وواضح لمصطلح الجيوسياسية وأهدافها *[...]* من منظور جيوسياسي، لقد جعل الجنس الجرماني نفسه – مبدئيا – في وضعٍ غير مُواتٍ لخوْض معركة حاسمة

40. *Op. cit*., pp. 15-16.

في سبيل الحصول على المساحة الحيوية من أجل التنفس والعيش »[41]. كما أشار إلى أن واحدا من أسباب هزيمة ألمانيا يكمن في عدم قدرة قادتها على تجاوز الرؤية القارية الضيقة، وعدم تطويرهم لرؤية جيوسياسية عالمية من خلال خلق تحالف مع روسيا واليابان، حتى يتمكنوا من مواجهة الدول الأنجلو-سكسونية. وتباعا لنهج كيلّن وراتزل، كان هاوشهوفر يرى أن « الدول تظلّ تنمو إلى أن تبلغ المساحة التي تُرضي احتياجاتها وإلى أن تتحصل على المساحة الحيوية، أو بعبارة أخرى، على فضاء جغرافي مغلق من خلال حدود طبيعية أو اصطناعية، يمكّن مجموعة سكانية من العيش والبقاء على قيد الحياة بداخله. ولهذا السبب، فمن الطبيعي أن تكون الحدود غير ثابتة وأن تتطور وفقا لديناميكية وطموحات الشعوب واحتياجاتهم لتوسيع فضائهم »[42]. إن الجيوسياسية بالنسبة لكارل هاوشهوفر نظريةٌ تسهّل للساسة « رسم تكهنات لإدارة مُثلى للشؤون الدولية، وتخفّف من عيوب التجريد العقلاني في إدارة الأمور وحكم الشعوب »[43]. فإذا ما توحّدت ألمانيا، سوف تصبح « محور التوازن ما بين القارات الذي ستجتمع حوله القوى الأخرى »[44]. ويقسّم هاوشهوفر العالم إلى أربع مناطق نفوذ، متأثرة بأفكار عابرة للحدود (Pan-idées) التي تتمحور حول الوحدة الجغرافية والعرقية والثقافية لمجموعة سكانية معينة مثل الولايات المتحدة التي تسيطر على أمريكا من الشمال إلى الجنوب (Panaméricanisme)، واليابان التي تهيمن على آسيا الشرقية والصين (Panasiatisme)، وروسيا التي تسيطر على شبه القارة الهندية (Eurasianisme)، وأخيرا، ألمانيا التي تهيمن على أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط (Pangermanisme). وقد اعتبره بعض المحللين والباحثين في مجال الجيوسياسية كمنظّر للنازية، بينما رأى فيه البعض الآخر – بصفة أكثر اعتدالا – خبيرا جيوسياسيا دون أيديولوجية، ومدافعا كبيرا عن القومية الألمانية، قومية تغذيها طموحات إمبريالية. وقد قيل في هذا المضمار أيضًا : « إذا كان هاوشهوفر وطنيا، فإن تصريحاته تستند في المقام الأول، وبالعكس تماما، إلى دراسة الجغرافيا ولا تأخذ بعين الاعتبار أيديولوجية الحكومة الألمانية في تلك الحقبة من الزمن *[...]* بالإضافة إلى ذلك، فإن النهج العلمي للجغرافيا لا يبدو أمرا مهما بالنسبة لهتلر *(Hitler)* الذي لن يعتمد عليه، إلا إذا كان ذلك متماشيا مع سياسته »[45] (انظر الخريطة رقم 2 : نموذج هاوشهوفر للمناطق الكبرى صفحة 179).

41. Pascal Lorot et François Thual, *Op.cit*. p. 20.

42. *Ibid*.

43. *Ibid*.

44. *Ibid*.

45. Sophie Chautard, *Dictionnaire de géopolitique*, Studyrama, Paris, 2008, p. 30.

ج) المدرسة الأنجلو-أمريكية

تطورت في القرن العشرين، بين الحربين العالميتين، مدرسة أنجلو-أمريكية كبرى في الجيوسياسية انطلاقا من أعمال هالفورد ماكيندر (Halford Mac Kinder - 1947-1861) وألفريد ثاير ماهان (Alfred Thayer Mahan - 1914-1840) ونيكولا جون سبيكمان (Nicolas John spykman - 1943-1893).

إن الجيوسياسية الكلاسيكية مرتبطة بشكل وثيق مع اسم الأميرال البريطاني السير هالفورد ماكيندر، ويرجع ذلك إلى محاضرة له نُشرت في المجلة الجغرافية (Geographical Journal) سنة 1904 تحت عنوان « المحور الجغرافي للتاريخ ». قسّم ماكيندر العالَمَ إلى ثلاث مناطق : منطقة القلب، ومنطقة الهلال الداخلي، ومنطقة الهلال الخارجي. لقد اعتمد ماكيندر في نظريته على مفهوم رئيسي، ألا وهو « قلب أو مركز العالم » (Heartland) الذي يقع في قارة أوراسيا. تمتد هذه المنطقة الشاسعة من روسيا، مرورا بدول آسيا الوسطى، حتى تصل إلى الصين. وهي تحتل مكانة جيواستراتيجية هامة في الصراعات والاستراتيجيات العالمية. تحيط بـ « قلب العالم » دائرة ثانوية تتكون من أوروبا الغربية والشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقها. كما تحيط بـ « قلب العالم » دائرة أخرى معزولة تتألف من الجزر البريطانية غربا ومن اليابان شرقا، بالإضافة إلى دائرة أخيرة، « الهلال الخارجي الجزري » الذي يشمل القارة الأمريكية. بالنسبة لماكيندر، إن الصراعات بين منطقة الارتكاز، أي القوى القارية من جهة، ومناطق « الهلال الخارجي الجزري »، أو بتعبير آخر القوى البحرية الأخرى من جهة أخرى، هي التي تحدّد تطور العالم. والقوة التي تسيطر على الجزء الشرقي من أوروبا هي التي تهيمن على « قلب العالم ». إن السيطرة على منطقة المحور تمكّن من التحكم في « الجزيرة العالمية » (World Island) وبالتالي، في كل مناطق العالم، وذلك بفضل الرقابة على المناطق البحرية. في رغبة منه في الحفاظ على سيادة إنجلترا وسيطرتها على جزء كبير من العالم، حضّ هالفورد ماكيندر على إبرام تحالف بين روسيا وفرنسا لمواجهة نفوذ ألمانيا. في الوقت نفسه، وللحدّ من تقدم روسيا، دعا إلى تفاديها انطلاقا من آسيا الوسطى. ويمكن تلخيص أفكاره عبر جملة شهيرة ألقاها في محاضرة أمام الجمعية الملكية للجغرافيا : « من يحكم مركز العالم، يسيطر على الجزيرة العالمية. ومن يحكم الجزيرة العالمية، يسيطر على العالم كله ». ثم استطرد قائلا : « إن زعزعة التوازن بين القوى لصالح منطقة الارتكاز، والناتج عنها التوسع على أراض هامشية بأوراسيا، تسمح باستخدام موارد قارية واسعة من أجل بناء السفن. بهذه الصفة، يكون إنشاء الإمبراطورية العالمية ممكنا، وسيُحقّق هذا إذا توحدت ألمانيا وروسيا ».

لكن خطر وقوع أمر كهذا، من شأنه أن يدفع فرنسا – حتما – إلى التحالف مع قوى من ما وراء البحار، وستصبح فرنسا وإيطاليا ومصر والهند وكوريا مرافئ لأساطيل خارجية تكمن مهمتها في دعم الجيوش، وإجبار حلفاء منطقة الارتكاز على نشر القوات البرية ومنعها من تركيز كل قوتها في البحرية[46] » (انظر الخريطة رقم 1 : العالم عند ماكيندر « الهرتلند » صفحة 178).

في عام 1919 قام بنشر كتاب « الديمقراطية المثالية والواقعية »، كما كتب في عام 1943 مقالا في مجلة الشؤون الخارجية تحت عنوان (The round world and the winning of the peace) « العالم الكروي وانتصار السلام » والذي طرح فيه السؤال التالي : « ماذا سيكون مصير القوات البحرية، إذا اتّحدت يوما القارة الكبرى سياسيا لتصبح قاعدة لأسطول لا يُقهر ؟ »[47]. كما أضاف محدّدا لمفهوم قلب العالم : « إنه يشمل الجزء الشمالي والمناطق الداخلية من أوراسيا، وهو يمتد من سواحل القطب الشمالي إلى صحاري آسيا الوسطى، في عرض البرزخ الفاصل بين بحر البلطيق والبحر الأسود غربا »[48]. أما أراضي روسيا والاتحاد السوفياتي، فقد تمّ تحديدها حسب نظرية قلب العالم وهي تُعتبَر كحصون طبيعية للعالم ضد أي خصم. وقد كان لنظريات ماكيندر أثر قوي على الساسة الإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية عند تحالف بريطانيا والاتحاد السوفياتي ضد ألمانيا. وقد تحقّقت تكهناته بشأن تجاوز روسيا من خلال استراتيجية الاحتواء الأمريكية أثناء الحرب الباردة.

يتميز النهج الجيوسياسي الأنجلو-أمريكي بمفهوم السيطرة على البحار أو « القوة البحرية ». وقد طوّر الأمريكي ألفريد ثاير ماهان الذي يُعتبر رائدا في الجيوسياسية الأمريكية، نظرية الدفاع عن المصالح الأمريكية كقوة عالمية. تعتمد نظرية « المصالح الأمريكية في السيطرة على البحار » التي تم عرضها سنة 1897 على تحقيق بعض الأهداف عن طريق السيطرة على البحار. تتلخص هذه الأهداف في ما يلي : حاجة القوات البحرية الأمريكية للانضمام إلى القوات البحرية البريطانية، ومجابهة الأطماع الألمانية في السيطرة على البحار، ورصد المطالبات اليابانية في المحيط الهادي، والدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وأوروبا ضد الدول الآسيوية.

بالنسبة لألفريد ثاير ماهان، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية عناصر تسمح لها بأن تكون قوة بحرية، وهي « الموقع الجغرافي والشكل الفيزيائي الملائم، بما في ذلك المنتجات

46. Pascal Lorot, *Op. cit.*, p. 25-26.

47. *Ibid.*

48. *Ibid.*

الطبيعية والمناخ، والامتداد الإقليمي، وأخيرا عدد السكان وطبيعتهم »[49]. وقد دعا إلى تطوير صناعة بناء السفن والبنية التحتية للموانئ لتهيئة الغزو البحري للعالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. تم تطوير نظريات ألفريد ثاير ماهان في سياق تاريخي يتميز بالتوسع الأمريكي في المحيط الهادي، حيث أنها سيطرت في عام 1898، على جزر هاواي وغوام والفلبين. في عام 1867 قامت الولايات المتحدة بشراء ألاسكا من روسيا، وفي عام 1914 استكملت بناء قناة بنما التي تربط بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي. لقد تميزت أعمال ألفريد ثاير ماهان الذي تكهّن بمكانة ودور القوة الأميركية، بحاجته إلى تبرير التوسع الأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

أما الصّحفي والأستاذ الجامعي، نيكولا جون سبيكمان، فقد قام بانتقاد نظريات ماكيندر من خلال تطويره لمفهوم جديد أطلق عليه اسم « ريملاند » (Rimland). تمتد أراضي « ريملاند » من أوروبا الغربية إلى آسيا الموسمية، مرورا بالشرق الأوسط وجميع أنحاء آسيا الوسطى مشكِّلةً بهذا حزاما حول قلب العالم (انظر الخريطة رقم 3 : منطقة الرملند عند سبيكمان صفحة 180). بالنسبة له، لا تكوّن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وآسيا الساحلية قلب العالم، بل منطقة الارتكاز. كما فنّد نظرية ماكيندر التي ترتكز على المواجهة بين البر والبحر، فكتب يقول : « إن ماكيندر حدّد النموذج العام للعمل السياسي في القارة الأوروآسية *(Eurasie)* من خلال الضغوط التي تُمارَس من قِبل الشعوب الرّحّل في قلب العالم ضدّ الخارج، تجاه دول ريملاند. واستمر نفس النموذج، عندما تمّ استبدال الرّحّل الذين كانوا يجوبون السهول الوسطى بالسلطة المنظمة للحكومة الروسية. لقد سعت الإمبراطورية الروسية إلى الوصول إلى البحر، فوجدت الطريق مسدودا في القرن التاسع عشر من قبل القوة البحرية البريطانية التي بسطت سلطتها البحرية على طول ساحل أوراسيا. كان من الممكن أن يهدَّد هذا الوضعُ بظهور قوة بحرية منافسة بالمناطق الساحلية للقارة، أو باختراق القوات البرية الروسية للإقليم البحري »[50]. وكان سبيكمان معارضا لنظرية ماكيندر، فيما يتعلق بالتنافس بين القوى البرية والقوى البحرية، حيث كتب يقول : « من الناحية التاريخية، غالبا ما رأينا بعض أعضاء ريملاند إلى جانب بريطانيا ضد بعض أعضاء ريملاند الذين كانوا مع روسيا، أو حتى بريطانيا وروسيا معا ضد القوة المهيمنة بـريملاند »[51].

---

49. Pascal Lorot, *Op. cit.*, p. 29.

50. *Ibid.,* p. 31.

51. *Ibid.,* p. 33.

وقال مُضفِيا بعض التغيير على جملة ماكيندر الشهيرة : « من يحكم ريملاند يهيمن على أوراسيا، ومن يسيطر على أوراسيا، يجعل مصير العالم في قبضة يده »[52]. في عام 1947، اعتمدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على نظرية سبيكمان بشكل كبير من خلال استراتيجية الاحتواء للرئيس هاري ترومان (Harry Truman - 1884-1972) لمحاصرة الاتحاد السوفياتي من خلال إبرام معاهدات عسكرية مثل الحلف الأطلسي، ومعاهدة كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، واتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم آسيان، ومعاهدة الأمن أنزوس (Anzus) لأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، وحلف السانتو (Cento) بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

د) المدرسة الفرنسية

لم تَعرف الجيوسياسية في فرنسا نفس التطور كما في ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة. فبسبب الوضع السياسي والاجتماعي، كان النهج الفرنسي يميل أكثر إلى قراءة تاريخية للأحداث، فقد رسم التطوّرُ التاريخي لفرنسا منذ ثورة 1789 حدودَ فرنسا بشكل أكثر وضوحا، كما ساهم في بناء وحدة الشعب الفرنسي، رغم أن المطالبة بالألزاس واللورين (Alsace-Lorraine)، الأراضي التي فقدتها فرنسا خلال حرب عام 1870، بقيت مستمرة. لقد تطورت المدرسة الفرنسية كثيرا من خلال تشكيل الإمبراطورية الاستعمارية خارج أوروبا، وليس من خلال المطالبة بالأراضي داخل القارة الأوروبية، مثلما فعلت جارتها ألمانيا، بل وعلى وجه الخصوص، من خلال استعمار الجزائر في عام 1830.

في عام 1903 قام بول فيدال دو لا بلاش (Paul Vidal de la Blache - 1845-1918)، العالم الفرنسي الذي أنشأ حوليات الجغرافيا في عام 1882، ومؤسس المدرسة الفرنسية للجغرافيا، بنشر كتابه « جدول الجغرافيا لفرنسا »، وقد ضمّنه وصفا مفصّلا لمعالم وأساليب الحياة الطبيعية بالأراضي الفرنسية. أَوْلى فيدال دو لا بلاش الجغرافيا الإقليمية اهتماما أكبر مقارنة بالمساحات الواسعة. وطوّر، على عكس الباحث الألماني راتزل، فكرة أنه يمكن للإنسان أن ينشط في بيئته، وأن الطبيعة لا تمثل دائما عقبة في وجه التوسع البشري.

أما الجغرافي جاك أنسل (Jacques Ancel - 1879-1943)، فقد أصدر العديد من المساهمات من بينها الجيوسياسية في عام 1936، وجغرافية الحدود سنة 1938، والدليل الجغرافي للسياسة الأوروبية سنة 1940. لقد قام بتسليط الضوء على مفهوم الحدود معتبرا أنها من إنتاج الإنسان، وليست منبثقة من الطبيعة. وتعتمد فرضيته

52. *Op. cit*., p. 33.

على أن « الجيوسياسية هي دراسة للعلاقة الكائنة بين الإنسان والإقليم الذي يعيش فيه ويطوّر بداخله أنشطته. إن الإقليم متكوّن من ثوابت طبيعية كالتضاريس والمناخ والساحل والجزر، ويمكن للطبيعة بكلّ تأكيد فرض حدود على البشر، وبالتالي رسم حدود دولة *[...]* ولكن يمكن أيضا أن يحدث توازن بين ما يفرضه الإقليم وإرادة الإنسان، حيث يمكن لهذا الأخير تعديل الحدود بطريقة أو أخرى *[...]* في الواقع، إن العلاقات الإنسانية هي التي تخلق الحدود وفقا لرغبة البشر في العيش معا أو لا، وبناء على معايير الصلة الرابطة بينهم »[53].

ويَعتبر جاك أنسل، متفقا في هذا مع إرنست رينان (Ernest Renan - 1823-1892)، أنّ التاريخ المشترك هو الذي يؤسس الدولة، وليس العرق أو الدين أو اللغة أو الاقتصاد فحسب. في جريدة « شعوب وأمم البلقان » التي صدرت سنة *1930*، أعلن أن رسم الحدود ليس مرتبطا بالتجمع العرقي : « إن القلب هو الأهم، وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار أولا وقبل كل شيء »[54]، وتدخل هذه الرؤية في إطار استمرارية السياسة الاستعمارية لفرنسا التي تبرّر عملية إعادة النظر في الحدود من قِبل السياسة التوسعية، بغضّ النظر عن الحقائق الاجتماعية والإسهامات الحضارية للشعوب الأخرى منذ آلاف السنين.

إن الجيوسياسية الألمانية التي طوّرت مفهوم السياسة التوسعية الإقليمية عبر هيمنة شعب على حساب شعوب أخرى، لم تكن قادرة على تجسيد إمبراطورية استعمارية تشبه الإمبراطوريتين الاستعماريتين، البريطانية والفرنسية. بل بالعكس، لقد خدم المنَظِّرون الألمان، بصفة أكبر، السياسية الاستعمارية في بريطانيا وفرنسا. وقد انتقد بعض الكُتّاب استغلال الجيوسياسية من قبل النظام النازي، بَيْدَ أنهم تحاشوا الإشارة إلى أن السياسة التوسعية في إفريقيا وفي بقية العالم، اعتمدت هي أيضا وبشكل كبير على أعمال الجيوسياسيين الأوروبيين.

هـ) الجيوسياسية الاستعمارية

شهدت أوروبا الغربية نموا فائقا في القرن التاسع عشر بفضل التصنيع الكبير والرفاهية، ممّا دفع الرأسماليين الأوروبيين للبحث عن منافذ جديدة لمنتجاتهم والمواد الخام لمصانعهم[55]. وتطورت الدراسات التاريخية والجغرافية والاقتصادية والأنثروبولوجية والدراسات في علم الاجتماع على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين، حتى يتسنى للسياسة التوسعية والاستيطانية، عن علم ودراية، بسط نفوذها في قارات أخرى.

---

53. Sophie Chautard, *Op. cit*., p. 39.

54. *Ibid.*

55. Isnard Hildebert, *Géographie de la décolonisation*, Puf, Paris, 1971, 117 pages.

قامت فرنسا في 1856، بعد بضع سنوات من احتلالها للجزائر، بإنشاء « المجلة الإفريقية » تحت إشراف الجمعية التاريخية الجزائرية التي أصدرت آخر عدد لها سنة 1962، عند استقلال الجزائر. في المجلد الأول الصادر في 7 أفريل 1856 تمّ الإعلان عن أهداف المجلة، فقيل أنها جاءت : « لسد فراغ علمي، يمكن أن تُعاتَب عليه أمّةٌ تسير في طليعة الحضارة الأوروبية *[...]* من الضروري – بادئ بدء – بسط النفوذ على المنطقة، قبل مباشرة البحث العلمي. فعلى الخبراء أن يصبروا، وأن يمشوا خطوة خطوة، على الدروب الضيقة التي عبّدها جنودنا البواسل هنا وهناك »[56]. ويتمثل الهدف من هذا، في تحليل منهجي لتقاليد وعادات الشعب الجزائري، ودراسة جغرافية لمختلف المناطق والقبائل من وجهة علم الاجتماع، والفترات التاريخية لشمال إفريقيا. كل عدد من المجلة الإفريقية كان يحتوي على معلومات جغرافية وتاريخية وأنثروبولوجية، جمعها ضباط الجيش غالبا. وأعلن جول فيري (Jules Ferry - 1832-1893) بناءً على هذا المنطق الاستعماري أمام مجلس النواب، في 28 جويلية 1885 ما يلي : « يمكننا ربط نظام التوسع الاستعماري بثلاثة أنواع من الأفكار : أفكار اقتصادية، وأفكار حضارية *[...]* وأفكار سياسية تطبعها الروح الوطنية. للأجناس المتفوقة حقٌّ مقابل الأجناس الأقل منها شأنا *[...]* من واجبها إدخال الحضارة على الأجناس الأقلّ منها شأنا »[57]. لقد كانت ظاهرة الجيوسياسية الاستعمارية بمثابة الحلّ الوحيد والسحري بالنسبة لكُتّاب وصحفيّي القرن التاسع عشر. وهذا نصٌّ صحفيّ في هذا السياق : « أربعون مليون فرنسي، مجمّعين على أراضينا، لا يكفون لخلق التوازن مقابل الواحد والخمسين مليون ألماني الذين ستجمعهم – على أغلب الظن – دولة بروسيا على حدودنا، ومقابل عدد سكان روسيا الذي سيعرف تزايدا في المستقبل البعيد *[...]* لا تزال لدينا فرصة أخيرة لا تضاهى، وهذه الفرصة تحمل اسما ينبغي أن يكون أكثر شعبية في فرنسا، ألا وهو الجزائر *[...]* ليت ذلك اليوم يأتي قريبا، ليتدفق مواطنونا – الذين يشعرون بالضيق في فرنسا الإفريقية – في المغرب وتونس. وأخيرا، سيتمكنون من تأسيس إمبراطورية حوض البحر الأبيض المتوسط التي لن تكون إرضاءً لكبريائنا فحسب، بل ستكون بكل تأكيد مصدر عظمتنا في المستقبل على مستوى العالم »[58].

ولتبرير الاحتلال الاستعماري، لم يتردد الكثير من الكتّاب الاستيطانيين في تشويه الحقائق التاريخية، مثل إميل فيليكس غوتييه (Emile Félix Gautier - 1864-1940)

56. Revue Africaine, volume 1, 7 avril 1856, pp. 3-6.

57. Journal officiel de la République française, 1885.

58. Jacques Bouillon, *Le XIX^e siècle et ses racines*, Bordas, Paris, 1981, p. 353.

الذي كان يرى أن « المغرب العربي قد تعرّض لسلسلة من الغزو العربي، حيث لم يحدث هذا في القرن الثاني عشر فحسب، بل حدث - وبصفة خاصة - في القرن الحادي عشر، حين تدفقت مثل جحافل جنكيز خان قبائل بني هلال القادمة من الجزيرة العربية (والمرعبة حسب ادّعائه) *[...]* هؤلاء البدو الرّحّل قد مارسوا فسادا رهيبا وطردوا من السهول الفلاحين البربر الذين وجدوا أنفسهم مضطرّين للجوء إلى الجبال، أين وجدهم الفرنسيون عند وصولهم »[59]. في عام 1934 صدر عنه كتابٌ يحمل عنوان « العصور المظلمة في المغرب العربي » يؤكد فيه نزعته الاستعمارية والمعادية للحضارة العربية الإسلامية، حيث يقول مشوّها أعمال ابن خلدون : « لقد جاء المعمرون الفرنسيون، وهم شعبٌ يتميز بالاستقرار، إلى المغرب العربي بهدف الدفاع عن المزارعين المستقرين ضد العرب الذين يمكنهم القدوم من الشرق الأوسط مرة أخرى »[60].

تشكلت الجيوسياسية الاستعمارية في فرنسا حول مفهوم القوة البحرية، وقد صَرّح جول فيري إزاء نظرة فرنسا المتوجهة بشكل كبير نحو القارة الأوروبية : « هل سيسمحون بفعل كل شيء من حولهم *[...]* وهل سيسمحون لآخرين غيرنا بالاستقرار في تونس، ولآخرين غيرنا بلعب دور الشرطة عند مصب النهر الأحمر *[...]* هل سيسمحون لآخرين بتقاسم مناطق إفريقيا الاستوائية ؟ والتباحث في الشؤون المصرية ؟ *[...]* إذن، فلنتوقّف عن التشكيك في السياسة الاستعمارية لفرنسا والقذف، لأن المستوطنات أُنشِئت من أجل البحرية *[...]* إن التوسع الذي أوصلَنا إلى سايغون وإلى كوجن الصين، هذا التوسع الذي جعلنا نتجه إلى تونس والذي أدّى بنا إلى مدغشقر *[...]* لا يمكن له أن يشعّ دون عمل ودون الخوض في الشؤون الدولية والبقاء بعيدا عن كل المجموعات الأوروبية، والنظر إليه كأنه فخ أو مغامرة توسعية نحو إفريقيا أو المشرق »[61].

رجل سياسي آخر، جان جوريس (Jean Jaurès - 1914-1859)، وهو يُعدّ من الموالين للنظرية الاستعمارية لجول فيري، واشتراكي علاوة على ذلك، كتب قائلا في محاولة منه لإضفاء الشرعية على هيمنة فرنسا إزاء الشعوب الأخرى : « عندما نبسط نفوذنا على بلد، يجب علينا أن نأخذ معنا مجد فرنسا، ولتكونوا متأكّدين أنه سيُرحَّبُ بها، لأنها نقيّة وطاهرة، تحمل في طيّاتها العدالة والطيبة *[...]* إن فرنسا - في النهاية - ستُحَبّ، أينما حلّت *[...]* لن تكون مستعمراتنا

59. Yves Lacoste, « Sahara, perspectives et illusions géopolitiques » in Hérodote, n° 142, pp. 29-30.

60. Journal de la République française, *Op. cit*., 1885.

61. *Ibid*.

فرنسيةً قلبا وعقلا، إلا إذا كانت قادرة على فهم اللغة الفرنسية قليلا *[...]* فبالنسبة لفرنسا بالخصوص، تشكل اللغة أداة ضرورية للاستعمار *[...]* من مليون قبائلي وعربي، هناك بالكاد نسبة واحد بالمائة فقط، مرّوا بمدارسنا *[...]* لكن، ما هي طموحاتنا ؟ أن يكون العرب والقبائل الذين يقودهم ضباط فرنسيون في خدمة حرس وشرطة الجزائر *[...]* وأن يستوعبوا شيئا فشيئا، مبادئنا السياسية وأن يشاركوا في إدارة القليل من الأعمال. ولكن، إن لم نلقّن أكثرهم ذكاءً اللغة الفرنسية، فكيف يمكننا إذن إخضاعهم لضباطنا ؟ »[62].

فرضت بريطانيا هيمنتها على العالم، حيث أنها كانت تمتد من الهند إلى جنوب شرق آسيا، مرورا بالشرق الأوسط وإفريقيا وأوقيانوسيا من خلال الإمبراطورية البريطانية التي كانت تُسمّى أيضا « الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ». طوّرت بريطانيا نظرية جيوسياسية تتمحور حول التوسع الاستعماري وتنصير الشعوب المستعمَرة من خلال عمل مشترك بين الكنيسة والجيش ابتداءً من القرن الثامن عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر. في الواقع، تتّبع المدرسة الأنجلو-سكسونية تماما المنطق الاستعماري للقوى الأوروبية التي بلغت الذروة في مؤتمر برلين عام 1885، إذ تمّ الاتفاق على تقسيم إفريقيا وتعزيز الاستيطان، كما حدث ذلك بالنسبة للجزائر وجنوب إفريقيا[63].

من سنة 1830 إلى سنة 1912 تدفقت روافد من المستوطنين، قادمةً من دول أوروبية مختلفة بهدف استغلال ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية عن طريق مصادرة أراضي السكان الأصليين والاستحواذ على ممتلكاتهم[64].

أما الهولنديون والإنجليز، فقد احتلوا جنوب إفريقيا من 1652 إلى 1814، عاملين على فرض هيمنة البيض عبر ارتكاب مذابح ضدّ قبيلتَيْ البانتو والزولو، ومن خلال العبودية ونظام التمييز العنصري (الأبارتايد)[65]. وأصبحت نيجيريا، وسيراليون، وأوغندا، وزنجبار، وكينيا [...] مستعمرات بريطانية، واستحوذت بلجيكا على الكونغو، وبسطت فرنسا نفوذها على كل إفريقيا الغربية. وهكذا شكلت الفترة الاستعمارية نموذجا أصليا للهيمنة والسلطة وأصبحت الجيوسياسية الاستعمارية أداة للتوسع الكولونيالي.

---

62. Discours pour l'Alliance française, Albi, 1884, cité par Raoul Girardet : *Le nationalisme français*, le Seuil, Paris, 1983.

63. Acte général de la conférence de Berlin 1885 in www.mpj.univ-perp.fr/traites/1885 Berlin.htm.

64. Mahfoud Kaddache, *Histoire du nationalisme algérien*, Sned, Alger, tome 1, 1980,525 pages.

65. Joseph Ki-Zerbo, *Histoire de l'Afrique noire*, Hatier, Paris, 1978, 731 pages.

وجاءت نهاية الإمبراطورية العثمانية على يد فرنسا وبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، وتم عقد اتفاقية سايكس-بيكو السرية في عام 1916 للقيام باقتسام تعسفي للأملاك العثمانية[66]. وتستند الحركة الصهيونية إلى النظريات الجيوسياسية الأوروبية، حيث استغلت فرصة استعمار الشرق الأوسط لتنفيذ مشروعها الاستيطاني الاستعماري وإنشاء إسرائيل سنة 1948.

الصهيونية والجيوسياسية

لقد اعتمدت الصهيونية، منذ نشأتها في القرن التاسع عشر في أوروبا الوسطى، على نظرية الاستيلاء على الأراضي من قبل المنظّرين الأوروبيين في مجال الجيوسياسية. نشأت الصهيونية حول أسطورة تتمثل في الحصول على « وطن قومي يهودي معترَف به دوليا وقانونيا » والاستيلاء على « أرضٍ بلا شعب لشعب بلا أرض ». استنادا إلى عدة مصادر، يبرهن سماحة خوري (1948-2012) على أن فلسطين كانت دوما أرضا آهلة بالسكان، غنية في مجال الزراعة. في عام 1810 كتبت الليدي هستر ستانهوب في يوميات سفرها، تتحدث عن غطاء نباتي غني يستحيل وصفه : « هنالك فواكه بجميع أنواعها وبوفرة كبيرة، من الموز إلى التوت *[...]* حسب أوليفييه كار، جُنِيت *30* مليون برتقالة في عام *1880*، تمّ تصدير البعض منها إلى أوروبا *[...]* لم يتردد الكاتب اليهودي الشهير آحاد هعام، بعد أن زار فلسطين في عام *1891* في إعلان ما يلي : من الصعب أن تجد مساحة أرض غير مزروعة في جميع أنحاء البلاد »[67].

وتشير جميع المراجع التاريخية أن « اليهود دخلوا فلسطين بعد الكنعانيين، وأن سلطتهم كانت دوما محدودة في الزمان والمكان. فحتى في ذروة قوة اليهود، ظلت مساحات شاسعة، بما في ذلك المناطق الساحلية، تحت سيطرة الفينيقيين والفلسطينيين »[68]. وهكذا، ولتبرير استعمار فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل، تستند الصهيونية إلى نظريات جيوسياسية وإيديولوجية لم يتمّ تأكيدها في إطار أبحاث تاريخية جادة. إن تقاسم الشرق الأوسط بين اثنين من القوى الاستعمارية، بريطانيا وفرنسا، قد عزّز أطروحات الصهيونية وعجّل عملية استيطان اليهود الأوروبيين في فلسطين.

لتحقيق أهدافه، اعتمد تيودور هرتزل (Theodor Herzl - 1860-1904)، مؤسس الصهيونية السياسية، على دعم بريطانيا. فقال أمام المؤتمر الصهيوني الرابع : « مع

---

66. Les accords Sykes-Picot in htts : //fr.wikipedia.org/Accords_sykes-picot.

67. Samaha Khoury, *Palestine-Israël, approches historiques et politiques*, Pub, Bordeaux, 2002, p. 10.

68. *Ibid.*, p. 23.

إنجلترا كحليف، نستطيع التأكّد من أن الفكرة الصهيونية ستعرف تطورا أكبر وأقوى من أي وقت مضى »[69].

بعد واحد وتسعين عاما من وفاة تيودور هرتزل، قام حاييم وايزمان (Haïm Weismann - 1874-1952)، وكان رئيسًا للمنظمة الصهيونية العالمية، بلعب دور في غاية الأهمية في استصدار وعد بلفور (نسبة لرئيس الوزراء وزعيم حزب المحافظين السير آرثر بلفور Arthur Balfour - 1848-1930) في 2 نوفمبر 1917 بتواطؤ مع الحكومة البريطانية. جاء فيه ما يلي : « إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة مقام قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر »[70]. والسبب الرئيسي لانضمام بريطانيا للمشروع الصهيوني يفسّره بحثُها عن تأييد اليهود في جميع أنحاء العالم لضمان دعم الولايات المتحدة وروسيا إبّان الحرب العالمية الأولى. وبمجرد استيطانها بفلسطين، وبمساعدة عصبة الأمم (SDN) والسلطات البريطانية، كوّنت « الجماعات اليهودية بفلسطين، المسماة "اليشوف" باللغة العبرية، دولة داخل الدولة *[...]* فمن عام *1922* إلى نهاية عام *1946*، ارتفع عدد المستوطنين من ثمانية وأربعين ألف إلى ست مائة وثمانية ألف يهودي، أي بنسبة عشرة بالمائة أو ثُلث مجموع السكان. كما تراوحت مساحة المنطقة التي امتلكها اليهود بين *1897* و*1947* من عشرين ألف إلى مائة وثمانين ألف هكتار، أي ما يعادل نسبة *7*٪ من الأراضي التي قامت عليها المستوطنات اليهودية، التي بلغ عددها سبعا وعشرين مستوطنة، إلى أن بلغ عددها ثلاث مائة. كما بلغ منتجها الزراعي في فلسطين نسبة *28*٪. أما فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي لليشوف، فإنه قد عرف ارتفاعا مذهلا انتقل من المؤشر *100* في *1920-1922* إلى المؤشر *1029* في *1937-1938*، ليُضاعف مرة أخرى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وبالتالي، وصل متوسط الدخل اليهودي إلى ضِعف متوسط الدخل العربي »[71]. إن الارتباط الكائن بين الجيوسياسية كأداة للسلطة والفكر الصهيوني يبدوان واضحين في حال إسرائيل. وبالتالي، فـ « الجيوسياسية تعني على الأقل، وأولا وقبل كل شيء، تحليلا للأحداث، أو بعبارة أخرى، تصورات عن الهوية الجماعية، مُستلهَمة من نظرية برودل التي تستند بدورها إلى ضرورة اعتماد "المدى الطويل" للوقوف على معنى الظواهر في حياة أجيال كاملة *[...]* علاوة

69. Dominique Vidal, *Comment Israël expulsa les Palestiniens*, APIC, Alger, 2009, p. 30.
70. *Ibid.*
71. *Ibid*.

على دراسة الأحداث والظواهر، يتعلق الأمر هنا بتسليط الضوء على الجوانب الجغرافية والاستراتيجية للصهيونية وإسرائيل على مستويات جد مختلفة، ابتداءً من أدنى مستوى *(المتر)* إلى أعلى مستوى *(*عشرات الآلاف من الكيلومترات*)*، حيث أن صهاينة الأمس وإسرائيليّي اليوم لم يتوقّفوا أبدا عن التفكير في المكان والزمان »[72]. لقد نشأت فكرة الصهيونية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في سياق الصحوة القومية التي عرفتها الإمبراطوريات الأوروبية النمساوية المجَرية، والروسية، والجرمانية، والعثمانية.

من الوجهة الجيوسياسية والتاريخية، استندت الصهيونية كأيديولوجية قومية، إلى الجيوسياسية الاستعمارية الأوروبية التي تُعتبَر هي ذاتها جيوسياسية قومية لتبرير استيطان فلسطين. وهي منذ البداية، تتمحور حول صراع عقائدي للقضاء على كل أشكال المقاومة ضد سعيها في بسط سلطتها. فالصهيونية إذن، ليست بالأمر الغريب، لأنها تستوحي من نظرة المستعمرين الأوروبيين أنفسهم : « إن الصهاينة يدعون إلى الخروج من القارة والهجرة، بما في ذلك مناطق يتواجد عليها اليهود بأعداد كبيرة *(*الإمبراطورية التزارية*)* أو من مناطق تتميز بالاستقرار والاندماج ضمن دول أوروبا الغربية »[73]. مبدئيا كانت النظرية الصهيونية تحمل دلالة لائكية، غير أنها هُوِّدت « لإدماج الدولة اليهودية الجديدة ضمن بُعدٍ أساسيّ يتمحور حول التقاليد والروحانية اليهودية *[...]* من هذا المنطلق، لا يمكن للدولة اليهودية التي تقودها العناية الإلهية، أن تشبه أي دولة أخرى، ولا أن تكون دولة في ظل هيمنة وسيطرة رجال الدين أي دولة ثيوقراطية، ولكن عليها أن تعتمد على ركيزتين أساسيتين، ألا وهما الدين والدولة »[74].

ويُعتبر العامل الديني حافزا مساعدا للمّ شتات اليهود في جميع أنحاء العالم، حيث يتمحور حوله المشروع الاستيطاني بفلسطين، بغية إنشاء « شعب جديد ». في هذا السياق، لاحظ شلومو ساند (Shlomo Sand - 1946)، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، أطروحة الصهيونية التي تدّعي وجود شعب يهودي، فكتب يقول : « لا يشكّل اليهود شعبا. في الواقع، إذا نظرنا إلى المعنى الحديث لهذا المصطلح، فكلمة شعب تعني مجموعة اجتماعية تعيش في إقليم جغرافي محدد، أين تطورت ثقافة يومية ودنيوية مشتركة، بدءًا من اللهجات اللغوية إلى العادات والتقاليد. يمكننا أن نتحدّث، اليوم، عن الشعب الفرنسي أو الإيطالي أو الفيتنامي، ولكن ليس عن الشعب اليهودي أو المسيحي، رغم ثقل وأهمية التقاليد الدينية. ثم إن هنالك استخدامًا آخر غير ملائم، عموما، لمصطلح "الشعب" إذ تُعرَّف من خلاله مجموعة من الناس ينتمون إلى أصل

72. Frédéric Encel, *Géopolitique du sionisme*, Armand Colin, Paris, 2015, pp. 8-9.

73. *Ibid.,* p. 22.

74. *Ibid.,* p. 41.

مشترك. كما أشار أيضا إلى أن استخدام مصطلح "الشعب اليهودي" غير لائق *[...]* حيث أن الوجود اليهودي على مدى التاريخ ينجم عن ديناميكية ديانة، انتشرت عبر العالم في العصور القديمة والعصور الوسطى، العامل الذي منح اليهود أصولا معددة شتّى »[75]. وأبرز المؤلّف على مدى كتابه، أنه « لم توجد هناك أي ثقافة مشتركة لشعبٍ يهوديّ، في جميع أنحاء العالم، سواء كان هذا في الماضي أو في الحاضر »[76]. كما عبّر عن سخطه إزاء « هويّةٍ تسعى – بأيّ ثمن – إلى التميز عن الأخرى، أي الهوية غير اليهودية! كيف لا نرفض هويةً تحدّد بصفة قطعية من هو يهودي وترفض الاعتراف بحقّ الإنسان في أن يعرّف بنفسه على النحو الذي يريده ! كيف لا نرفض تضامن الأغلبية اليهودية التي تصرّ على تميّزها عن الأقلية غير اليهودية، كما هو الحال في إسرائيل التي تمارس سياسة التفرقة والفصل باسم ماضٍ وهميّ، وتُجرّد من يعيشون تحت وطأة استعمارها العسكري من أرضهم »[77].

وأكد المؤلف، ضاربا الأساطيرَ المؤسسة لإسرائيل بعرض الحائط : « إن العنصرية وسياسة التفرقة المنتهجة من قبل اليهود، اليوم، ليست ناتجة عن الاضطهاد والمعاناة المعاشة في عهود وأحقاب ماضية فحسب، وإنما تغذّيها، وبقسط كبير جدا، الأساطيرُ وكتبُ التاريخ ذات النزعة العرقية القادمة من زمن بعيد، والتي مازالت تشكل الذاكرة الجماعية. فقليل فقط، هم أساتذة التاريخ الإسرائيلي، الذين أخذوا على عاتقهم هذه المهمة التعليمية "شديدة الخطورة"، والتي تتجسد في كشف الأكاذيب الموافَق عليها منذ الماضي »[78].

الإسلامويَّة والقومية العربية والجيوسياسية

خلّف ظهور الصهيونية ونشأة إسرائيل أثرا طويل الأمد على المجال الجيوسياسي العربي والإسلامي. ومواجهةً للأيديولوجية الصهيونية، تطورت حركات إسلامية وفكرة القومية العربية للحفاظ على الهوية الفلسطينية، وعلى نطاق أوسع، لحماية الفضاء الحضاري العربي الإسلامي من الاستعمار الأوروبي. في كتابه « الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي » تعرّض المفكر الإسلامي التونسي هشام جعيط (1953) إلى مشكلة الهوية في الفضاء الجيوسياسي العربي الإسلامي، قائلا : « ما معنى أن يكون المرء عربيًا ؟ وما معنى أن يكون مسلما ؟ » وتطرّق المفكر إلى إشكالية تحديد مفهومي العروبة

75. Shlomo Sand, *Comment le peuple juif fut inventé* ? Flammarion, Paris, 2010, p. 15.

76. *Ibid.*

77. *Ibid.*, p. 17.

78. *Ibid.*

والإسلام، حيث جلب الانتباه إلى أنّ هنالك عربًا غير مسلمين ومسلمون غير عرب، وأنّ هنالك وطنيات متعددة في المنطقة العربية بحدّ ذاتها، وأن هنالك دول مختلفة تحكمها وتعمل بصفة غامضة على الربط بين الظاهرة العربية والواقع الإسلامي. كما أشار إلى أنّ هناك ضميرًا خارجيًّا تغذّيه معلومات خاطئة، يربط بين عوالم متناقضة، وضمير داخلي مبني على الخلط والجهل. وهنا تساءل عمَّ إذا كنّا اليوم نشبه عرب القرن السابع الذين أخضعوا العالم القديم لسلطتهم، أم أننا عرب آخرون ؟ هل تعود الأولوية لأمة مقيّدة يعمل قادتها السياسيون على ترسيخها في الماضي، أم لمجتمعات عربية برؤية مستقبلية ؟ هل يمكن تصور الانتماء العروبي حقًّا بدون إسلام ؟ وهل للإسلامي ضمير تاريخي أم ضمير ديني ؟ »[79] كل هذه الأسئلة التي لا تزال تطرح نفسها بين صفوف النخبة العربية الإسلامية، « من شأنها أن تمهّد لوعي من نوع جديد. إن تحديد الأسس التي تقوم عليها الهوية العربية الإسلامية *[...]* وإدماجها في إطار كوني *[...]* هذا مصير *[...]* لا يُبنى إلا على مشروع التطوير والحداثة. وهذا يعني، أننا نستبطن الحداثة بتطلعاتها وتصوراتها وحركتها مع رفض أشكالها الخصوصية »[80].

وتناول المفكر الجزائري مالك بن نبي (1905-1973) البُعد الجيوسياسي في العالم العربي الإسلامي في وقت مبكر. في كتابه « فكرة كمنويلث إسلامي » الذي صدر في عام 1958، قسم العالم إلى خمسة دوائر، الأولى تنظر مثلا للإنسان الجزائري في بيئته الجزائرية، والثانية للبعد العربي، والثالثة للعالم الإسلامي، والرابعة للبعدين الإفريقي والأسيوي، والخامسة للبعد العالمي[81].

ظهر على كل من الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ظهر تياران فكريان في المنافسة بغاية إنشاء أمة عربية مستقبلية : التيار الإسلامي والتيار العربي. دعا التيار الإسلامي إلى « دار الإسلام »، وكانت تهدف إلى توحيد المسلمين تحت راية دولة واحدة.

في تصوّر جمال الدين الأفغاني (1838-1897) يتمثل مفهوم الجامعة الإسلامية في تطوير الإسلام من عقيدة دينية إلى أيديولوجية سياسية. والغاية المنشودة من ذلك، هو تضامن المسلمين في دولة واحدة قوية، والموافقة بين الإسلام والحداثة بإجراء إصلاحات اجتماعية وثقافية من خلال الاجتهاد وتحرير الشعوب ومواجهة الاستعمار الأجنبي عن طريق الجهاد.

---

79. Hichem Djaït, *La personnalité et le devenir Arabo-Islamique,* Seuil, Paris, 1974, p. 21.

80. *Ibid.*

81. مالك بن نبي : فكرة كمنويلث إسلامي، ترجمة الطيب الشريف، دار الفكر دمشق، 2001، ص 67-68

بالنسبة للأفغاني، ومحمد عبده (1849-1905) يشكل تماسكُ الأمة العاملَ الوحيد القادر على حماية الدول الإسلامية من الانقسام والتشتت، والالتفافُ حول القرآن والسنة الرابطَ الأساسي بين أعضاء الأمة الإسلامية. فالدولة الإسلامية هي معاذ جميع المسلمين من الاعتداءات الخارجية. والوطن، والعرق، واللغة، هم حقائق ثانوية إذا ما قورنوا باللحمة الدينية.

ويرى حسن البنا (1906-1949) « إنّ الإسلام يضم كل شؤوون الإسلام *[...]* فهو عقيدة وعبادة وموطن ومواطنة ودين ودولة وقيم روحية وعمل وقرآن وسيف »[82]. وتتضح في مقالاته فكرة الكونية، إذ يقول : « منذ أن تخلّت الأمم الإسلامية والشرقية عن تعاليم الإسلام وحاولت استبدالها بتعاليم أخرى، واعتقدت أنها قادرة على إصلاح أمورها، ونحن نراها تتخبط في متاهات الشك وتعاني مرارة الإخفاقات وتدفع باهظا ثمن هذا الانحراف من كرامتها وأخلاقها وعزتها وإرادتها »[83]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجامعة الإسلامية تعارض فكرة قومية عربية منفصلة عن الدين، أو بعبارة أخرى، لائيكية. أما الجامعة العربية، فتعتمد، في المقابل، على وجود قيادة عربية ووجود إرث تاريخي ولغوي وثقافي مشترك يجمع بين جلّ المجتمعات العربية، يستند إلى القومية العربية كلازمة لبناء وحدة الأمة العربية.

وقد دعا عبد الرحمن الكواكبي (1855-1902) في كتابه تحت عنوان « أم القرى » إلى قيادة مكة المكرمة نظرا لمكانتها المركزية في شبه الجزيرة العربية على الساحة الإسلامية، وإلى نشر اللغة العربية والحثّ على تحصيلها كونها لغة الوحي القرآني. كما قارن ما بين الحركة القومية العربية التي تمنح الدين دورا ثانويا في معالجة المشاكل الاجتماعية، وبين التيار الإسلامي الذي يرفض أي نهج يدور حول مفهوم القومية الوطنية. وبهذا يكون الكواكبي قد أسند إلى العرب دورا محوريا في توحيد الأمة الإسلامية، دون أن يتخلى تماما عن رؤية التيار الإسلامي الذي دعا إليه الأفغاني ومحمد عبده. يُعتبر فكر الكواكبي همزة وصل بين القوميين الذين منحوا للدين دورا ثانويا والإسلاميين الرافضين لأية مقاربة قائمة على مفهوم اللأمة. في بدايتها، برزت حركة القومية العربية مناهضة للحكم العثماني، ليضع القوميون العرب – بعد ذلك – الاستعمار الغربي نصب أعينهم. وقد كان مفكرون من أمثال ساطع الحصري (1880-1967) وميشيل عفلق (1910-1989) من رواد حركة القومية العربية ومؤسسي هذا التيار السياسي.

---

82. انظر : عبد العزيز جراد، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1987، ص 39.

83. *Ibid.*, p. 39.

أما ساطع الحصري فأراد من خلال مؤلفاته إبراز مفهوم آخر للقومية العربية، حيث يقول أن الأمّة : « شيء موجود بالفعل، والرجل إما أن يكون عربيا أو لا يكون، سواءً أحب ذلك أم كره »[84]. ومن هذا المنطلق رفض مفهوم الإرادة كأساس للأمة. فالإرادة، عند ساطع الحصري لا يمكن أن تنفصل عن سياقها التاريخي والسياسي. فهي حصيلة لعملية تاريخية ولغوية. ويبقى الأساسان اللذان تقوم عليهما الأمّة هما اللغة والتاريخ : « إنّ الأساس اللازم لتكون الأمة والقومية هو اتحاد اللغة بالتاريخ. فهذا الاتحاد يُحدث في هذين المجالين انسجام المشاعر والرغبات والآلام والآمال والثقافة، لإشعار الناس بأنهم أمّة مختلفة عن غيرها »[85]. ويمنح الكاتب العامل اللغوي مركز الصدارة في التمييز بين الأمّتين : « وحدة اللغة تحقق نوعا من الاتحاد في التفكير والمشاعر، اتحاد يربط بين الأفراد بواسطة مجموعة من الروابط المشتركة، والروابط العاطفية والفكرية *[...]*. إنّ اللغة هي الرابط الأقوى بين الفرد والجماعة *[...]* »[86]. فوجود الأمّة يستند إذن، قبل أي شيء آخر، إلى تماسكها اللغوي. انطلاقا من هذا يصل الحصري إلى تحليله عن مفهوم العروبة : « كل البلدان التي يتحدث أهلها باللغة العربية هي بلدان عربية مهما كانت الدولة والحدود التي تفصل بينهم أو لون الأعلام التي ترفرف فوق المنشآت العامة »[87]. والثابت أن الكُتّاب الأوروبيين قد كان لهم تأثير واضح في محتوى كتابات الحصري، حيث نراه قد استعاد أطروحات الفيلسوف جهان ڤوتلايب فيشت (Johann Gottlieb Fichte - 1762-1814) عن تكوين الأمّة بواسطة اللغة، مع وضعها في سياق خاص بالمجتمعات العربية. مع ذلك ينبغي التأكيد على أن الحصري كان يكتب في عزّ النضال من أجل الاستقلال وبوصفه عضوا نشيطا في جامعة الدول العربية ؛ وهذا ما يفسر إلى حد بعيد تركيزه على عوامل التوحيد أكثر من اهتمامه بعوامل التجزئة. يضاف إلى ذلك أن الحصري قد أكد بمنتهى الوضوح أولوية الرابطة القومية على الرابطة الدينية. فالإسلام في تقديره ما هو إلا وسيلة لنشر العروبة، ولا يمكن لطابعه العالمي أن ينسجم مع مطلب ذي صبغة قومية.

ومن هنا يصل الحصري إلى التمييز بين التاريخ العربي المحض والتاريخ الإسلامي، مركّزا على إسهامات الثقافة العربية السابقة للإسلام في الحضارة العربية الإسلامية. لقد كان ساطع الحصري من الأوائل الذين أشاروا إلى الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه مصر على الساحة العربية. فهو يرى أن لمصر رسالة تاريخية في توحيد وقيادة العالم

---

84. انظر « نشوء الفكرة القومية » بيروت 1951، ص 50 (في عبد العزيز جراد، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1987، ص 42).

85. انظر أبحاث مختارة عن القومية العربية، دار المعرفة، القاهرة، 1964، ص 249 (عبد العزيز جراد، ص 42).

86. *Ibid.*

87. *Ibid.*

العربي، مشبها إياها بمنطقة بوروسيا (Prusse) التي تكونت حولها الوحدة الألمانية، وعن هذا كتب يقول : « أضفَت الطبيعة على مصر صفات ومميزات تضطرها إلى تولي الدور القيادي في استفاقة القومية العربية، إنها مركز العالم العربي وتمثل القسم الأهم من أقسام العالم العربي التي جزأتها الظروف. لقد أدت مصر الدور الأكبر في حضارة العالم الحديث وأضحت المركز الاول للإشعاع الثقافي في البلدان العربية »[88]. من الناحية الجيوسياسية يعتبر المغرب العربي كامتداد للأمّة العربية.

تتمحور القومية العربية في مقالات ميشيل عفلق، مؤسس حزب البعث، حول عدة مسائل وشعارات هي : الارتباط بين فكرة القومية والاشتراكية (غير الماركسية)، مكافحة التخلف، إدماج البُعد الإسلامي في تلاحم الأمّة العربية ورفض هيمنة القوميات الأوروبية. وقد حدد ميشيل عفلق جدلية معينة للوحدة : الشعب العربي لن يحقق الوحدة طالما أنه لا يعمل بمنطق وحدوي. ويقوم هذا المنطق الوحدوي على :

- التخلي عن « العروبة العاطفية » التي أتت بها النهضة.
- إعداد نظرية ثورية للوحدة.
- رفض مفهوم الأمة الإسلامية وغلبة الطابع العلماني للروابط بين مختلف الكيانات الدولية.
- رفض القومية الأوروبية المسيطرة وخوض النضال من أجل استقلال المجتمعات العربية.

إن القومية التي يدعو إليها ميشيل عفلق تستمد خصوصيتها من الواقع العربي. فهو ينبذ الاشتراكية المستلهمة من العقيدة الماركسية، ويقول باشتراكية تحررية تعبّر عن الهوية العربية ونضالها ضد الاستغلال الاستعماري. وبعد هذا ينتقل عفلق إلى مفهوم التخلف : الوحدة العربية أكثر من وحدة ثقافية. إنها أيضا وخصوصا وحدة اجتماعية-اقتصادية سِمَتُها التخلّف في كل المجالات. والوحدة البنيوية القائمة على العمل في السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكون بديلا صالحا لتنمية الجماهير العربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولا تستطيع أيّة دولة عربية بمفردها أن تزيل كل التأخر المتراكم. ولا تقتصر رؤية عفلق على السياق العربي وحده، بل هو يضع العمل الوحدوي في عملية نهوض قوميات العالم الثالث المناوئة للقوة الإمبريالية، علما بأن هذه الأخيرة هي في الواقع امتداد طبيعي للقومية الغربية المسيطرة. فالصلة التي أقامها عفلق بين القومية العربية والإسلام إنما هي محاولة لإعلان تميّزه عن التراث الإديولوجي

88. *Op.cit.,* ص 42.

الغربي. فالإسلام في تقدير مؤسس حزب البعث إنما هو « بطابعه » الغربي يرفض كل خلط بينه وبين القومية. في الواقع، جميع الأديان في نظره متساوية : « الإسلام من حيث هو مجرد دين مماثل لبقية الأديان. فالبعث لا يميز بتاتا بين المواطنين، ويحترم حرية معتقدهم ».[89]

فحزب البعث هو، إذن، في جوهره حزب علماني. « إنّ القومية العربية تستلهم روح الثورة الإسلامية دون أن تجعل الإسلام أساسا لها، وذلك من أجل استخراج عناصر التجديد منها والثورة على القيم الزائفة ».[90] بالإضافة إلى هذين التصورين عن الوحدة العربية، هناك تصور ثالث يبحث عن تفسير الأسباب التي جعلت تناول الواقع العربي أمرا عسيرا. فمن جهة، يعبّر هذا الواقع من ناحية على حركة باتجاه الوحدة العربية الناشئة، لكنه من ناحية ثانية يؤكد وجود خصوصيات وطنية. ومن ثمة لا بد من الاعتراف بالخصوصية التاريخية لكل مجتمع عربي وبالشخصية المميزة لكل دولة كحقيقة أولى، وهي حقيقة لا تناقض الديناميكية الوحدوية بل تعالجها بصورة أقرب إلى الواقع المعاصر. هذه المشاهدة المزدوجة مكّنت الكاتب أنور عبد المالك (1924-2012) من الحديث عن (أمّة ذات انتمائين) فأخذ مصر كنموذج لهذه الثنائية : « لن يكون ثمة ما يجعل مصر تتخلى عن طبيعتها المصرية أي الأمّة الأولى التي تملك دولة مركزية عرفها التاريخ واستمرت كما هي إلى وقتنا الحاضر. لكن لن يكون هناك ما يعارض حقيقة كون مصر بلدا عربيا منذ *640* م، بل وأكثر من ذلك، كونها التشكيلة الرئيسية الوطنية والدولية (من دولة) للعالم العربي الحديث وللإسلام »[91].

لم تنجح الجامعة الإسلامية ولا الجامعة العربية في دمج البُعد الجيوسياسي بصفة كافية في تصوراتهما لقضايا ورهانات القرن العشرين. فالعداء الأيديولوجي بين القومية العربية والهوية الإسلامية لم يُمكِّن من تثبيت الرؤية على صعيد الأولويات الجيوسياسية، وبقي مفهوم الأمّة العربية مبهما وضبابيا، دون أيّ تأثير على واقع الأمّة الوطنية التي لا تزال فكرتها راسخة في حياة المواطنين العرب في كل بلد. غير أن مفهوم الأمّة الإسلامية، كان محكوما عليه بالتلاشي من جراء ظاهرة الإسلام السياسي الرامي إلى تغيير مؤسسات الدولة عن طريق تطبيق صارم للشريعة الإسلامية وتعميم التعاليم الإسلامية وفقًا لمنطق المواجهة في الدول الأخرى.

---

89. انظر : عبد العزيز جراد، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 46.

90. ميشيل عفلق، « في سبيل البعث »، بيروت، 1963، ص 88.

91. Anouar Abdlmalek, *La pensée arabe contemporaine,* le Seuil, Paris, 1997, p. 150. in Abdelaziz Djerad, *Dualité du monde arabe*, *Op. cit.,* p. 48.

في المقابل، قامت الصهيونية، منذ نشأتها، بتحديد أهدافها الرامية لإقامة دولة على إقليم معيّن من خلال جلب جماعات متناثرة إلى فلسطين وطرد الكثير من السكان الأصليين من أراضيهم. ويتعلق الأمر هنا، في الحالة الأولى، بمنهج جيوسياسي افتراضي بقي مرتكزا على مستوى الخطاب الإيديولوجي. أما في الحالة الثانية، فالحديث هنا يتعلق بتخطيط جيوسياسي حقيقي مكّن إسرائيل من أن تضرب بجذورها في قلب الفضاء الجيوسياسي العربي والإسلامي. وهذا الواقع هو أصل الأزمات الإقليمية والدولية المزمنة التي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا.

الجيوسياسية والحرب العالمية الأولى

خلّفت الحرب العالمية الأولى ما يقارب ثمانية ملايين قتيل وستة ملايين عاجز، وشهدت انهيار الإمبراطوريات العظمى في القرن التاسع عشر، وإعادة تشكيل حدود أوروبا. كما برزت من جرّائها القوميات الوطنية، إذ أصبحت الحدود السياسية تشكّل الأساس المنطقي للوجود السياسي والإيديولوجي للدول. لقد كرست معاهدة فرساي[92] (Traité de Versailles) هزيمة ألمانيا وفرضت عليها شروطا قاسية أدّت بها إلى فقدان بعض أراضيها، مثل منطقة الألزاس واللورين التي آلت لصالح فرنسا، حيث فقدت ألمانيا مساحة تقدّر بسبعة آلاف كيلومتر مربع وثمانية ملايين ساكن. بالإضافة إلى ذلك، استردّت بولندا جزءًا من سيليسيا وممرّ دانزيغ (Dantzig). كما استعادت الدانمارك شمال شليزفغ. فيما يتعلق بالقوات العسكرية، فقد فُرِض عليها نزع السلاح، بما في ذلك منطقة الضفة اليسرى لنهر الراين. على الصعيد الاقتصادي، فرضت القوات الغربية المنتصرة دفع تعويضات مالية ضخمة على ألمانيا جزاء الخسائر التي لحقت بالحلفاء، كما تمت تصفية الإمبراطوريات القديمة، الأمر الذي أبرز خارطة جيوسياسية جديدة، من شأنها خلق قوى جديدة أدّت بدورها إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. وفي سلسلة المعاهدات التي عُقدت في إطار التسوية السلمية، قام ممثلو القوى المنتصرة بتوقيع معاهدتي سان جرمان (Saint-Germain) في 10 سبتمبر 1919 وتريانون (Trianon) في 4 جوان 1919 اللتين قضتا بتفكيك الإمبراطورية النمساوية المجرية، ونشأة تشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، وبولندا، والنمسا، والمجر. ثم جاءت معاهدة سيفر (Sèvre) في 10 جوان 1920 لتتم تصفية الإمبراطورية العثمانية وتجريدها من الأقاليم التابعة لها في منطقة الشرق الأوسط بواسطة عصبة الأمم. وتمّ منح العراق وفلسطين والضفة الغربية إلى بريطانيا، وسوريا ولبنان إلى فرنسا، كما تمّ التنازل عن الأناضول لحساب اليونان[93].

---

92. معاهدة فرساي، معاهدة السِّلم أمضيت في 28 جوان 1919 بين ألمانيا والحلفاء.

93. Bernard Mathias, *Introduction au XX^e siècle, 1914 à 1945*, tome 1, Belin, Paris, 2003, p. 19 et suivantes.

لقد سمحت الحرب العالمية الأولى لقوة خارج أوروبا بلعب دور بالغ الأهمية، ألا وهي الولايات المتحدة، حيث « أمكن إقناعها – ولم يكن هذا بالأمر الهيّن – بمدّ يد المساعدة للحلفاء تعاطفا مع قضيتهم، وبدون شك أيضا للتعبير عن تضامنها الأنجلوسكسوني. غير أنّ العامل القاطع في قرارها دخول الحرب إلى جانبهم في أفريل *1917* تمثل في احتمال انهيار دول الوفاق بعد فشل الهجمات الروسية والفرنسية وعزم ألمانيا على القيام بحرب الغواصات في جانفي *1917*، والذي كان بإمكانه تعريض بريطانيا لهزيمة نكراء »[94].

ونتجت عن جيوسياسية الحرب العالمية الأولى « ثابتة مهمة في منطق القوة : إذا كانت حيازة الأسلحة تمثّل الحَكَم الفيْصَل، فإنّ العامل الحاسم في حرب الاستنزاف هو الإمكانات الاقتصادية والصناعية التي تعبئها قوات الائتلاف في المجهود الحربي *[...]* إن دخول الولايات المتحدة الساحة يرجّح كفة الميزان لصالحها، بما في ذلك إمكاناتها الصناعية التي تبلغ أزيد من ضعف إمكانات ألمانيا، وقدرتها غير المحدودة تقريبا على تموين الحلفاء الغربيين. إن العالم المنبثق من تحت أنقاض هذا الصراع العالمي الأول يمكّن هذا الحكَم الجديد - أي الولايات المتحدة - من ولوج ميدان السلطة بشكل دائم ».[95] أما النتيجة الثانية الكبرى الناجمة عن جيوسياسية هذا الصراع، فتتجسد في بروز الثورة البلشفية « التي انطلقت أولا، وبكل تأكيد، من إرادة الاستيلاء على السلطة، ولكن أيضا من رؤية للعالم *[...]* إن هذا الصراع منح الحياة أيضا لأول دولة تقودها أيديولوجية، ألا وهي الشيوعية، والتي تُعتَبر النقيض المُعلَن لتوجّهين للسلطة الحديثة :الدولة القومية والرأسمالية »[96].

الجيوسياسية والحرب العالمية الثانية

حملت معاهدة فرساي في طياتها عدة عناصر من شأنها إشعال فتيلة حربٍ مقبلة في أوروبا وفي العالم، فقد اعتبرتها ألمانيا عملا تعسفيا وإهانة وطنية. وأكسب بروز الاتحاد السوفياتي وجها جديدا للعلاقات ما بين القوى على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات التي أصابت الدول الرأسمالية بالوهن، وكانت سببا في نشوء اضطرابات اجتماعية مأساوية في الولايات المتحدة وأوروبا[97]. لقد قسّم استيلاء الحركات الفاشية والنازية على السلطة أوروبا والعالم إلى ثلاث أيديولوجيات متضاربة بشكل دائم : الرأسمالية الليبرالية بقيادة الولايات المتحدة، والشيوعية

94. Pierre Buhler, *La puissance au XXI^e siècle*, CNRS, Paris, 2011, p. 64.

95. *Ibid.*

96. *Ibid.*, p. 67.

97. Bernard Mathias, *Op. cit.*, p. 31 et suivantes.

على رأسها الاتحاد السوفياتي، والقومية الإشتراكية في ألمانيا. هذه العوامل الجيوسياسية تُعدّ بالأساس[98] الأسباب التي صنعت الحرب العالمية الثانية ؛ إذ بلغت حصيلة هذا الصراع أكثر من خمسين مليون حالة وفاة، من بينها أربعون مليون حالة وفاة من بين المدنيين، بالإضافة إلى الملايين من المعوقين والمنفيين أو النازحين. كما سجل الاتحاد السوفياتي (واحدا وعشرين مليونا)، والصين (ثلاثة عشر مليونا) وألمانيا (سبعة ملايين) أكثر نسبة من الوفايات. وهُدمت مدن كبيرة مثل برلين، وهيروشيما، ووارسو، وستالينغراد من خارطة العالم. وراحت العديد من الأقليات العرقية والدينية ضحية للإبادة الجماعية التي ارتكبها النازيون، وأفلست جميع الاقتصاديات الأوروبية. وفقدت ألمانيا ربع أراضيها، أي جميع الأراضي الواقعة شرق الخط أودر-نيس (Oder-Neisse) لصالح الاتحاد السوفياتي وبولندا. وتمّ تقسيم الأراضي الألمانية وتجزئتها إلى مناطق احتلال عسكري لصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا، وفقدت اليابان وإيطاليا مستعمراتهما في إفريقيا. وشهدت نهاية الحرب العالمية الثانية هيمنة القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتراجع القوتين الاستعماريتين، بريطانيا وفرنسا. على خلاف عصبة الأمم التي فشلت في فرض الأمن الجماعي الحقيقي، فرضَ مؤتمر سان فرانسيسكو 26/06/1945 (conférence de San-Francisco) في وجوده كعنصر مؤسس لتوازن دولي جديد يتجسد في الأمم المتحدة.

وقد عجّلت حركة إنهاء الاستعمار في مسار تحرير الشعوب التي كانت تعاني من وطأة القوى الاستعمارية. كما تمّ استخدام سلاح الدمار الشامل المتمثل في القنبلة الذرية للمرة الأولى في تاريخ البشرية من قبل الولايات المتحدة ضد المدن اليابانية. وقد أبرز استخدام السلاح النووي عنصرا جديدا في التوازن الجيوسياسي، ألا وهو الطاقة النووية. كما سمحت الحرب الباردة في الخمسينات والستينات، وكذا تقسيم العالم إلى كتلتين سياسيتين وعسكريتين بخلق بُعدٍ جديد للتحليل الجيوسياسي.

الجيوسياسية والحرب الباردة

بَعد الحرب العالمية الثانية، اختفى مصطلح الجيوسياسية من معجم الخبراء السياسيين الدوليين والاستراتيجيين، وذلك بسبب التلاعب المزعوم من قبل الحكم النازي بالمفهوم ذاته، غير أنه عاد إلى الواجهة تدريجيا بسبب تعقّد العلاقات الدولية والحاجة إلى تحليل رهانات وقضايا فرضتها الحرب الباردة. في 12 مارس 1947 تمّ وضع جهاز مؤسسي وعسكري تحت تسمية مبدإ ترومان، نسبة لرئيس الولايات المتحدة،

98. Bernstein et Pierre Milza, *Histoire du XX^e siècle*, Hatier, Paris, 1996, p. 231 et suivantes.

لاحتواء الشيوعية : إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي (NSC)، وكالة المخابرات المركزية (CIA)، والقيادة الاستراتيجية الجوية (SAC)، وإنشاء حاملات قنابل نووية من نوع B36. وتمّ التوقيع على منظمة حِلف شمال الأطلسي (OTAN) في 4 أفريل 1949 من قبل الدول الغربية، كما خُصّ حلف شمال الأطلسي بمؤسسات سياسية وعسكرية لاستكمال إنشاء الكتلة الغربية. من ناحية أخرى، صدر مبدأ جدانوف (Jdanov) نسبة لعضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي، يكرس تقسيم العالم إلى كتلتين. مقابل ذلك، قرر الاتحاد السوفياتي في أوّل جانفي 1949 إنشاء مجلس الكوميكون أو ما يسمّى أيضا بمنظمة التعاون والتبادل الحر (COMECON)، وحِلف وارسو (Pacte de Varsovie) في 14 ماي 1955[99]. وفي جويلية 1949 قام الاتحاد السوفياتي بتجريب قنبلته الذرية واضعا بذلك حدّا لاحتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي.

لقد اتضحت أهمية الجيوسياسية من جراء ظهور مناطق نفوذ في مختلف بقاع العالم، وبروز أزمات برلين وكوريا وكوبا، ونشوب الصراعات في الشرق الأوسط وفي جنوب شرق آسيا وإفريقيا[100]. وهكذا، يمكن القول أنه « أيًا كانت القوة الجاذبة للأيديولوجيات، يبقى النظام العالمي والعلاقات بين الشرق والغرب مُسيَّرا من قبل السلطة بمختلف أشكالها الكلاسيكية بدءًا من البُعد العسكري *[...]* لأن كل تصعيد بَعد الآن سيتطور في ظل الترسانات النووية للقوّتين العُظميين *[...]* والأسلحة النووية هي علامة السلطة المطلقة ».[101]

99. Traité de l'Atlantique-Nord et du Pacte de Varsovie in www.nato.int/doc/ et www.cvce.eu/traité/.

100. Justine Faure et Yannick Prost, *Relations Internationales*, Ellipses, Paris, 2004, p. 67 et suivantes.

101. Pierre Buhler, *La puissance au XXI^e siècle*, *Op.cit.,* p. 75.

الجزء الثالث

المقاربات الجيوسياسية ونظريات العلاقات الدولية

نظريات العلاقات الدولية

نشأت العلاقات الدولية في إطار البحث الأكاديمي والتدريس في الولايات المتحدة بشكل عام، بعد الحرب العالمية الأولى، ثمّ تطورت بعد الحرب العالمية الثانية بشكل أكثر تحديدا وتفصيلا. وقد ركّزت الدراسات الدولية على « إشكالية علاقات القوة، وخاصة في مسألة الحرب والسِّلم بين الدول *[...]* تعني العلاقات الدولية، اليوم، مجموع العلاقات الخارجة عن الفضاء الذي تسيطر عليه الدول على حدة، بِغَضّ النظر عن الفاعل، سواء كان هذا دولة أم لا، أو معنِيّا بهذه العلاقات، ومهما كانت طبيعتها، سواء كانت سياسية أو غيرها »[1].

لقد حجبت العلاقات الدولية – شيئا ما – التفكير الجيوسياسي الذي اعتُبِر ذا طابع تقييدي مرتبط بممارسة السلطة السياسية، حيث أن البحث عن « الموضوعية » هو واحد من أسس تحليل العلاقات الدولية. لقد تطورت نظريات العلاقات الدولية، لا سيّما في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصنيف مجالات مختلفة تتعلق بدراسة القضايا الدولية، فهي تسعى « من خلال رؤية إجمالية، إلى تسليط الضوء على العلاقات الدولية ككل *[...]* هذه النظريات تُعدّ بمثابة عدسات بألوان مختلفة تُستخدَم – أوّلا – لتوفير هياكل دقيقة، من شأنها أن تُوضّح بشكل أفضل العالم المعاصر المعقّد، سواء كنّا – عن وعي أو عن غير وعي – "واقعيّين" أو "ليبراليّين"، "بين-حكوميّين" أو "وظائفيّين"، "ماركسيّين" أو "بنائيّين"[2]. إن نظرية العلاقات الدولية مقاربة شاملة تدمج الأبعاد الجغرافية والسياسية بقدر ما تجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية. فهي على عكس النظريات الجزئية، تُعنى بدراسة مجال معيّن : نظريات الجهات الدولية الفاعلة، ونظريات واستراتيجيات الصراع، ونظريات العلاقات الدولية العامة.

تعتمد النظريات الماركسية-اللينينية والواقعية والدبلوماسية الاستراتيجية على نهج شامل. إن النظرية الماركسية-اللينينية للعلاقات الدولية « تميل إلى تفسير مفاهيميّ

---

1. Dario Battistella, *Théories des relations internationales*, Les Presses de sciences Po, Paris, 2009, troisième édition, p. 25.

2. *Ibid.,* p. 42.

أحادي يقوم أساسا على متغيرة اقتصادية واجتماعية، كونَها تعتبر أنّ السلوك الدولي للحكومات يتم تحديده من خلال الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان، وهذه الأوضاع نفسها تعبير عن تطور تاريخي محدد *[...]* بالنسبة للماركسية، يلعب الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لبلد ما دورا حاسما في توجيه السلوك الدولي لهذا الأخير، ولا سيما على صعيد سياسته الخارجية. بعبارة أخرى، إن السياسة الخارجية لبلد ما متعلقةٌ بمصالح الطبقات داخل هذا البلد والصراعات الموجودة فيه.

فالصراعات بين الدول، ما هي إذن إلا تعبيرٌ عن البنية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف البلدان ونتيجة لها، إذ تستغل طبقة الأقلية طبقة الأغلبية. في الواقع، تتميز هذه البلدان بسياسة خارجية عدوانية وتوسعية، وهي سياسةٌ تشكّل من جهة وفي كثير من الأحيان، تضليلا وتشتيتا للانتباه بهدف صرف النظر عن الصراعات الطبقية *[...]* من ناحية أخرى، تمثل هذه السياسة الصراع الكائن بين مصالح الطبقات البرجوازية السائدة *[...]* وبالتالي، فإن العلاقات بين مختلف الدول ذات البنى الاجتماعية والاقتصادية الرأسمالية، هي بالضرورة تعبير عن التنافس والصراع »[3].

في كتاب له تحت عنوان « الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » يرى لينين « أن تطور الرأسمالية يتّجه تدريجيا إلى تمركز الإنتاج ويسعى لانتقال الرأسمالية القائمة على الصراع والتنافس بين مختلف الطبقات البرجوازية إلى الرأسمالية المهيمنة الاحتكارية والمالية *[...]* إن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار، إذ تعتمد على تقاسم العالم فيما بين كبريات الدول الرأسمالية وتعزز التفاوت فيما يتعلق بتطور مختلف البلدان وتؤدي – على أساس تغيرات نسبة القوى – إلى إعادة تقاسم العالم بين الاحتكارات الرأسمالية *[...]* وهذا يعني حتما، اللجوء إلى القوة *[...]* وإلى السياسة العدوانية والحرب »[4]. إنّ مفهوم الأمن الدولي، وفقا لنهج الماركسية هو نتيجة لظهور البروليتاريا العالمية، ونهاية الصراع الطبقي في جميع البلدان، وإقامة الاشتراكية على أنقاض الرأسمالية، الأمر الذي من شأنه وضع حد للسيطرة الإمبريالية، وبالتالي تعميم السلام على الصعيد الدولي.

بالنسبة للماركسيين، ليس النهج الجيوسياسي كافيا لتفسير صراعات القرنين التاسع عشر والعشرين، لأنه لا يرمي إلى تحديد الأسباب القاطعة لجميع الصراعات التي حدثت في أوروبا وفي العالم. إن احتلال الفضاء الإقليمي هو نتيجة وليس سببا للصراعات. لم تسلط الدراسات السوفياتية لفترة ما بعد الحرب الضوء على الجيوسياسية، لأنها كانت

3. Philippe Braillard, *Théories des relations internationales*, Puf, Paris, 1977, p. 77 et suivantes.

4. *Ibid,* p. 76.

تعتبر هذه المقاربة محدودة جدا وغير قادرة على فهم الأسباب المحدِّدة التى تسهم في ميل الدول إلى الإمبريالية. إن الإمبريالية تعني التوسع الإقليمي عن طريق القوة.

تبلورت المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية بشكل بارز في نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد انبثقت هذه النظرية من مُسلَّمةٍ تُرجِع فوضى العلاقات الدولية إلى عدم وجود سلطة مركزية تمارس نفوذا حقيقيا على الجهات الدولية الفاعلة، وإلى سعي الدول القومية – أولا وقبل كل شيء – للدفاع عن مصالحها الوطنية من خلال تأكيدها الدائم لسلطتها، والعمل على استقرار العلاقات الدولية وتحقيق التوازن بين نسب القوى. وهكذا، فإن الواقعيين يرون أنه « عندما تفشل السياسة الخارجية عن تحقيق المصلحة الوطنية عبر الوسائل السلمية، تصبح الحرب وسيلة مشروعة للسياسة الخارجية *[...]* إن المنظمات الحكومية والهيئات غير الحكومية ليست جهات مستقلة *[...]* إن السياسة الخارجية التي تُعدّ مرادفا للسياسة العليا *(High politics)* تغلب السياسة الداخلية أو الدنيا *(Low politics) [...]* إن وجود وفعالية القانون الدولي ومنظمات التعاون الدولي يصبّان في خدمة مصالح الدول العظمى »[5].

لقد انتقد الكُتاب الواقعيون التيار المثالي الداعي إلى سياسة أمنية مشتركة ترتكز على 14 مبدأ للسلم، قدّمها الرئيس ويلسون (Wilson Woodrow - 1924-1856) في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. ينصّ هذا التيار على تعددية المنظمات الدولية كعصبة الأمم والأمم المتحدة. ألّف هانس مورغنثاو (Hans Morgenthau - 1980-1904)، وهو من رواد القرن العشرين في مجال السياسة الدولية، كتابا يحمل عنوان (Politics Among Nations) أي « السياسة بين الأمم »، أوضح فيه أن الجغرافيا عنصرٌ في السلطة مستوحيا في ذلك من نهج نيكولاس سبايكمن، رغم اعتباره الجيوسياسية علما زائفا.

إن الواقعية السياسية « تعتقد أن السياسة، شأنها شأن المجتمعات بشكل عام، تحكمها قوانين موضوعية تجد جذورها في الطبيعة البشرية *[...]* وعلى وجه التحديد، إذا كانت السياسة الدولية هي السلطة السياسية، فذلك لأن "الإله البشري" المتمثل في الدولة القومية، والذي يجتمع فيه أفراد أنانيون، يصدّر إلى الساحة الدولية غريزة الحياة والتكاثر والهيمنة المتواجدة لدى العناصر التي يتركب منها. فعلى صعيد السياسة الخارجية، لا تعرف الدولة سوى حتمية واحدة، ومعيارا نظريا واحدا، ومبدأ عمليا واحدا، يتمثل في المصلحة الوطنية الأنانية، المحددة في سياق السلطة، حيث أن السعي إلى السلطة هو غاية كل دولة "سواء كان هذا بهدف تغيير موازين القوى الموجودة عن طريق سياسة إمبريالية أو على العكس من ذلك، أي بهدف الحفاظ عليها من خلال اتّباع سياسة الوضع القائم *[...]* الذي يشكّل أصل الاعتدال الذي يميّز في النهاية، السياسة الدولية" »[6].

---

5. Dario Battistella, *Op. cit*., p. 125.

6. *Ibid.,* p. 133.

طوّرت النظرية الدبلوماسية والاستراتيجية نهجا سوسيولوجيا وتاريخيا على حدّ سواء، وقد دعا ريمون آرون (Raymond Aron - 1905-1983) لتحليل العلاقات الدولية على أساس نظرة شاملة، وليس لشرح عامل واحد بشكل تقييدي ومحدود فحسب. فهو على نقيض هانز مورغنثاو، يقرّ بأن « شرعية القوة ومشروعية استخدام القوة المسلحة من قبل الجهات الفاعلة لا تزال ضرورية »[7].

فبالنسبة له، تقوم النظرية على « تحليل عقلاني للعلاقات الدولية وعلى تحليل اجتماعي لعناصر ومواضيع هذه العلاقات، وتحليل تاريخي للوضع الراهن وتحليل معياري وفلسفي *[...]* إن النهج الخاص بالعلاقات الدولية، هو نهج دبلوماسي واستراتيجي، بما أن الجهات الفاعلة هي الرجل الدبلوماسي والجندي، وبما أنه يمكن للقيادة أن تتخذ شكلين حسب ما إذا كان هنالك سِلم أو حرب »[8].

ويميّز ريمون آرون في كتابه الذي يحمل عنوان « الحرب والسِّلم بين الأمم » بين ثلاثة أنواع للأهداف السياسية الخارجية، يمكن حصرها في ما يلي : أهداف موضوعية معنوية تتمثل في الأمن، والقوة، والخلود. وأهداف موضوعية مادية تتمثل في المجال، والبشر، والأرواح. وأهداف مستمدة من نموذج أفلاطون وهي الجسم، والقلب والروح. في هذا المضمار كتب يقول : « لا تشعر وحدة سياسية بالأمن إلّا شريطة ألّا يكون لها أعداء، أي إلّا إذا توسعت وبلغت أبعاد دولة كونية. ولن تتجاوَز إرادةُ السلطة غير المحدودة الرغبةَ في الأمن والقوة، إذا لم تحرّكها الأنانية أو الإيمان، وإذا لم تتمّ – أخيرا – زعزعة الحسابات والمصالح *[...]* لقد قام الغزاة بتبرير مغامراتهم – في بعض الأحيان – بذكر الازدهار الذي ستتمتع به شعوبهم بعد النصر، وقد استُخدمت هذه الأفكار اليوتوبية كأعذار وليس كمصدر إلهام. لقد أراد هؤلاء القادة السلطة كأداة لمجدهم لأجل انتصار فكرة لذاتها، وليس أبدا بنيّة تحقيق رغد العيش للناس »[9].

واستنادا إلى ما صرّح به ستانلي هوفمان (Stanley Hoffman - 1928)، فقد نشأت نظريات العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وإبان الحرب الباردة. وهي نظريات أمريكية رافقت ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى. إن تدخلات الولايات المتحدة من فترة الأربعينات إلى حدّ الآن لا تزال تدعمها النماذج النظرية التي وفّرت للحكومات الأمريكية « إطارا مرجعيا وتصنيفيا *[...]* يُمَكّنها من تقييم العالم الخارجي

7. Raymond Aron, *Paix et guerre entre les nations*, Calmann-Lévy, Paris, 1984, p. 87.
8. *Ibid.*
9. *Ibid.*

والقضايا السياسية السائدة »[10]. لقد نشأت وتطورت العلاقات الدولية كنهج علمي في سياق سياسي يتّسم بوجود القوى السياسية من جهة، وبمناقشات نظرية بين الخبراء السياسيين. « إن معظم الكُتّاب الأمريكيين الذين احتكروا في بداية الحرب الباردة مجال التحليل النظري في العلاقات الدولية ينتمون في الواقع إلى فئة المهاجرين الأوروبيين، وتحديدا إلى يهود ألمانيا وأوروبا الوسطى، ممّن فرّت أُسَرهم من الاضطهاد الذي فُرِض عليها *[...]* وغالبا ما كانوا يسعون – وبسهولة – إلى الحصول على منصب مستشارين للأمير نظرا للتدفق المستمر والمتبادل الذي كان يميّز العلاقة بين القطبين، الجامعي والسياسي، في الولايات المتحدة *[...]* لقد وجدوا أرضية خصبة بقرب صُنّاع القرار الذين كانوا على يقين، أنه من الممكن حلّ جميع مشاكل المجتمع من خلال الاعتماد على النهج العلمي »[11].

يشمل بحث العلاقات الدولية كامل الفترة الممتدة من النصف الثاني للقرن العشرين إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ تمثل مختلف المقاربات في الوقت الراهن نماذج استخدمها جلّ العلماء والباحثين في جميع أنحاء العالم. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى كتاب تمّ إصداره في عام 1992 باللغة العربية، تحت عنوان « العلاقات الدولية » عرضنا من خلاله - لأول مرة في الجزائر - مختلف المقاربات النظرية المتعلقة بالعلاقات الدولية[12].

تجديد الجيوسياسية

برز النهج الجيوسياسي من جديد في السبعينات من خلال أعمال مؤلفين كانوا يرون في مفهوم السلطة عنصرًا لفهم الأزمات والصراعات المعاصرة، وكيفيةً للتعامل مع القضايا السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تميّز العلاقات الدولية منذ عقود.

وقد حاول إيف لاكوست وسمير أمين، كل منهما بطريقته الخاصة، إعادة النظر في النهج الجيوسياسي انطلاقا من البُعد الكوني والتأريخي للعلاقات الدولية، وكذا من العلاقة الوطيدة التي تربط بين السلطة السياسية والفضاء الإقليمي الذي تهيمن عليه أو تسعى للسيطرة عليه. في هذا الصدد، يعرّف إيف لاكوست الجيوسياسية على أنها نهج « يُعنَى بالصراعات بين القوى أو بالنفوذ على الأراضي وعلى الأفراد الذين يعيشون عليها، سواء أكان التنافس بين مختلف القوى السياسية أو بين جماعات مسلحة

10. Dario Battistella, *Op. cit*., p. 91.

11. *Ibid*., p. 93.

12. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1992، 163 صفحة.

غير شرعية، أي كل الصراعات التي تهدف إلى السيطرة والغزو أو الدفاع عن أراضٍ كبيرة أو أقل منها مساحة »[13].

ويتوسع مجال الدراسة إلى حدّ اعتبار الجيوسياسية كنقطة التقاء لتخصصات متعددة، ومنها التاريخ بهدف شرح التنافس والصراعات بين الدول. وتقود التعقيدات البارزة من خلال المواضيع والتخصصات التي أضحت تنبثق بشكل متزايد من تحليل القضايا السياسية والدولية إلى الحديث عن جيوسياسية الأيديولوجيات وجيوسياسية البحر الأبيض المتوسط وجيوسياسية الإرهاب.

نحن في هذه الحالة أمام أسلوب جديد حسب تصريح إيف لاكوست (Yves Lacoste) الذي يقول : « لفهم وضع جيوسياسي، سواء تعلق الأمر بجيوسياسية مدينة أو منطقة أو مساحة أكبر منها كالدولة، لا يكفي النظر إلى علاقات القوة بين القوى السياسية المحلية أو الوطنية فحسب، بل ينبغي أيضا دراسة علاقات التحالف أو العداء مع قوى خارجية، ودراسة علاقات الدول أو علاقات الحركات السياسية التي قد تكون قريبة أو بعيدة إلى حدّ ما *[...]* في معظم القضايا الجيوسياسية يكتسي دور التحالفات الخارجية أهمية كبيرة *[...]* فاليوم، وبسبب ما يمكن أن يُطلَق عليه اسم العولمة الاقتصادية والإعلامية، تجتمع معظم الحالات المحلية في اتصال شبه مباشر مع قوى ذات نطاقات مختلفة تماما، والتي عليها، من ناحية أخرى، حلّ وإدارة مشاكل وصراعات أخرى ».[14]

في كتابه جيوسياسية البحر الأبيض المتوسط، أشار إيف لاكوست إلى أن « البحر الأبيض المتوسط، يشكّل – نوعا ما – تدريبا ميدانيا ممتازا بالنسبة لكل مواطن في مجال المنطق الجيوسياسي على العموم، لأنّ دراسته تسترعي الانتباه إلى وجود تنوع كبير فيما يخص الموروثات التاريخية والجمع بين مختلف علاقات القوى انطلاقا من الصراعات المحلية إلى الصراعات الدولية التي ينشب بعضها اليوم بسبب النفط »[15]. كما أكد المؤلّف على أهمية المنظور التاريخي في النهج الجيوسياسي إذ كتب يقول : « من الأساسي توضيح الصراعات الراهنة من خلال الجمع بين النقاط في مجال تحليل تبعات الأحداث مع مراعاة مراحل وقوعها : منذ زمن بعيد، منذ أشهر، منذ سنوات، أو قرون. لم يعد من الممكن فهم الوضع الجيوسياسي، حتى بصفة إجمالية، إذا لم تكن هنالك معرفة لـ "كيف وصلنا إلى هذا، دون معرفة شاملة للصراعات بين القوى المتتالية تاريخيا على الأقاليم المعنية بالدراسة" »[16].

---

13. Yves Lacoste, *Géopolitique*, Larousse, Paris, 2009, p. 8.

14. *Ibid*., p. 27.

15. *Ibid*., p. 9.

16. *Ibid*., p. 10.

والانشغال بالفكرة ذاتها، نجده حاضرا عند سمير أمين (1931)، ففي كتابه الأخير « العالم العربي ضمن المدى الطويل »[17]. يرى المفكّر في تطوّر العالم العربي عملية تحول تاريخية على المدى الطويل. وهذا ما أسماه « مكانة العالم العربي ضمن النظم العالمية بين البارحة واليوم، في سياق التاريخ العالمي »[18]. وقد قام بناءً على نظرية المركز والمحيط ببلورة وتطوير نهج جيوسياسي حقيقي يشمل الاتجاهات الرئيسية للعلاقات الدولية التي ظهرت على مرّ العصور والأزمنة. كما أشار إلى أن « النظام العالمي، حتى حلول سنة *1500*، لم يكن يخصّ إلا النصف الشرقي من الكرة الأرضية، المتمثل في أوروبا وآسيا وإفريقيا التي كانت تتطور في جهل *(متبادل)* مع عوالم العصر ما قبل الكولومبي *(Précolombien)*. غير أنه أصبح يعني العالم كله بعد سنة *1500* ضمن التوسع الرأسمالي العالمي الجديد »[19].

في إطار قراءة جيوسياسية-تاريخية، قام سمير أمين بالتمييز بين ثلاثة مراكز في النظام العالمي القديم (500-300 قبل الميلاد) تتمثل في الشرق الأوسط (مصر، والهلال الخصيب، وإيران، وتركيا)، وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية والصين. وتتكون الأطراف من أوروبا وكوريا واليابان وجنوب شرق آسيا وإفريقيا. وقد كتب في هذا السياق مسلّطا الضوء على العامل الجغرافي : « زيادة عن علاقات التبادل الأكثر كثافة بين الأقاليم المركزية الثلاثة، يبرز العامل الجغرافي المنطقة كمحور أساسي للنظام العالمي. إن الجغرافيا وحدها تستحوذ على علاقة مباشرة مع جميع المناطق الأخرى من العالم، المركزية والمحيطة بالمركز، وهي أمر لا يُستَغنى عنه في العلاقات بين الصين والهند من جهة، والأطراف الأوروبية والإفريقية من الجهة الأخرى. وسوف تبقى كذلك، إلى أن تسمح الملاحة البحرية للأوروبيين بالاتصال مباشرة بآسيا الشرقية والوسطى، دون المرور بالشرق الأوسط *(باستثناء عبور قناة السويس في وقت لاحق)*. تتمّ التبادلات بين المراكز الثلاثة عبر مسارين، عن طريق البرّ أي عبر آسيا الوسطى، وعن طريق البحر أي المحيط الهندي. وقد شهد الطريق البرّي نزاعا بين المسلمين والصينيين، غير أن المسلمين قاموا في نهاية المطاف بدمج الجزء الغربي في « الشرق الأوسط الكبير ». أما الصينيون، فقد بسطوا سلطتهم على الجزء الشرقي إلى يومنا الراهن، وهو يُعتَبَر من الحدود الأكثر استقرارا في تاريخ العالم.

فيما يتعلق بالطريق الثاني، فقد تم التحكم فيه من قبل المسلمين *(على وجه الخصوص، من قبل العرب)* والصينيين، إلى أن استحوذ عليه البرتغاليون والهولنديون والإنجليز *[...]* والفرنسيون. كما كان الإقليم الذي يشكّل المشرقَ العربيّ اليوم، المجال

17. Samir Amin, *Le Monde arabe dans la longue durée*, APIC, Alger, 2011, p. 255.

18. *Ibid.*, p. 10.

19. *Ibid*.

الرئيسي للسيطرة على التبادلات بين أوروبا وبقية العالم. أما المغرب العربي *[...]* الذي بقي في معزل شيئا ما عن هذه التبادلات، فقد نسج علاقاته الأساسية مع أوروبا غربَ حوض البحر الأبيض المتوسط *(*إسبانيا وصقلية*)* ومع إفريقيا الغربية بجنوب الصحراء »[20]. ويرى المفكر سمير أمين معترضا على النظرة الخيالية للقومية العربية في إنشاء الأمّة العربية (البعثية والناصرية)، أن تشكيل العالم العربي والإسلامي قد تم على مراحل من خلال التعريب والإسلام بصفة متأنية وجزئية في كثير من الأحيان. وتشمل منطقة الشرق الأوسط أيضا إيران وتركيا وآسيا الوسطى.

وقد أدخل سمير أمين العامل الاقتصادي في تكوين النظام المركزي، حيث تُشكّل التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والهند والشرق الأوسط عاملا حاسما في بروز النظام القديم وتدهوره، كما يُعَدُّ الشرق الأوسط جزءًا من نظام حوض البحر الأبيض المتوسط الممتد على المدى الطويل من سنة 300 قبل الميلاد إلى سنة 1429. بينما يشكّل غرب أوروبا الجانب المقابل لهذه المنطقة الثقافية، أي منطقة البحر الأبيض المتوسط. وكتب المفكّر في هذا السياق موضّحا نظريته المتعلقة بنظام التكامل من خلال التبادلات ما يلي : « ضمن هذه المجموعة تميزت هذه التبادلات المختلفة *[...]* بكثافة عالية وبأشكال الرأسمالية الأولى المرتبطة بها *[...]* ولا سيما في المناطق الوسطى *(*خاصة إبان المرحلة الأولى من انتشار الإسلام من القرن السابع إلى القرن الثاني عشر وفي إيطاليا مدة قرون عدّة*)* *[...]* بصفة عامة، ظلت المناطق المحيطة بأوروبا الغربية مقسمة إلى أقصى حد في ظل حكم إقطاعي. وقد تم تقسيم المنطقة الوسطى نفسها بين الشرق البيزنطي المسيحي والإمبراطوريات العربية الإسلامية *(*الخلافة الأموية، ثم الخلافة العباسية للحقبة الأولى*)* *[...]* وأخيرا، تمّ ضمّهما تحت راية الدولة العثمانية. وتزامن هذا مع نهاية هذه الفترة والتقسيم الشامل للمنطقة لصالح تحوّلِ المركز إلى المنطقة الطرفية الأوروبية المطلّة على ضفاف المحيط الأطلسي »[21]. وبالتالي، تمّ تحويل مركز استقطاب النظام العالمي من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا من جهة المحيط الأطلسي، بصفة تدريجية، من خلال الرأسمالية التجارية ثمّ الرأسمالية الصناعية والاستيطان الأميركي وانتشار الإمبريالية في العالم.

الجيوثقافية : التصور الأيديولوجي « للآخر »

تناول إدوارد سعيد (Edward Saïd - 1935-2003)، وهو عالم أمريكي من أصل فلسطيني، في كتابه « الاستشراق » مسألة « الصنع الغربي للشرق ». لقد شرح فيه الخطاب الأيديولوجي للكُتاب المستشرقين الذين اخترعوا مفاهيم وأساليب لتبرير

20. Samir Amin. *Op. cit*., pp. 45-46.

21. *Ibid*., pp. 62-63.

التفوّق المفترض لـ « الغرب » على « الشرق ». فبدأ الغرب إعطاء صورة سلبية عن الرجل الشرقي « يظهر الشرقيون والعرب سذجا، غافلين، محرومين من الحيوية والقدرة على المبادرة، مجبولين على حب "الإطراء الباذخ"، والدسيسة والدهاء والقسوة على الحيوانات، والشرقيون لا يستطيعون السير على الطريق ذي الرصيف، فعقولهم الفوضوية تعجز عن فهم ما يدركه الأوروبي البارع بصورة فورية، وهم "كسالى وسيّئو الظن"، وهم في كل شيء على طرف نقيض من العرق الأنجلو-ساكسوني في وضوحه، ومباشرته ونبله »[22].

إن الاستعباد والاستعمار يستمدان تبريراتهما من الخطاب الاستشراقي المتميز أساسا بخطاب يحدد العلاقة بين الشرق والغرب، كما يوضّحه إدوارد سعيد في ما يلي : « لقد قام الإنسان دائما بتقسيم العالم إلى مناطق بينهما تمايز حقيقي أو وهمي، وكان التمايز المطلق بين الشرق والغرب، الذي قبله بلفور وكرومر بكل ذلك الرضا الداخلي، قد استغرق سنينا، بل قرونا، لينمو ويتبلور، كان هناك طبعا، عدد لا يُحصى من رحلات الاستكشاف ؛ وكانت ثمة اتصالات عن طريق التجارة والحروب، بل كان ثمة ما هو أبعد من ذلك، فمنذ منتصف القرن الثامن عشر تبلور عنصران رئيسيان في العلاقة بين الشرق والغرب : الأول هو المعرفة الأوروبية المنظمة المتنامية بالشرق، وهي معرفة دعمتها المواجهة الاستعمارية، كما دعمها اهتمام واسع الانتشار بالأجنبي وغير العادي استغلته علوم نامية مثل علم الأصول العرقية، والتشريح المقارن، وفقه اللغة، والتاريخ ؛ وعلاوة على ذلك، فقد أضيف الى هذه المعرفة المنظمة قدر لا يُستهان به من الكتابات التي أنتجها روائيون، وشعراء ومترجمون، ورحّالة موهوبون. وكان الملمح الآخر للعلاقات الشرقية-الأروبية أن أوروبا كانت دائما في موضع القوة، إن لم نقل السيطرة وما من طريقة ليبكي عن هذه الحقيقة بطريقة استبدالية لبقة. ولا شك أن العلاقة بين القوي والضعيف يمكن أن تقنع أو تلطف *[...]* غير أن العلاقات السياسية، لمبررات سياسية، أو ثقافية، بل حتى دينية، كانت قد عينت في الغرب، وهذا ما يعنينا هنا، بوصفها علاقة بين شريك قوي وشريك ضعيف »[23].

إن تصور « الآخر » عند المستشرقين ينطلق من تصور إديولوجي وتصنيف عنصري لحضارات وثقافات الشعوب الأخرى، حيث يكتب إدوارد سعيد : « كان الشرقيون، جنبا إلى جنب مع الشعوب الأخرى التي وُصفت بأنها متخلِّفة، منحطة، غير متحضرة، وقاصرة عقليا، يعاينون ضمن إطار تألّف من الحتمية الحيوية *(البيولوجية)* والتأنيب

22. ادوارد سعيد، « الإستشراق »، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1978، ص 70.

23. *Ibid*., ص 71.

الأخلاقي-السياسي. وربط الشرقي، بهذه الصورة، إلى عناصر في المجتمع الغربي (الجانحون، المجانين، النساء، الفقراء) بوصفهم جميعا يشتركون في هوية أفضل وصف لها هو لأنها أجنبية، ونادرا ما رؤي الشرقيون أو نظر إليهم ؛ بل لقد نظر عبرهم، وحلّلوا لا كمواطنين، أو حتى كبشر، بل كمشكلات تتطلب الحل أو الحصر ضمن حدود أو الاحتلال، حين بدأت القوى الاستعمارية تتشهى أراضيهم بشكل علني. والنقطة (المثارة هنا) هي أن مجرد تسمية شيء شرقيا شبكت حكما تقييميا صادرا سلفا وشبكت، بالإشارة إلى الشعوب التي كانت تعيش في الإمبراطورية العثمانية المتفسخة، برنامجا متضمنا للفعل »[24].

24. ادوارد سعيد، *Op. cit.*, ص 218.

الجزء الرابع

المقاربات الجيوسياسية للإمبراطوريات في القرن الحادي والعشرين

الجيوسياسيون في المؤسسة الحاكمة الأمريكية :

الهيمنة للولايات المتحدة بكافة السبل

أعاد سقوط جدار برلين عام 1989 وتفكك الاتحاد السوفياتي عام 1992 تشكيل الخارطة الجيوسياسية العالمية وكرّس سيادة الولايات المتحدة على الساحة الدولية. ففي آخر خطاب سنوي له حول حالة الاتحاد ألقاه يوم 12 جانفي من عام 2016، أكّد الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما 1961 *(Barak Hussein Obama)* عن قناعاته حول نفوذ بلاده قائلا : « إنّ من يزعم أننا نعيش تراجعا اقتصاديا، فهو ينقل قصة خيالية *[...]* والشيء نفسه بالنسبة للخطاب عن أعدائنا الذي يزعم أنهم أصبحوا أكثر قوة وأن أمريكا أصبحت تزداد ضعفا. إنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى دولة في العالم، وانتهى الأمر *[...]*. عندما تكون هنالك أزمة دولية كبرى، لا يتوجه العالم نحو بكين أو موسكو، وإنما نحونا »[1].

هذه القناعة القوية موجودة لدى النخبة السياسية وخبراء المؤسسة الحاكمة الأمريكية (Establishment)، فمن بين المحللين الذين أثّروا، بدرجات متفاوتة، على مراكز القرار في الولايات المتحدة، نذكر صامويل هنتنختون (Samuel Huntington - 1927-2008) وزبيغنييو بريجينسكي (Zbigniew Brezinski - 1928) وإدوارد لوتواك (Edward Luttwak - 1942) وجوزيف ناي (Joseph Ney - 1937) وهنري كيسنجر (Henry Kissinger - 1923).

إن كتاب صامويل هنتنختون « صراع الحضارات » الصادر سنة 1966، يشكل مرجعا فيما يتعلق بالرؤية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة. ويتمحور تحليل الكاتب على مفهوم الحضارات، حيث يقول : « أن الثقافة والهويات الثقافية والتي هي على مستوى العالم هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة. والأجزاء الخمسة في هذا الكتاب تفصل النتائج الطبيعية لهذا الافتراض الرئيسي.

---

1. Quotidien *Le Monde* du 14 juillet 2016.

الجزء الأول : لأول مرة في التاريخ نجد الثقافة الكونية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات، التحديث مختلف بدرجة بينة عن تغريب المجتمعات غير الغربية.

الجزء الثاني : ميزان القوى بين الحضارات يتغير : الغرب بدوره في تأثيره النسبي. الحضارات الأسيوية تبسط قوّتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية. الإسلام ينفجر سكانيا مع ما ينتج عن ذلك من عدم الاستقرار بالنسبة للدول الإسلامية وجيرانها، والحضارات غير الغربية عموما تعد تأكيد ثقافتها الخاصة.

الجزء الثالث : نظام عالمي قائم على الحضارة يخرج إلى حيّز الوجود، المجتمعات التي تشترك في علاقات قرب ثقافية تتعاون معا، الجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى فاشلة، الدول تتجمع حول دولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها.

الجزء الرابع : مزاعم الغرب في العالمية تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها مع الإسلام والصين. وعلى المستوى المحلي فإن حروب خطوط التقسيم الحضاري وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين ينتج عنها *(تجمّع الدول المتقاربة)* وخطر التصعيد على نطاق أوسع، وبالتالي جهود من دول المركز لإيقاف تلك الحروب.

الجزء الخامس : إن بقاء الغرب يتوقف على الأمريكيين بتأكيدهم على الهوية الغربية، وعلى الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة ويتحدون من أجل تجديديها والحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية. إنّ تجنب حرب حضارات كونية يتوقف على قبول عالم متعدد الحضارات »[2].

أمّا فيما يخص الحضارة الإسلامية يرى صامويل هنتنختون سبب احتمال الدخول في صراع عامّ مع الحضارة الإسلامية أساسا، في طبيعة الإسلام التي تتّسم بالعدوانية، فبالنسبة إليه عكس كثير من الغربيين الذين يظنّون بأن : « الغرب ليس بينه وبين الإسلام مشكلة وإنما المشكلات موجودة فقط مع بعض المتطرفين الإسلاميين *[...]* العلاقات بين الإسلام والمسيحية سواء الأرثوذوكسية أو الغربية كانت عاصفة غالبا. كلاهما كان "الآخر" بالنسبة للآخر. صراع القرن العشرين بين الديمقراطية والليبرالية والماركسية اللينينية ليس سوى ظاهرة سطحية وزائلة، إذا ما قورن بعلاقة الصراع المستمر بين الإسلام والمسيحية. أحيانا، كان التعايش السلمي يسود، غالبا كانت العلاقة علاقة تنافس واسع مع درجات مختلفة من الحرب الباردة *[...]* عبر القرون كانت خطوط العقيدتين تصعد وتهبط في تتابع من نوبات انبعاث مهمة، فوقفات، وانتكاسات. الاكتساح العربي الإسلامي في اتجاه الخارج في بداية القرن السابع إلى منتصف القرن

2. صامويل هنتنختون، « صدام الحضارات »، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طالعت الشايب، الطبعة الثانية 1999، منتدى مكتبة الإسكندرية، ص 38-39.

الثامن أقام حكما إسلاميا في شمال إفريقيا وأيبيريا والشرق الأوسط وفارس وشمال الهند، ولمدة قرنين تقريبا كانت خطوط التقسيم بين الإسلام والمسيحية مستقرة. بَعد ذلك في أواخر القرن الحادي عشر، أكد المسيحيون سيطرتهم على البحر الأبيض المتوسط الغربي، غزَوا صقلية واستولوا على طليطلة، وفي *1095* بدأت المسيحية الحملات الصليبية، ولمدة قرن ونصف قرن حاول الحكام المسيحيون – مع نجاح متناقص – أن يُقيموا حكما مسيحيا في الأراضي المقدَّسة والمناطق المجاورة في الشرق الأدنى *[...]* في نفس الوقت كان الأتراك العثمانيون قد ظهروا على المسرح *[...]* وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، أطلقت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا رصاصة الرحمة وأقاموا حكمهم المباشر أو غير المباشر على الأراضي العثمانية الباقية ماعدا مساحة الجمهورية التركية. وبحلول *1920* لم يكن هناك سوى أربع دول مستقلة على نحو ما عن الحكم غير الإسلامي وهي تركيا والسعودية وإيران وأفغانستان ؛ تراجُع الكولونيالية الغربية بالتالي بدأ بطيئا في العشرينيات والثلاثينيات. كما أنّ سقوط الاتحاد السوفياتي حقق الاستقلال لمجتمعات إسلامية إضافية *[...]* الطبيعة العنفية لهذه العلاقات المتغيرة تعكسها حقيقة أن خمسين في المائة من الحروب التي تضمنت ثنائيات من دول ذات أديان مختلفة بين عام *1820* و*1929* كانت حروبا بين مسلمين ومسيحيين. أسباب هذا النمط من الصراع لا تكمن في ظاهرة انتقالية مثل العاطفة المسيحية في القرن الثاني عشر، أو الأصولية الإسلامية في القرن العشرين. إنها تتدفق من طبيعة الديانتين والحضارتين المؤسستين عليهما. الصراع كان من ناحية نتيجة الاختلاف، خاصة مفهوم المسلمين للإسلام كأسلوب حياة متجاوز ويربط بين الدين والسياسة، ضد المفهوم المسيحي الغربي الذي يفصل بين مملكة الرب ومملكة القيصر. كما كان الصراع نابعا من أوجه التشابه بينهما : كلاهما دين توحيد ويختلف عن الديانات التي تقول بتعدد الآلهة ولا يستطيع أن يستوعب آلهة آخرين بسهولة، وكلاهما ينظر إلى العالم نظرة ثنائية : نحن وهم *[...]* كلاهما يدعي أنه العقيدة الصحيحة والوحيدة التي يجب أن يتبعها الجميع. كلاهما دين تبشيري يعتقد أن متبعيه عليهم الالتزام بهداية غير المؤمنين وتحويلهم إلى ذلك الإيمان الصحيح. الإسلام منذ البداية انتشر بالفتح، والمسيحية كانت تفعل نفس الشيء عند وجود الفرصة. مفهوما الجهاد والصليب متوازيان لا يشبهان بعضهما الآخر فقط وإنما يميزان العقيدتين عن الأديان العالمية الأخرى. الإسلام والمسيحية مع اليهودية لهم كذلك نظرات غائية للتاريخ، على عكس النظرات الحلقية أو الساكنة السائدة في الحضارات الأخرى. مستوى الصراع العنيف بين الإسلام والمسيحية عبر الزمن كان يتأثر دائما بالنمو الديموغرافي وهبوطه، وكذلك بالتطورات الاقتصادية والتحول التكنولوجي وشدة الالتزام الديني *[...]* في القرن التاسع عشر أدّى النمو السكاني الهائل إلى انفجار أوروبي

مرة أخرى وأحدث أكبر عملية هجرة في التاريخ تدفقت في أراضي المسلمين وفي أراضي أخرى. مجموعات مشابهة من العوامل زادت من الصراع بين الإسلام والغرب في أواخر القرن العشرين :

أوّلا : خلّف النمو السكاني الإسلامي عددا كبيرا من الشبان العاطلين والساخطين الذين أصبحوا مجندين للقضايا الإسلامية ويشكلون ضغطا على المجموعات المجاورة ويهاجرون إلى الغرب.

ثانيا : أعطت الصحوة الإسلامية ثقة متجددة للمسلمين في طبيعة وقدرة حضارتهم وقيمهم المتميزة مقارنة بتلك التي لدى الغرب.

ثالثا : جهود الغرب المستمرة لتعميم قيمه ومؤسساته من أجل الحفاظ على تفوقه العسكري والاقتصادي والتدخل في الصراعات في العالم الإسلامي، تولّد استياءً شديدا بين المسلمين.

رابعا : سقوط الشيوعية أزال عدوّا مشتركا للغرب والإسلام وترك كلّا منهما لكي يصبح الخطر المتصور على الآخر.

خامسا : الاحتكاك والامتزاج المتزايد بين المسلمين والغربيين يثير في كلّ من الجانبين إحساسا بهويته الخاصة وكيف أنها مختلفة عن هوية الآخر »[3].

ويجزم صامويل هنتنختون أنّه « طالما الإسلام يظل (وسيظل) كما هو الإسلام، والغرب يظل (وهذا غير مؤكد) كما هو الغرب، فإنّ الصراع الأساسي بين الحضارتين الكبيرتين وأساليب كل منهما في الحياة سوف يستمر في تحديد علاقتهما في المستقبل، كما حددها على مدى الأربعة عشر قرنا السابقة »[4].

وفيما يتعلق بالصين، وبشكل عام الحضارة الآسيوية، فيرى صامويل هنتنختون بغضّ النظر عن التنافس التجاري والاقتصادي والتنافس التكنولوجي والنزاعات الاستراتيجية القديمة، أنّ البيئة الدولية الجديدة التي نشأت من جراء نهاية نظام القطبين ستؤدي إلى تنافس حاد بين الحضارة الغربية والحضارة الآسيوية بصفة عامة، وبين الولايات المتحدة والصين بصفة خاصة. يعتقد صامويل هنتنختون أن للصين ميولا للهيمنة حيث يقول : « تاريخ الصين، ثقافتها، تقاليدها، حجمها، قواها المحركة اقتصاديا، صورتها عن نفسها. كل ذلك يجبرها على اتخاذ وضع هيمنة في شرق آسيا، وهذا الهدف نتيجة طبيعية لنموها الاقتصادي السريع *[...]* على مدى ألف عام، كانت

---

3. صامويل هنتنختون، *Op. cit.*، ص من 338 إلى 342.

4. *Ibid.*، ص 343.

الصين هي القوة المتفوقة في شرق آسيا. والصينيون يؤكدون الآن، وبشكل متزايد، نيّتهم على استئناف ذلك الدَّور التاريخي وأن يُنهوا قرنا طويلا من الخنوع والتبعية لليابان والغرب، والذي كان قد بدأ بفرض بريطانيا معاهدة (نانكنج) سنة *1842*. في أواخر الثمانينات، بدأت الصين في تحويل مواردها الاقتصادية النامية إلى قوة عسكرية ونفوذ سياسي، ولو تواصل نموّها الاقتصادي فإنّ عملية التحويل هذه ستأخذ نسبا رئيسية *[...]* بدأت في سنوات ما بعد الحرب الباردة تعبّر عن قلقها لتعزيز اليابان لقدرتها العسكرية، رغم أنها كانت تحثها على تقويتها أثناء الحرب الباردة. وبتصرفها بأسلوب كلاسيكي كمهيمن إقليمي، تحاول الصين أن تقلل من العقبات التي تعترض طريقها لتحقيق التفوّق العسكري الإقليمي إلى أقصى حد *[...]* والمرجح أن تكون الصين متوقعة أن تقوم دولة آسيوية أخرى، بدرجات مختلفة، ببعض أو كل ما يلي :

تأييد التكامل الإقليمي الصيني والسيطرة الصينية (التبت) و(جيانج) ودمج (هونج كونج) و(تايوان) في الصين.

الإذعان وقبول سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي وربما على منغوليا أيضا.

تأييد الصين في صراعاتها مع الغرب بشكل عام بخصوص المسائل الاقتصادية وحقوق الإنسان ونشر الأسلحة وغيرها.

قبول السيادة العسكرية الصينية في المنطقة والرجوع عن امتلاك أسلحة نووية أو قوات تقليدية تهدد هذه السيادة.

تبني سياسات اقتصادية واستثمارية تتماشى مع المصالح الصينية وتؤدي إلى التقدم الاقتصادي الصيني »[5].

يركز صامويل هنتنختون على القدرات الاقتصادية للصين، فيعتبر أنه « إذا استمر النمو الاقتصادي الصيني عقدا آخر – وهذا يبدو ممكنا – ولو حققت الصين وحدتها خلال الفترة التالية – وهذا يبدو محتمَلا – سيكون على دول شرق آسيا والعالم أن يستجيبوا لدور هذا اللاعب الأكبر في التاريخ الإنساني، والذي ازداد تأكيدا »[6].

السؤال الذي يطرحه صامويل هنتنختون هو كيف يكون رد فعل الدول الأخرى أمام طموح الصين للهيمنة في شرق آسيا ؟ فحسب رأيه أنه « لا شك أنّ الاستجابات سوف تختلف بدرجة كبيرة. وحيث أنّ الصين قد حددت الولايات المتحدة كعدوّ رئيسي، فإن الميل الأمريكي المألوف سيكون في التصرف كموازن رئيسي لمنع الهيمنة الصينية.

---

5. صامويل هنتنختون، *Op. cit.*، ص من 371 إلى 373.

6. *Ibid.*، ص 374.

الاضطلاع لهذا الدور سيكون بالإبقاء على الاهتمام الأمريكي التقليدي لمنع السيطرة على أوروبا وآسيا بواسطة قوة واحدة. هذا الهدف لم يعد متعلقا بأوروبا ولكنه قد يكون كذلك بالنسبة لآسيا. إنّ اتحادا فدراليا واسعا في أوروبا الغربية، وثيق الارتباط بالولايات المتحدة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، لن يهدد الأمن الأمريكي. بينما صينٌ متحدة قوية وجازمة يمكن أن تكون تهديدا. فهل من صالح أمريكا أن تدخل حربا لمنع هيمنة الصين على شرق آسيا إذا استدعت الضرورة ذلك ؟ إذا استمر النمو الإقتصادي الصيني فإن ذلك سيكون القضية الأمنية الوحيدة والأشد خطرا التي يواجهوها صانعوا السياسة الأمريكية في أوائل القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد أن توقف الهيمنة الصينية في شرق آسيا فستكون في حاجة إلى إعادة توجيه التحالف مع اليابان نحو هذا الغرض، وتطوير علاقات عسكرية وثيقة مع الدول الآسياوية الأخرى وتعزيز وجودها العسكري في آسيا »[7].

يستنتج الكاتب أنّ « صعود الصين كان يمثل تحديا أهم بالنسبة للولايات المتحدة. صراعات الولايات المتحدة مع الصين كانت تغطي قضايا في مجالات أوسع عنها مع اليابان بما فيها المسائل الاقتصادية وحقوق الإنسان والتبت وتايوان وبحر الصين الجنوبي ونشر الأسلحة. الولايات المتحدة والصين، لا يوجد بينهما أهداف مشتركة في أية قضية أساسية تقريبا. الاختلافات تمتد عبر الحدود. وكما هو الأمر مع اليابان، فإنّ هذه الصراعات – في جزء كبير منها – متجذرة في الثقافتين المختلفتين للمجتمعين »[8].

أما زبيغنييو بريجينسكي الذي شغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي في الفترة من 1977 إلى 1981، فقد تناولت معظم أعماله تحليلا للمكانة المتميزة التي تولّتها الولايات المتحدة في مجال العلاقات الدولية الممتدة من أواخر القرن العشرين إلى أوائل القرن الحادي والعشرين. في كتابه « رقعة الشطرنج العظمى » وضع الكاتب « أوراسيا » في قلب الرهانات ضمن عملية التحكم في الشؤون العالمية، كما ألحّ على ضرورة تدخل الحكومة الأمريكية من أجل فرض هيمنتها وتفادي إمكانية المساس بمصالحها من قبل دول أخرى منافسة لها.

وبالتالي، كتب يقول : « إنّ أوراسيا رقعة الشطرنج التي يستمر عليها الصراع من أجل احتلال المكانة الأولى في العالم، وذلك الصراع يشمل علم الجيوستراتيجيا، وهو علم الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوسياسية . ومما يجدر ملاحظته أن طامحَين للقوة العالمية هما أدولف هتلر وجوزيف ستالين اتفقا بشكل صريح عام *1940 [...]*

---

7. صامويل هنتنختون، *Op. cit.*, ص 376-377.

8. *Ibid.*, ص 378-379.

على وجوب استبعاد أمريكا من القارة الأوراسية، فقد كان كل منهما متأكدا من أن إدخال القوة الأمريكية في أوراسيا سوف يفسد طموحاته فيما يتعلق بالهيمنة على العالم. وكل منهما شارك الآخر في فرضية أنّ أوراسيا هي مركز العالم وأنّه من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم. وبعد نصف قرن، أعيد تحديد المسألة كالتالي : هل سيستمر التفوق الأمريكي في أوراسيا، وإلى أي مدى يمكن تطبيق هذا التفوق فيها ؟ كما أنّ الهدف الأخير للسياسة الأمريكية يجب أن يكون حميدا وذا رؤية : لتشكيل مجتمع عالمي متعاوِن بشكل حقيقي في الحفاظ على اتجاهات طويلة المدى وفي تحقيق المصالح الأساسية للجنس البشري، إلا أنه من الضروري جدا في هذه الأثناء أن لا يبرز أي متحدٍّ أوروآسي قادر على الهيمنة على أوراسيا وبالتالي يتحدى على أمريكا أيضا. وهكذا فإنّ صياغة جيوستراتيجيا أوروآسية متكاملة وشاملة هي غرض هذا الكتاب »[9].

أوراسيا كفضاء يتشكل من أوروبا وآسيا، أين تعيش الغالبية العظمى من سكان العالم، وهي تحتوي على الكثير من الثروات المعدنية والطاقة في العالم، حيث أن هذا الفضاء الجيوسياسي يمتلك – إلى جانب الولايات المتحدة – كل القوى الاقتصادية والنووية، بَيْدَ أن شساعة هذه القارة واختلاف سكانها يجعل من فكرة وحدة سياسية على هذه البقاع أمرا شبه مستحيل. حسب رأي بريجنسكي، تخدم هذه الخاصية مصلحة أمريكا التي عليها أن تضع استراتيجية طويلة المدى لتصبح قوة عظمى بلا منازع وغير قابلة للجدال في مطلع هذه الألفية الثالثة (انظر الخريطة رقم 4 : الأوراسيا عند بريجنسكي، الصفحة 181).

أما بالنسبة لأمريكا الجنوبية، فإنّ هذه القارة باتت من المنطلق الجيوسياسي منطقة طرفية. كما أشار في مقاربته إلى أنّ القارة الإفريقية أضحت على الهامش، لأنها – حسب رأيه – لا تشكل أولوية في خضم التنافس بين القوى.

إن الأزمات والصراعات الدائرة رحاها منذ مطلع القرن العشرين في آسيا الوسطى وأروربا الشرقية لَهِيَ علامةٌ واضحة على هشاشة المؤسسات الداخلية داخل هذه البلدان التي تشكّل رهانا استراتيجيا كبيرا باعتبارها منطقة تزوّد جزءا من أوروبا الغربية بالغاز والنفط. وتسلّط الأزمة الأوكرانية التي وقعت سنة 2014 الضوء من جديد على أطروحة بريجنسكي (من عشرين عاما) المتمحورة حول الصراع على السلطة السياسية والاستراتيجية، والنزاع على الطاقة بين روسيا وأمريكا في القارة الآسيوية. فبالنسبة للروس، لا يعني التدخل في أوكرانيا المساس بـ « الخارج القريب » فحسب، بل يعني

9. زبيغنييو بريجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم أبراهام، منشورات دار علاء الدين، دمشق، 2003، ص 8.

المساس بالأمن الداخلي الذاتي. حسب رأي مؤلف كتاب « رقعة الشطرنج الكبرى »، تجسد أوكرانيا رهانا رئيسيا بين الولايات المتحدة وروسيا، حيث كتب يقول :

« إنّ خسارة أوكرانيا كانت محورية من الناحية الجيوسياسية، لأنها حدّت بشدّة من خيارات روسيا الجيوستراجية، وحتى دون دول البلطيق وبولونيا كان لغاية ذلك الوقت يمكن لروسيا التي أبقت سيطرتها على أوكرانيا أن تسعى لقيادة إمبراطورية أوراسية راسخة، كان من الممكن فيها لموسكو أن تهيمن على الشعوب غير السلافية في جنوب الإتحاد السوفييتي السابق وجنوب شرقه. ولكن دون أوكرانيا ودون شعبها لـ *52* مليون من نسمة السلافيين، من المحتمل لأيّ محاولة في إعادة بناء الإمبراطورية الأوروآسية أن تترك روسيا تتخبط وحيدة في مستنقع النزاعات المطوّلة مع الشعوب غير السلافية المنتهضة قوميا ودينيا، ولعل الحرب مع الشيشان تعد ببساطة المثال الأول. وعلاوة على ذلك، إذا ما علمنا أن معدل الولادات في روسيا ينخفض في حين يرتفع بشكل انفجاري بين شعوب آسيا الوسطى، فإنّ أي كيان أوروآسي جديد يقوم على قوة روسية وحسب، دون أوكرانيا، سيصبح حتما كيانا أقل أوروبيا وأكثر آسياويا بمرور كل سنة عليه. كما أن خسارة أوكرانيا لم تكن محورية من الناحية الجيوسياسية فحسب وإنما كانت عنصرا حافزا جيوسياسيا. فقد كانت أفعال أوكرانيا المتمثلة في بيان الإستقلال الأوكراني في كانون الأول عام *1991*، وإصرارها في المفاوضات المصيرية التي جرت في مدينة بيلا فيجا *(Bela Vezha)* على أنه يجب أن يتم استبدال الإتحاد السوفياتي بكمنولث أوسع للدول المستقلة، وعلى وجه الخصوص فرض مواجه للقيادة الأوكرانية شبيه بانقلاب على وحدات الجيش السوفياتي المتمركزة على التراب الأوكراني، تلك التي منعت كمنولث الدول المستقلة *CIS* من أن يصبح مجرد اسم جديد لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية أكثر فيديرالية. وقد صعق تقرير أوكرانية لمصيرها السياسي موسكو ووضع مثالا تحتذيه بعدئذ الجمهوريات السوفياتية الأخرى، ولو كان مبدئيا بخوف أكبر »[10].

يركز زبيغنييو بريجينسكي على ثلاثة أقطاب استراتيجية يراها فعّالة في العملية السياسية : روسيا، الصين، والاتحاد الأوروبي. أما فيما يخص السياسة الروسية فيحللها كالتالي : « فإنّ روسيا، التي كانت لغاية وقت قريب صانعة إمبراطورية مترامية الأطراف وقائدة لجبهة إيديولوجية مكونة لدول تابعة تمتد إلى قلب أوروبا وفي وقت ما إلى بحر الصين الجنوبي، أصبحت دولة قومية تغمرها المشاكل، دون منفذ جغرافي للوصول السهل إلى العالم الخارجي، وعرضة بشكل محتمل لنزاعات مهلكة مع جيرانها

10. زبيغنييو بريجينسكي، *Op. cit.*، ص 104.

الواقعين على حدودها الغربية والجنوبية والشرقية. فبدت الساحات الشمالية غير القابلة للسكن التي لا يمكن الوصول إليها، والمتجمدة بشكل دائم تقريبا، الساحات الآمنة الوحيدة جيوسياسيا *[...]* لهذا فإنه لم يكن ممكنا تجنب فترة من الاضطراب التاريخي والاستراتيجي في روسيا ما بعد العهد الإمبراطوري. وإنّ الانهيار المفاجىء للاتحاد السوفياتي وعلى وجه الخصوص الانحلال المذهل وغير المتوقع عامة للإمبراطورية الروسية العظمى قد أفسح في روسيا المجال لتحليل الذات بشكل هائل ولجدل واسع النطاق حول ما ينبغي أن يكون تعريف الذات التاريخي الحالي لروسيا، ولمناقشات شديدة عامة وخاصة حول أسئلة لا تطرح حتى في معظم الأمم الكبيرة : ما هي روسيا ؟ أين هي روسيا ؟ ومذا يعني أن تكون روسيا ؟ هذه الأسئلة ليست مجرد أسئلة نظرية : إنّ أيّ إجابة تحتوي على مضمون جيوسياسي له مغزاه. هل روسيا هي دولة قومية، تعتمد على إثنية روسيا صافية، أم أنها بالتعريف أكثر من ذلك *(*كما أن بريطانيا أكثر من إنجلترا*)* ولهذا مقدر عليها أن تكون دولة إمبراطورية. وما هي الحدود الملائمة لروسيا تاريخيا، واستراتجيا وإثنيا ؟ »[11]. فبالنسبة لبريجنسكي، السياسة الأمريكية نحو روسيا تنطلق من فكرة أنّ « روسيا ضعيفة كثيرا لأن تكون شريكا إلا أنها لا تزال قوية جدا لأن تكون ببساطة مرضيتها. وإنّه من المحتمل أكثر أن تصبح مشكلة إلّا إذا شجعت أمريكا وضعا يساعد على إقناع الروس بأن الخيار الأفضل لبلادهم هو ارتباط عضوي بشكل متزايد مع أروبا أطلسية »[12].

أما فيما يخص الصين والشرق الأقصى، فبالنسبة إليه السياسة الأمريكية لا يمكن أن تكون فعّالة إلا بامتدادها لمنطقة الشرق الأقصى. فالصين التي تلعب دورا محوريا في الشرق الأقصى لآسيا تجعل من أمريكا المقابل الذي سيكون محركا لكل التحالفات في هذا الفضاء، فيقول « لا بد أن تكون أمريكا المقابلة في الجانب الآخر من المحيط الهادي حليفا طبيعيا، حيث أنّ أمريكا ليس لديها أيّ مخططات تآمرية على البر الآسياوي الرئيسي وقد عارضت تاريخيا التجاوزات اليابانية والروسية على حد سواء على الصين حين كانت أضعف. فبالنسبة للصين، لقد كانت اليابان العدوّ الرئيسي خلال القرن الأخير، ولم تكن روسيا *(*الأرض الجائعة*)* باللغة الصينية، موثوقا بها لفترة طويلة، والهند أيضا تَلُوح الآن كمنافس محتمل. إنّ المبدأ القائل أنّ جار جاري حليفي يناسب بالتالي العلاقة الجيوسياسية والتاريخية بين الصين وأمريكا *[...]* إن المصرح الجيوسياسي الشرق أقصوي مميز الآن بعلاقة القوة شبه المستقرة *[...]* وفي الحقيقة قد يسهم النمو

---

11. زبيغنييو بريجينسكي، *Op. cit.*، ص 107-108.

12. *Ibid.*, ص 132.

الاقتصادي الآسياوي في ذلك المصير المجهول، لأن الازدهار يحجب الأضواء عن نقاط الضعف السياسي للمنطقة حتى في الوقت الذي يزيد فيه حدّة المطامح الوطنية ويوسّع الآمال الاجتماعية »[13].

العلاقة بين أمريكا والصين يراها الكاتب من المنطلق أنّ « الهيمنة الأمريكية لا يمكنها أن تدوم وفقا لحسابات الصين الاستراتيجية. على الرغم من أن بعض الصينيين، بين العسكر على وجه الخصوص، يترع لأن يرى أمريكا على أنها خصم الصين العنيد الذي لا يعرف السكينة أو الهدوء، فإنّ التوقعات السائدة في بجين (بكين) هي أنّ أمريكا ستصبح أكثر عزلة إقليميا بسبب اعتمادها الزائد على اليابان *[...]* وذلك سيجعل من الممكن حينئذ للصين أن تثير أمريكا واليابان إحداهما ضد الآخر، كما فعلت في السابق في حال الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ومن وجهة نظر بجين (بكين) سيحين الوقت الذي تدرك فيه أمريكا لكي تبقى قوة من آسيا-الهادي أنّه ليس لديها خيار آخر غير الالتفات إلى شريكها الطبيعي على البر الآسياوي الرئيسي »[14].

عند تطرقه لما يسميه بالمرتكزات الديمقراطية، أي دراسة الفضاء الأوروبي وبالتحديد الاتحاد الأوروبي، يكتب بريجنسكي « إنّ أوروبا تُعدّ حليف أمريكا الطبيعي. تشاطرها القيم ذاتها، وتشاركها، على الأغلب، الميراث الديني نفسه، وتمارس السياسة الديمقراطية ذاتها، وهي الوطن الأصلي لأغلبية كبيرة من الأمريكيين *[...]* وتفيد أوروبا كنقطة انطلاق للمد الآخذ بالتقدم للديمقراطية بشكل أعمق في أوراسيا. فتوسع أوروبا نحو الشرق سيعزز النصر الديمقراطي الذي تحقق في التسعينيات. وستضاهي على المستوى الاقتصادي والسياسي نطاق أوروبا الحضاري الأساسي *[...]* ولكن قبل كل شيء، أوروبا هي الحصن الجيوسياسي المتقدم الأساسي لأمريكا على القارة الأوروآسية. فرهان أمريكا الجيوستراتيجي هائل في أوروبا. وعلى خلاف روابطها مع اليابان، إنّ الحلف الأطلسي يحصن النفوذ السياسي والقوة العسكرية الأمريكية مباشرة على البر الرئيسي لأوراسيا. وفي هذه المرحلة من العلاقات الأمريكية-الأوروبية، مع وجود الأمم الأوروبية المتحالفة والتي لا تزال تعتمد إلى حد كبير على حماية الولايات المتحدة الأمنية، فإنّ أيّ توسّع في نطاق أروبا يصبح تلقائيا توسعا في نطاق النفوذ الأمريكي المباشر أيضا. وعلى العكس، من غير روابط قوية ممتدة عبر الأطلسي، سيتلاشى التفوّق الأمريكي على الفور. وسيتّحد بشدّة سيطرة الولايات المتحدة على المحيط الأطلسي وقدرتها على إسقاط نفوذها وقوّتها عميقا في أوراسيا »[15].

---

13. زبيغنييو بريجينسكي، *Op. cit.*، ص 171-172.
14. زبيغنييو بريجينسكي، *Ibid.*، ص 194.
15. زبيغنييو بريجينسكي، *Ibid.*، ص 67-69.

يلاحظ صاحب « رقعة الشطرنج العظمى » أنّ أوروبا لا تزال في وضعية لا تمكّنها من أن تكوّن واقعا استراتيجيا أمام المخاطر المرتقبة، فيكتب أن « المشكلة، على أي حال، هي عدم وجود "أوروبا أوروبية" بشكل حقيقي كتلك، فهي رؤية ومفهوم وهدف، إلا أنها ليست بعد حقيقة واقعة. فأوروبا الغربية هي الآن سوق مشتركة، إلا أنها مازالت بعيدة على أن تكون كيانا سياسيا موحدا. فأوروبا سياسيا لا يزال عليها أن تظهر. فالأزمة في البُسنة قدمت الدليل المؤلم عن غياب أوروبا المتواصل، إذا ما كان الأمر يلزمه دليل. إن الحقيقة المرّة هي أن أوروبا الغربية، وأيضا بشكل متزايد أوروبا الوسطى، تبقى إلى حد كبير محميات أمريكية، بدولها المتحالفة التي تذكّرنا بالدول التابعة والخاضعة القديمة. وهذه الحالة ليست صحية، لا لأمريكا ولا للأمم الأوروبية »[16].

ويضيف عندما يتكلم عن أوروبا مصطلح « دول البلقان الأوراسية » والتي « تستحضر صورا للصراعات العرقية واحتدام المنافسات الإقليمية للقوى العظمى. ولأوراسيا، أيضا "بلقانها"، ولكن بُلقان أوراسيا أوسع بكثير، وسكانها أكثر عددا، وأكثر تغايرا من الناحية الدينية والعرقية. ويقع ضمن ذلك المستطيل الجغرافي الضخم الذي يحدد حدود المنطقة الوسطى من خريطة الاضطراب العالمي *[...]* والذي يطوّق أجزاء من جنوب شرق أوروبا، وآسيا الوسطى، وأجزاء من جنوب آسيا، ومنطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط »[17] (انظر أوراسيا عند بريجنسكي صفحة 181).

بالإضافة إلى إيران وتركيا وأفغانستان التي تُعدّ دولا محورية، تتكون البلقان الأوراسية من الدول المنتمية إلى الاتحاد السوفياتي سابقا مثل كازاخستان وقيرغيزستان وطاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا. تتسم هذه الرقعة بالتنوع العرقي والديني وبانعدام التوازن الديموغرافي والاقتصادي بين الدول، كما تشكل الثروات الموجودة فوق سطح هذه الأرض وفي باطنها وموارد الطاقة الهائلة سببا للتنافس والصراع بين القوى العالمية.

ومن المثير للاهتمام التوقف عند تحليله لدور إيران والصين للتمكن من فهم الإشكالية الراهنة لعلاقة الغرب مع هاتين القوتين الإقليميتين. فبالنسبة له، قد تكون لإيران – التي تستند إلى تاريخ الإمبراطورية الفارسية – تطلعاتٌ جيوسياسية تستهدف لأسباب دينية (نشر التشيّع) دول القوقاز الثلاث، ألا وهي تركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان، وكذا دولتيْ أفغانستان وأذربيجان. كما تُكوّن منطقة الهلال الخصيب المتمثلة في سوريا والعراق ولبنان عمقا استراتيجيا لا يمكن إنكاره بالنسبة لإيران.

---

16. زبيغنييو بريجينسكي، *Op. cit.*، ص 69.

17. *Ibid.*، ص 137.

إن التفكك الداخلي الذي تعيشه المنطقة من خلال الحرب الأهلية في سوريا منذ عام 2011، والانقسامات العرقية والدينية التي لا تزال قائمة في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وحالة عدم الاستقرار المزمن في لبنان، كلها عوامل تجعل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية منافسا لا يُستهان به في عين الغرب.

يمكن تفسير الأزمة النووية الإيرانية – إلى حدّ كبير – بعدم سماح الولايات المتحدة وحلفائها، بما في ذلك إسرائيل والمملكة العربية السعودية، بحيازة إيران على السلاح النووي، حتى لا تفرض هذه الأخيرة نفوذها كقوة نووية ثانية في المنطقة بعد إسرائيل.

لمواجهة تحالف ثلاثي محتمل بين الصين وروسيا وإيران المعادية لأمريكا يقترح بريجنسكي « حوار استراتيجي صيني-أمريكي » حول القضايا العالقة مثل قضيتيْ تايوان وحقوق الإنسان. فيما يتعلق بأوراسيا في مجملها، فلن يمكن لها ترسيخ التعددية، إلا إذا تم إرساء اتفاق استراتيجي بين الولايات المتحدة والصين. بناءً على هذا، فإنّ سياسةً تطمح لإدراج الصين في حوار استراتيجي حاسم وثلاثي أيضا، إذا ما شمل اليابان، تشكّل مرحلة ضرورية أوْلى لتشجيعه على التوصل إلى اتفاق مع أمريكا، من شأنه أن يعكس المصالح الجيوسياسية المشتركة لهذين البلدين، لا سيما بشمال شرق آسيا وآسيا الوسطى.

أما إدوارد لوتواك، فقد طرح في سياق العولمة المتزايدة والأطر الجغرافية الاقتصادَ كنهج جديد في الفضاء العالمي، إذ صرّح أن « الردع النووي قد فقد أهميته لدى القوات العسكرية للدول المتقدمة. فالعالم الثالث، بالتأكيد، لا يزال يعرف الكثير من الصراعات الدموية المسلحة، لكن حربا بين القوتين الكبريين أو بين البلدان الغربية تبدو مستبعدة جدا. فلماذا إذن، مواصلة الاستثمار في سلاح، من شأنه ردع الآخرين عن الهجوم، وما دامت فرص استخدامه ضئيلة جدا وشبه مستحيلة من جراء الخوف من أعمال انتقامية ؟

ومع ذلك، فإنّ انهيار السلطة العسكرية لا يؤشر لظهور عالم ما بعد الحرب، قد تتعاون فيه القوى المتنافسة للأمس من أجل عالم يسوده السلم والوئام *[...]* من الآن فصاعدا، لن يكون الأقوى من هو الأكثر تسلحا، وإنما من هو الأكثر ثراء. فالمال لم يعد عصب الحرب، بل قضيتها. إن التنافس بين الدول لم يعد جيوسياسيا بقدر ما هو جيواقتصادي »[18]. واعتبر الكاتب أن التبادل الحر، كما تنظر إليه النخبة الأمريكية، لا يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة، فهو يخدم بصفة أكبر العديد من منافسيها، بما فيهم اليابان. ودعا « الدولة إلى وضع استراتيجيات لتفادي تجاوزات التبادل الحر *[...]* إن هدف الترسانة الجيواقتصادية ليس كهدف الترسانة الجيوسياسية الكلاسيكية.

18. Cité dans Louis Florian, *Les grands théoriciens de la géopolitique*, Puf, Paris, 2014, p. 144.

في حين يرمي الثاني لضمان وبسط النفوذ المادي على الأراضي، تتمثل مهمة الأول في احتلال مكانة مرغوبة في الاقتصاد العالمي أو الحفاظ عليها، والكل يعلم أن الاقتصاد العالمي يفلت شيئا ما من المنطق الإقليمي للدول بسبب العولمة »[19].

إنّ منتقدي النظرية الجيواقتصادية ينتمون إلى الاقتصاديين و « يعتقدون أنّ التشبيه المجازي "استراتيجي-حربي" يساهم في رسم صورة غير واضحة وتبسيطية لتعقيدات العلاقات الاقتصادية الدولية »[20].

وانتقادا لكتاب إدوارد لوتواك الذي يحمل عنوان « صعود الصين أمام منطق الاستراتيجية »[21] والذي دعا فيه الصين لمواصلة النمو الاقتصادي وتمهيل التطور العسكري، كما دعا الولايات المتحدة إلى استخدام السلاح الاقتصادي ضد الصين، عارض بعض الكُتّاب أطروحته كما يلي : « إن تحليل المؤلف يعتمد بشكل كبير على تصميم أوضاع جيوسياسية تمّ عرضها بطريقة موجهة، علمية ومنهجية صارمة. إن الهدف من هذا التحليل لا يتمثل في مساهمة من العلوم السياسية في دعم الافتراض الضمني التالي : الولايات المتحدة بتاريخها الممتد على قرنين من الزمن، أكثر خبرة في العلاقات الدولية من الصين التي بنت حضارتها على مرّ *4000* سنة وبسطت قواتها في جميع أنحاء آسيا. الأمر الذي يجعل السيطرة على العالم أخلاقية، عندما يتعلق الأمر بأمريكا، ومحفوفة بالمخاطر،عندما تكون السيطرة صينية »[22]. في الواقع، تنطلق أعمال إدوارد لوتواك على العموم من موقف شخصي، ومن مرجع أيديولوجي ذي نزعة عسكرية لصالح الهيمنة الأمريكية.

ولقد بلور جوزيف ناي، وهو محلل سياسي قريب من صُنّاع السياسة الأمريكية مفهوما آخر في المجال الجيوسياسي، ألا وهو مبدأ (soft power) أو « القوة الناعمة »، وقد شرح المؤلف من خلاله فرضية أنّ « الناس جميعا يعرفون القوة الصلبة. وكلنا نعلم أن الجبروت العسكري والاقتصادي غالبا ما يجعل الآخرين يغيّرون موقفهم. ويمكن أن تتركز القوة الصعبة على المغريات (الجزرات) أو على التهديدات (العصي) ولكنك تستطيع أحيانا أن تحصل على النتائج التي تريدها دون أي تهديدات ملموسة أو رشاوي. والطريق غير المباشر للحصول على ما تريد تسمى أحيانا (الوجه الثاني للقوة). فقد يتمكّن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية،

19. Louis Florian, *Op.cit., p.* 148.

20. *Ibid*, p. 149.

21. Edward Luttwak, *La Chine et la logique de la stratégie*, Odile Jacob, Paris, 2012.

22. Bertrand Vernand, « Edward Luttwak, la montée en puissance de *la Chine et la logique de la stratégie* » in Revue Management, n° 4, 2013, vol 16, p. 515-522.

لأن هناك بلدانا أخرى معجبة بمثله، وتحذو حذوه، وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح، تريد أن تتبعه. وبهذا المعنى، فإنّ من المهم أيضا وضع جدول أعمال واجتذاب الآخرين في السياسة العالمية وليس فقط لإرغامهم على التغيير بتهديدهم بالقوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية. فهذه القوة الناعمة، جعل الأخرين يريدون ما تريد، تختار الناس بدلا من إرغامهم »[23].

في مقارنته بين القوة الناعمة والقوة الصلبة يؤكد على أن « القوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط، إذ أنّ التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوي. كما أن القوة الناعمة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، ولو أن ذلك جزء منها. بل هي أيضا القدرة على الجذب، والجذب كثيرا ما يؤدي إلى الإذعان. وعند تعريف القوة الناعمة من خلال السلوك، فإنها ببساطة هي القوة الجذابة. أما بالنسبة للموارد، فإنّ موارد القوة الناعمة هي الموجودات التي تنتج مثل هذه الجاذبية. ويمكن قياس ما إذا كانت أصول أو موجودات معنية هي من موارد القوة الناعمة المنتجة للجاذبية عن طريق سؤال الناس من خلال استطلاعات الرأي أو جماعات التركيز *[...]* فالجاذبية لا تقرر دائما تفصيلات الأخرين، ولكن هذه الفجوة بين قياس القوة بحسب الموارد، والحكم على القوة بحسب نتائج السلوك ليست قاصرة على القوة الناعمة وحدها، بل هي تحث في كل أشكال القوة *[...]* إن القوة الناعمة تستخدم نوعا مختلفا من العمل (وهي ليست قوة القصر ولا المال) لتوليد التعاون، وهي الانجذاب إلى القيم المشتركة، والعدالة، ووجود الإسهام في تحقيق تلك القيم *[...]* إن القوّتين الصلبة والناعمة مترابطتان لأنهما معا من جوانب قدرة المرء على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين وما يميّز بينهما هو الدرجة في طبيعة السلوك وفي كون الموارد ملموسة ؛ فالقوة الآمرة، أي القدرة على تغيير ما يفعله الآخرون، يمكن أن ترتكز على الإرغام أو الإغراء، أما قدرة التعاون الطوعي، أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون، فيمكن أن ترتكز على جاذبية ثقافة المرء وقيمه ومقدرته على التلاعب بجدول أعمال الخيارات السياسة بطريقة تجعل الآخرين يعجزون عن التعبير عن بعض التفضيلات ؛ لأنها تبدو بعيدة عن الواقع أكثر من اللازم. وتتدرج أنماط السلوك بين الأمر والتعاون الطوعي على مدى الطيف من الإرغام على الإغراء الاقتصادي، إلى وضع جدول أعمال، إلى الجاذبية المحضة، وتميل موارد القوة الناعمة إلى الترابط مع طرف التعاون الطوعي من طيف السلوك، بينما ترتابط موارد القوة الصلبة في العادة مع سلوك الأمر ولكن العلاقة غير كاملة *[...]* تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة إلى حد كبير من القيم

23. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة (وسيلة النجاح في السياسة الدولية)، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي، دار النشر العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 24-25.

التي تعبر عنها منظمة أو بلد ما في ثقافته، وفي الأمثلة التي تضربها ممارساته الداخلية والسياسية، وفي الطريقة التي يعالج بها علاقته مع الآخرين. وقد تجد الحكومات أنّه من الصعب السيطرة على القوة الناعمة واستخدامها أحيانا، ولكن ذلك لا يقلل أهميتها »[24].

فهو يرى أنه من الضروري على الولايات المتحدة الحفاظ على تفوّقها في القرن الحادي والعشرين من خلال الاعتماد على أساليب مختلفة عن تلك التي تمّ الاعتماد عليها في القرن الماضي. ففي عالم يتميز بـ « الترابط المعقد » وبروز القوى الناشئة ودولٍ تطمح إلى سيادة أكبر، تصبح السلطة القسرية القائمة على أساس الإكراه غير كافية، لتلعب دور حجة الأقوى.

كما دعا الحكومة الأمريكية لاختيار استراتيجية ذكية لاستعادة صورة الولايات المتحدة في العالم، التي فقدت بريقها إبان فترة الحرب وبعدها في العراق وأفغانستان. وقد وجدت أطروحة جوزيف ناي قبولا واسعا لدى إدارة أوباما التي وظفت وسائل عسكرية متطورة مثل الطائرات الآلية والقنابل طويلة المدى المتحكم فيها عن بعد، ووسائل الاستعلامات المتقدمة، واستراتيجية الاتصالات لإعطاء الجمهور صورة لقوة أقل عدوانية.

في الفصل الخامس من كتابه، يحلل مقاربته للقوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يقول : « إنه بالرغم من كون حجم أمريكا وارتباطها بالحداثة المثيرة للارتباك حقيقة لا مفر منها، فإن السياسات الذكية يمكنها أن تخفف حدّة تلك الحقيقة وتخفف حالات السخط التي تولّدها، فذلك ما فعلته أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية. فقد استخدمنا مصادر قوتنا الناعمة وانتقينا آخرين لإشراكهم في مجموعة تحالفات ومؤسسات ظلت قائمة ستين عاما. وكسبنا الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي باستراتيجية احتواء استخدمت قوتنا الناعمة، وقوتنا الصلبة كذلك »[25].

وعندما يتطرق إلى السياسة الخارجية الأمريكية ضد الإرهاب يقول : « إن الصراع الحالي ضد الإرهاب الإسلامي ليس صداما للحضارات، بل نزاعا ترتبط نتيجته ارتباطا وثيقا بحرب أهلية بين المعتدلين والمتطرفين ضمن الحضارة الإسلامية. ولن تكتسب الولايات المتحدة والديمقراطيات المتقدمة الأخرى إلّا إذا فاز المسلمون المعتدلون، وإنّ القدرة على اجتذاب المعتدلين لها أهمية حساسة في إحراز النصر. فنحن بحاجة إلى اعتماد سياسات تعجب المعتدلين وإلى استخدام الدبلوماسية العامة بطريقة أكثر

---

24. جوزيف س. ناي، *Op. cit.*، ص 26-27-28.

25. *Ibid.*, ص 189.

فعّالية لتوضيح مصالحنا المشتركة. ونحن بحاجة إلى استراتيجية أفضل لاستخدام قوّتنا الناعمة بنجاح. وسيتعين علينا أن نتعلم كيف نجمع بين قوّتينا الناعمة والصلبة بطريقة أفضل إذا كنا نرغب في مواجهة التحديات الجديدة *[...]* فحسب استراتجية الأمن القومي، فإنّ أعظم التهديدات التي يواجهها الشعب الأمريكي هي الإرهاب العابر للقومية وأسلحة الدمار الشامل والمزج بينهما على وجه الخصوص، ومع ذلك فإنّ مجابهة التحدي الذي تشكله منظمات عسكرية عابرة للقومية قد تتمكن من الحصول على أسلحة دمار شامل تتطلب تعاون بلدان أخرى، والتعاون تقوّيه القوة الناعمة »[26].

وجدت مقاربة القوة الناعمة لجوزيف ناي صدى عند أصحاب القرار في الإدارة الأمريكية. أثناء خطاب ألقته بمناسبة تنصيبها عام 2009، صرّحت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بما يلي : « لا بدّ علينا من استخدام ما نسميه بالقوة الذكية *(smart power)*، بعبارة أخرى، علينا بالمجموعة الكاملة من الوسائل التي بحوزتنا *(*الدبلوماسية والاقتصاد العسكري والسياسة والقانون والثقافة*)* وتوظيف كل واحدة منها على حدة، أو بالمزج بينها. فبفضل القوة الذكية تصبح الدبلوماسية في طليعة السياسة الخارجية *[...]* وسنجعل الدبلوماسية من أولوياتنا، لأنها النهج الذكي. غير أننا نعرف أيضا، أنّ الرجوع إلى القوة العسكرية سوف يكون ضروريا في بعض الأحيان، وسوف نعتمد عليها لحماية شعبنا ومصالحنا، متى وحيثما تطلّب الأمر ذلك في نهاية المطاف »[27].

فالقوة الناعمة ليست احتكارا لسياسة الولايات المتحدة، بل هناك من الدول الأخرى تستعمل في سياستها وسائل القوة الناعمة من أجل الوصول إلى أهداف استراتيجية تمكّنها من الحصول على تموقع في مختلف مناطق العالم. يقول الكاتب في هذا الصدد « تملك الولايات المتحدة مصادر هائلة للقوة الناعمة، وكثيرا ما استخدمتها بفعّالية لتحقيق النتائج التي تريدها. ومع اعتبار دور أمريكا القيادي في عصر المعلومات، فإنّ فرص قوة أمريكا الناعمة ستزيد إذا تصرفت أمريكا بمهارة. ولكن الولايات المتحدة ليست وحدها ؛ فالآخرون، سواء من البلدان أم من الفاعلين من غير الدول، يملكون أيضا قوة ناعمة يمكن استخدامها لعرقلة تحقيق أمريكا لنتائجها المفضلة »[28].

يذكر سياسة الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة التي كانت تحاول استقطاب مناطق نفوذ ودول بواسطة الإيديولوجية الشيوعية تحفز من خلالها عدّة دول وأحزاب وجمعيات من أجل تغيير ميزات القوى بينها وبين الولايات المتحدة.

---

26. جوزيف س. ناي، *Op. cit.*، ص 93-94-95.

27. Louis Florian, *Op. cit.*, p. 164.

28. جوزيف س. ناي، *Ibid*، ص 113.

فمثلا « كانت الثقافة السوفياتية جذابة في ميادين العلم والتكنولوجيا والموسيقى التقليدية الكلاسيكية والباليه وألعاب الرياضة »[29].

لأوروبا قدرات في استعمال القوة الناعمة، ويكتب : « إنّ أقرب المنافسين الحاليين التصاقا بالولايات المتحدة في مجال موارد القوة الناعمة هي أوروبا. فقد عملت فنون أوروبا، وآدابها، وموسيقاها، وتصاميمها، وأزياؤها، وأطعمتها زمنا طويلا كقطع مغناطيسية ثقافية عالمية جاذبة *[...]* فبالرغم من أن بريطانيا وفرنسا أصغر بكثير من الولايات المتحدة، فإن كلا منهما تنفق بقدر ما تنفق أمريكا على الدبلوماسية العامة. وليست هناك دولة أوروبية لوحدها تعمل في منافسة الولايات المتحدة في الحجم، ولكن عند أخذها ككل فإن لدى أوروبا سوقا تعادل في حجمها السوق الأمريكية، وسكانا أكثر نسبيا »[30].

تشكل كذلك القارة الآسيوية قطبا مُهما لفهم استعمال القوة الناعمة في السياسات الخارجية لكثير من الدول مثل الصين على الخصوص. تاريخيا، كانت الثقافات الآسيوية القديمة وأنواع مطابخها مرجعا أثّر على كثير من الحضارات الأخرى، فبعد مرحلة تاريخية من الركود استرجعت الصين تدرجيا مكانتها على المستوى الإقليمي والعالمي مثلها مثل اليابان، فالثقافة اليابانية استطاعت الحصول على مكانة معتبرة في العالم مثل ما هو الشأن مثلا في مجال ألعاب الفيديو ووسائل التواصل التكنولوجي وأفلام الأطفال والرسوم المتحركة. للصين والهند مقاربات تلحّ على استعمال القوة الناعمة في الكثير من المجالات، يذكر الكاتب أنّ « هناك علامات على التوسع في مصادر قوّتهما الناعمة. ففي عام *2000* فاز القاص الصيني غاو كسينغجيان على جائزة نوبل في الأدب، وبعد ذلك بعام تبعه الكاتب الهندي في المهجر ف. س. نيبول *[...]* ولكن الوعد الحقيقي للصين والهند ينتظرهما في المستقبل. فالنمو الاقتصادي السريع يحتمل أن يزيد قوة البلدين الصلبة والناعمة على حد سواء »[31].

يضيف جوزيف ناي أنّ للمنظمات الحكومية وغير الحكومية قدرات تمكّنها من استعمال وسائل ناعمة من أجل تدعيم التعاون الدولي وتكريس السِّلم على مستوى العلاقات الدولية. يقول في هذا المضمار : « لقد تميّز عصر المعلومات بدور ذي أهمية أخذت بالتزايد للفاعلين من غير الدول على المسرح الدولي. فالمنظمات الخاصة تعبر الحدود الوطنية بصورة متزايدة. وليس هذا بجديد، ولكن ثورة المعلومات أدّت إلى زيادة كبيرة ومفاجئة في حجمها ونطاقها في السنوات الأخيرة، مع ارتفاع عدد

---

29. جوزيف س. ناي، *Op. cit.*، ص 116.

30. جوزيف س. ناي، *Ibid.*، ص 116-117.

31. *Ibid.*، ص 134-135.

المنظمات غير الحكومية من ستة آلاف إلى ما يقارب ستة وعشرين ألْفًا أثناء تسعينيات القرن العشرين وحدها *[...]* وتدّعي منظمات غير حكومية كثيرة أنها تعمل باعتبارها "ضميرا عالميا" تمثل مصلحة عامة واسعة تتجاوز نطاق فرادى الدول، فهي تطوِّر معايير جديدة بصورة مباشرة بالضغط على الحكومات »[32].

يُعتبر هنري كيسنجر، المحلل السياسي ومستشار الأمن القومي الأمريكي السابق (من 1969 إلى 1975) ووزير الخارجية السابق (من 1973 إلى 1977) من أهم روّاد نظرية العلاقات الدولية، إذ ساهم بصفة مميزة في بلورة الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية لأكثر من أربعة عقود. وتُعرَف أطروحاته على أنها مرجعٌ لجميع صُنّاع القرار في الولايات المتحدة. في كتابه الأخير الذي يحمل عنوان : « النظام الدولي » (World Order)[33]، تناول فيه من خلال خلاصة تاريخية، التطورات الجيوسياسية المتضاربة في العلاقات الدولية، فقام بتحليل الوضع الحالي للنظام الدولي ودحض فرضية وجود نظام دولي حقيقي، حيث ظلت الحضارات التي فرضت وجودها مثل « النظام الإسلامي العالمي » و « النظام الدولي الآسيوي والصين » أو « نظام وستفاليا الغربي » عالقة بشباك قيمها الجوهرية ومقارباتها المركزية التي أصبحت بدورها تشكل مصدر نزاعات أيديولوجية وسياسية. إنّ النظام الدولي الراهن ينجم عن رغبة أوروبا في إنهاء قرن من النزاعات السياسية والدينية، إذ قامت القوى الأوروبية في القرن السابع عشر في مؤتمر وستفاليا بألمانيا، بإرساء أسس لنظام يتمحور حول مفهومين أساسيين : سيادة الدول وتوازن القوى. وقد فرضت الولايات المتحدة نفسها تدريجيا كوريثة لنظام ويستفاليا لبناء نظام عالمي من خلال تسليط الضوء على أهمية القيم الديمقراطية ونشرها في جميع أنحاء العالم.

فبالنسبة لهنري كيسنجر « بقيت الولايات المتحدة متأرجحة بين الدفاع عن النظام الوستفالي وشجب مقدمتيه المتمثلتين بتوازن القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بوصفهما منافيتين للأخلاق من ناحية، أو باليتين من ناحية ثانية، وكلتيهما معا أحيانا. تواصل أمريكا تأكيد هذه الأهمية الكونية الشاملة لقيمها في بناء نظام عالمي مسالم وتحتفظ بحق دعمها عالميا. ومع ذلك، فبعد انسحابها من ثلاث حروب في غضون جيلين – كل منها بدأت بطموحات مثالية وتأييد شعبي واسع إلا أنها انتهت بجرح قومي – فإنها تجهد لتحديد العلاقات بين قوّتها *(مازالت هائلة)* ومبادئها »[34].

---

32. جوزيف س. ناي، *Op. cit.*, ص 136.

33. هنري كيسنجر، النظام العالمي، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، صفحة 392.

34. *Ibid.*, ص 17.

في تبريره لهيمنة الولايات المتحدة على العالم، يرى كيسنجر أن القيم المؤسسة للأمة الأمريكية تهيئها للعمل على تحقيق الخير للبشرية : « ما من بلد سبق له أن اضطلع بمثل هذا الدور الحاسم في صوغ النظام العالمي المعاصر كما فعلت الولايات المتحدة، ولا أعترف بمثل هذا التناقض بشأن الانخراط فيه راسخة الإيمان بأنّ من شأن مسارها أن يؤطّر مصير البشرية، ظلت أمريكا طوال تاريخها، تؤدي دورا ملتبسا في نظام العالم : توسعت عبر قارة كاملة باسم قَدَر صريح شاجبة أي مخططات إمبيريالية، ومارست تأثيرا حاسما في أحداث خطيرة نائيةً بنفسها عن أيّ دافع ذي علاقة بالمصالحة الوطنية القومية ؛ وأصبحت قوة عظمى متبرئة من أيّ نية لاعتماد سياسة قوة. ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تعكس الإيمان بأنّ مبادئها الداخلية كونية شاملة بوضوح ذاتي وأنّ تطبيقها مفيد في كل الأزمان، وبأنّ التحدي الفعلي لانخراط أمريكا بالخارج لا يتمثل بسياسة الخارجية بالمعنى التقليدي، بل بمشروع قائم على نشر قيم تؤمن بأن سائر الشعوب الأخرى تطمح إلى تقليدها »[35].

وكله اقتناع بأن عمل الولايات المتحدة يشكل مساهمة إيجابية لا يمكن إنكارها في تحقيق التوازن العالمي، أضاف قائلا : « الرؤساء الإثنا عشر الذين جاؤوا بَعد الحرب ظلوا يؤكدون بشغف دورا استثنائيا لأمريكا في العالم. كل منهم تعامل مع الأمر كما لو كان من البديهي أن تتحلّى أمريكا بغيرة السعي لحل نزاعات جميع الأمم وتحقيق مساواتها، ذلك السعي الذي من شأن علاقات النجاح النهائي فيه أن تتمثل بالسلم العالمي والتناغم الكوني »[36]. واعتبر هنري كيسنجر أن مساهمة الولايات المتحدة في نشر القيم الديمقراطية بالعالم وتعميم سيادة الدولة والنمو الاقتصادي وتطور تقنيات الاتصال والتقدم العلمي في مجالات الصحة والبيئة، كانت نقطة حاسمة في بروز هذا النظام الدولي الجديد بعد فترة الحرب الباردة. كما أكد أن الولايات المتحدة، اليوم، قادرة على الحفاظ على النظام الدولي بفضل قوّتها العسكرية، فكتب يقول : « ذلك الشعور بالمسؤولية عن النظام العالمي وباستحالة الاستغناء عن القوة الأمريكية، معزز بإجماع أقام نزعة القادة الأخلاقية الكونية على قاعدة إخلاص الشعب الأمريكي للحرية والديمقراطية، تمخَّض عن جملة الإنجازات الخارقة لفترة الحرب الباردة وما بعدها. ساعدت أمريكا على إعادة بناء الاقتصادات الأوروبية المدمَّرة، أوجدت الحلف الأطلسي، وكوّنت شبكة أمنية وشراكات اقتصادية عالمية. انطلقت من عزل الصين إلى سياسة التعاون معها. صممت نظام تجارة عالمية منفتحة وفرت الوقود اللازم للإنتاجية والازدهار، وكانت (كعادتها طوال القرن الماضي) عند حافة ريادة جل ثورات

35. هنري كيسنجر، *Op. cit.*، ص 231.

36. *Ibid.*, ص 270.

الفترة التكنولوجية. دعمت أنظمة الحكم القائم على المشاركة في البلدان الصديقة وغير الصديقة على حد سواء، اضطلعت بدور قيادي في صوغ مبادئ إنسانية جديدة، ودأبت منذ عام *1945*، في خمس حروب وجملة من المناسبات الأخرى، على دفع دماء أمريكية ثمنًا لإنقاذ تلك المبادئ في زوايا نائية من العالم. ما مِن بلد آخر كان مؤهلا لامتلاك النزعة المثالية من جهة والموارد من جهة ثانية، اللازمتين للتصدّي لمثل هذه السلسلة من التحديات، أو القدرة على النجاح في مثل هذا العدد الكبير منها. ظلت النزعتان المثالية والاستثنائية الأمريكيتان قوّتي الدفع الكاملتين خلف بناء صرح نظام دولي جديد »[37].

دائما في مقاربته لدور الحكام الأمريكيين في تكوين أُسس النظام العالمي الجديد يؤكد كيسنجر أنّه « لبضعة عقود، كان ثمة قدر غير عادي من التطابق بين معتقدات أمريكا التقليدية وتجربتها التاريخية من ناحية، والعالم الذي وجدت نفسها فيه من ناحية أخرى. وبالنسبة إلى جيل القادة الذي تحمّلوا مسؤولية بناء نظام ما بعد الحرب، فإنّ التجربتين العظيمتين كانتا تجربة التغلّب على كساد ثلاثينيات القرن العشرين من جهة وتجربة الانتصار على العدوان في أربعينياته. المهمتان، كلتاهما، أدّتا لحلول ملموسة : استعادة النمو وتدشين برامج رخاء اجتماعي جديدة على الصعيد الاقتصادي ؛ استسلام العدوّ من دون شروط على الصعيد الحربي »[38].

يستنتج كيسنجر في نهاية تحليله بأنّ النظام العالمي يتأسس على إشكالية تؤدي إلى طرح أسئلة جوهرية تتعلق بالمقارنة بين مختلف التصورات الجيوسياسية المنبثقة عن الأنظمة التاريخية والحضارات المتواجدة عبر العصور فيقول : « في بناء أي نظام عالمي، ثمة سؤال رئيسي متعلق حتما بجوهر مبادئه الموحدة، حيث يكمن فرق أساسي بين مقاربات غربية وأخرى غير غربية للنظام. منذ النهضة بقي الغرب عميق الالتزام بفكرة أنّ العالم الواقعي خارجي بالنسبة إلى المراقب، أنّ المعرفة تتألف من تسجيل المعطيات – الداتا – وتصنيفها، المعطيات التي تكون أفضل كلام كانت أكثر دقة ؛ وأنّ نجاح السياسة الخارجية يتوقف على تقويم جملة الوقائع والاتجاهات الموجودة. كان السلام الوستفالي يمثل حكما على الواقع – لا سيما واقع السلطة والأرض – بوصفه مفهوما زمنيا ناظما، لا على أنه مطلب ديني. أما في الحضارات المعاصرة الكبرى الأخرى، فإن الواقع كان يجري تصوره داخليا بالنسبة إلى المراقب، يتحدد بقناعات سايكولوجية، فلسفية، أو دينية. دأبت الكونفوشيوسية على ترتيب العالم في روافد لكيان تراتبي هرمي محددة بمدى القرب من الثقافة الصينية. وأصرّ الإسلام على تقسيم نظام العالم

---

37. هنري كيسنجر، *Op. cit.*، ص 271.

38. *Ibid.*

إلى عالم للسِّلم، أي للإسلام من ناحية، وعالم للحرب، مؤهول بغير المؤمنين من ناحية أخرى. وهكذا فإنّ الصين لم تشعر بأي حاجة للتوجه نحو الخارج لاكتشاف غرس الأخلاق داخليا، في حين لم يكن بوسع الإسلام تحقيق الإنجاز النظري للنظام العالمي إلا عبر الغزو (الفتح) أو التبشير العالمي بالدين الإسلامي، اللذين لم تكن شروطهما الموضوعية موجودة.تعاملت الهندوسية – التي كانت ترى دورات التاريخ ووقائع الميتافيزيقا متعالية على التجربة الزمنية – مع عالم إيمانها بوصف نظام متكامل غير منفتح على أيّ إضافات جديدة سواءً بالغزو أو الفتح أو الهدايا والتبشير »[39].

منتقدو المقاربة الجيوسياسية في المؤسسة الحاكمة الأمريكية

انتقد عالِم اللسانيات والمفكر السياسي الأمريكي نعوم تشومسكي (Noam Chomsky - 1928) في معظم أعماله هيمنة الولايات المتحدة على العالم وإرادتها في السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على شعوب أخرى. وقد فضح السياسيين الجمهوريين والديمقراطيين، ووسائط الإعلام والمثقفين الذين ألقوا بثقلهم في المؤسسة الحاكمة الأمريكية. ففي كتاب له تحت عنوان : « السيطرة على العالم أو إنقاذ الكوكب ؟ »[40] تساءل تشومسكي عن مسؤولية أمريكا إزاء مستقبل هذا الكوكب، وأرجع المنطق الإمبريالي الأمريكي إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كتب يقول : « قبل حتى أن تدخل الولايات المتحدة في الصراع، استخلص خبراء استراتيجيون على أعلى مستوى، أن هذه الدولة ستسعى في عالم ما بعد الحرب إلى بسط نفوذٍ بلا منازع من خلال "تقليص أي ممارسة للسيادة" من قبل دول أخرى قد تتعرّض لمخططات أمريكا العالمية. لقد فهموا أيضا أن الشرط الأساسي لتحقيق هذه الأهداف يتمثل في تنفيذ سريع لبرنامج إعادة التسلح الشامل *[...]* وهذا عنصر حاسم في سياسة شمولية ترمي لإرساء التفوّق العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة »[41]. كما أشار إلى أنّ أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة ظلت ثابتة، وأنّ أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تولّد تفكيرا عميقا تجاه وضع أميركا في العالم، بل على العكس من ذلك ؛ لقد « ظلت المهام الأساسية لإدارة العالم على حالها منذ بداية الحرب، من بينها : إبقاء مراكز القوى العالمية الأخرى ضمن النظام الدولي الذي تحكمه الولايات المتحدة، إبقاء السيطرة على مصادر الطاقة في العالم، حظر الأشكال غير المقبولة للقومية المستقلة، وتجاوز أزمة الديمقراطية في أراضي العدو الداخلية »[42].

---

39. هنري كيسنجر، *Op. cit.*، ص 353.

40. Noam Chomsky, *Dominer le monde ou sauver la planète* ?, Fayard, Paris, 2004, p. 385.

41. *Ibid.*, p. 26.

42. Ibid., p. 27.

وينجم إغواء الإمبريالية الأمريكية وعزم الحكومة على الحرب في العراق للسيطرة مباشرةً على المنطقة كلها عن تأثير الحركة السياسية والأيديولوجية للمحافظين الجدد على المؤسسات السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة. إن جميع منظِّري الحكومة ينتمون إلى تيار المحافظين الجدد، وهم يرون، (تُحفّزهم في ذلك نظرتهم المانوية للعالم) أنّ على الولايات المتحدة توظيف القوة العسكرية لحماية مصالحها والحفاظ على قيم الغرب. وهم، على صعيد السياسة الخارجية، يقلّلون من الفعل الدبلوماسي في حلّ الأزمات الدولية ويرفضون المقاربة المتعددة الأطراف. فبالنسبة لهم، تبقى الأحادية جوهر السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتظهر أيديولوجيتهم جليا في دعمهم لإسرائيل وتدخل الإدارة الأمريكية في شؤون الشرق الأوسط. لقد أثارت هذه السيطرة من قبل المحافظين الجدد على مراكز صناعة القرار في الولايات المتحدة، وخصوصا خلال فترة الرئيس جورج والكر بوش (George Walker Bush - 1946)، مخاوف الأنتلجنسيا، لأنها « كانت تخشى كثيرا أن يمثل الطموح الإمبريالي تهديدا خطيرا حتى إزاء شعبها. وقد تمّ دقّ ناقوس الخطر، عندما نصّبت إدارة بوش نفسها كـدولة محافظة، وقررت قيادة العالم بشكل دائم. وهكذا، أصبحت الولايات المتحدة، في رأي البعض، تهديدا لذاتها وللإنسانية تحت إدارة راديكاليين قوميين يسعون لسيطرة عالمية أحادية من خلال التفوّق العسكري المطلق »[43].

ودائما ضمن انتقاده الرؤيةَ المانوية للإدارة الأمريكية، التي خلطت عمدا مفهوم الإرهاب مع مفهوم المقاومة، أثار نعوم تشومسكي مسألة « شرعية الإجراءات المتخذة من أجل تحقيق حق تقرير المصير، والحرية والاستقلال للشعوب المحرومة من هذا الحق بالقوة، كما ينصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة *[...]* ولا سيما الشعوب التي تعيش تحت وطأة الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي »[44]. إنّ قرار الأمم المتحدة الذي يميّز بوضوح بين الإرهاب الدولي والمقاومة الشعبية، ترفضه دولتان فقط، الولايات المتحدة وإسرائيل. « يبدو أنّ تعبير "الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية" يعني لهما نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، أي حليفهما. من البديهي أنه لم يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل تشجيع مقاومة نظام الأبارتهايد *[...]* وهناك تعبير آخر، "الاحتلال الأجنبي". لقد بدا لهم على أنه إشارة إلى الاحتلال العسكري الإسرائيلي *[...]* من الواضح أنه لا يمكن القبول بالمقاومة في هذه الحالة *[...]* لقد أنكرت الولايات المتحدة وإسرائيل – وهما الوحيدتان من بين الدول – أن مثل هذه الأفعال تعدّ مقاومة مشروعة، فصنّفتها على أنها إرهاب »[45].

---

43. Noam Chomsky, *Op. cit.*, p. 55.

44. *Ibid.*, p. 261.

45. *Ibid*., pp. 261-262.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تحليلات نقدية متميزة لكاتبَين فرنسيَّين : إيمانويل تود (Emmanuel Todd - 1951)، وتزفيتان تودوروف (Tzvetan Todorov - 1939-2017). إذ لم يشكك إيمانويل تود، الخبير الديموغرافي البصير، بتحليلات الجيوسياسيين في المؤسسة الحاكمة الأمريكية فحسب، بل بدور السياسة الأمريكية في العالم منذ نهاية الصراع مع الاتحاد السوفياتي على الأقل. فبداية من الصفحات الأولى لكتابه « ما بعد الإمبراطورية »، دراسة في تفسخ النظام الأمريكي[46]، كتب مندّدا : « باتت الولايات المتحدة مشكلة بالنسبة للعالم، بينما اعتدنا على رؤية الحلّ فيها. وبعد ما كانت ضمانا للحرية السياسية والنظام الاقتصادي على مدى نصف قرن، أصبحت تبدو أكثر فأكثر كعامل اضطراب دولي، مغذّية، حيث أمكن ذلك، عدم اليقين والصراع. إنها تطالب العالم بأسره بالاعتراف أنّ بعض الدول الصغيرة تجسد محورا للشر »[47].

كما كتب مشيرا إلى أنه على الرغم من قدرة الولايات المتحدة على حلّ العديد من النزاعات في العالم مثل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، « تُظهر الولايات المتحدة شيئا من سوء النية في البحث عن السلام في الشرق الأوسط، فهي تؤجّج نيران الصراع في جميع أنحاء العالم : في البلقان، والعراق، وسوريا، والصومال. إنّ تدخّلاتها تدمّر مجتمعات بأكملها وتجعل الناس قبالة مستقبل مجهول، كما تخلق مناخا من الشك الدائم مع إيران وروسيا والصين، مما يسبب عدم يقين وانعدام أمن مملّ للعالم بأسره ». ثم أضاف في السياق ذاته : « شيء ما يحدث. وكأنّ الولايات المتحدة تسعى، لسبب غامض، للحفاظ على مستوى معين من التوتر الدولي، على حالة حرب محدودة ولكن مزمنة *[...]* إن أحداث *11* سبتمبر *2001* المأساوية التي أثارت تعاطف العالم وتضامنه مع الولايات المتحدة لم تسمح بتفكير عميق إزاء أسباب الهجوم على الأراضي الأمريكية، ولم تدفع أمريكا لمحاولة فهم، ولم تدفع بها للإحساس بمآسي الشعوب الأخرى المسيطر عليها في العالم، والتي تعاني من الفقر والاضطهاد والظلم. لقد شهدنا بعد *11* سبتمبر أي خلال عام *2002*، عودة باتجاه النزعة النفعية التي برزت من قبل في النصف الثاني من التسعينات من خلال رفض واشنطن في ديسمبر *1997* لمعاهدة أوتاوا المتعلقة بحظر الألغام المضادة للأفراد ومن خلال رفضها الاتفاق على إنشاء محكمة جنائية دولية في جويلية *1998 [...]* ورفضها لبروتوكول كيوتو حول انبعاثات الكربون. لقد كان بإمكان الحرب ضد تنظيم القاعدة إضفاء الشرعية للولايات المتحدة، لو تم قيادتها بشكل متواضع ومعقول، غير أنها سلطت الضوء على انعدام المسؤولية بصفة منقطعة النظير.

---

46. Emmanuel Todd, *Après l'Empire : essai sur la décomposition du système américain*, Gallimard, Paris, 2004, 295 pages.

47. *Ibid.,* p. 11.

لقد استخلفت صورة أمريكا النرجسية، الهائجة والعدوانية في غضون أشهر قليلة صورة الأمة الجريحة، الودّية والضرورية لتوازن عالمنا »[48].

وأوضح إيمانويل تود في أنموذج تفسيري الدَّور الحقيقي للولايات المتحدة في العالم قائلا : « في الآن نفسه الذي يكتشف فيه العالم الديمقراطية، ويتعلم الاستغناء سياسيا عن أمريكا، تميل هذه الأخيرة إلى فقدان ميزاتها الديمقراطية وتكتشف أنها لا تستطيع الاستغناء اقتصاديا عن العالم *[...]* إن هدف الولايات المتحدة لم يعد يكمن في الدفاع عن النظام الديمقراطي والليبرالي. لقد فقد شيئا فشيئا مضمونه حتى في أمريكا بالذات. لقد أصبح الإمداد بمختلف السلع ورأس المال بالغ الأهمية، فالهدف الاستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة يتجسد الآن في السيطرة السياسية على الموارد العالمية »[49].

وقدّم الكاتب توضيحا يشرح فيه استراتيجية الولايات المتحدة في الحفاظ على مركز القوة والهيمنة، هذه المكانة المندّد بها بشكل متزايد عبر العالم، فكتب يقول أنّ أمريكا قد طوّرت « عسكرة مسرحية، تتضمن ثلاثة عناصر أساسية : لا تُحلّ مشكلةٌ بصفة نهائية أبدا لتبرير التدخل العسكري غير المحدّد من قبل القوة العظمى والوحيدة على الصعيد العالمي. الالتصاق بقوى صغيرة مثل العراق، وإيران، وكوريا الشمالية، وكوبا... فالطريقة الوحيدة للبقاء سياسيا في قلب العالم تتمثل في مواجهة "فاعلين صغار من شأنهم تعزيز القوة الأميركية من أجل منع، أو على الأقل، تأخير صحوة الضمير لدى القوى الكبرى التي قد تشارك الولايات المتحدة في السيطرة على دول العالم مثل أوروبا واليابان وروسيا على المدى المتوسط، والصين على المدى الطويل". تطوير أسلحة جديدة يُفترض منها وضع الولايات المتحدة "بعيدا إلى الأمام" في سباق تسلّحٍ يجب ألاّ يتوقف أبدا »[50].

كما كتب إيمانويل تود في انتقاده لأطروحة هنتنختون التي تصنف المجتمعات البشرية على أساس الدين : روسيا الأرثودكسية والصين الكونفوشيوسية والعالم العربي الذي يحكمه إسلام عنيف في جوهره، على استعداد دوما للدخول في صراع مع الغرب اليهودي-المسيحي : « ليس من الضروري تحديد ما هوية الإسلام، ووصمه بميلٍ مزعوم لشن الحروب يتجلّى من خلال الدَّور العسكري لمحمد، أو إدانة خضوع المرأة في العالم العربي لفهم تصاعد التحيّزات الإيديولوجية أو المجازر في النطاق الديني. إنّ العالم الإسلامي متباين جدا، إذا ما نظرنا إلى مستويات التعليم وتطورها، فهو لا يزال على العموم متخلفا مقارنة بأوروبا، وروسيا، والصين، واليابان. لهذا السبب، اليوم،

48. Emmanuel Todd, *Op. cit.*, p. 16.

49. *Ibid.*, p. 39.

50. *Ibid.*, p. 40.

وفي المرحلة التاريخية التي نمر بها، يحاول العديد في البلدان الإسلامية *[...]* الفرار من الروتين الذهني الهامد للسير نحو هذا العالم الآخر والمستقر، المحدّد من خلال محو الأمية العالمية. لكن بين العالمين الاثنين، تنشأ معاناة واضطرابات كنتيجة للاِجْتِثَاث الأخلاقي »[51].

إنّ العالم الإسلامي يمرّ بمرحلة انتقالية مؤلمة وعنيفة، كما كان الأمر مع الحضارات الأخرى في أزمنة أخرى من التاريخ. واستنادا إلى معلومات وإحصاءات ديمغرافية، استخلص الكاتب أنّ استقرار المجتمعات المسلمة هو في طور الإنشاء انطلاقا من محو الأمّيّة الحقيقية وتحديد النسل. وبالتالي، فإن المجتمعات الإسلامية ستعيش تغيرات نفسية وكذا سياسية حتما.

أما فيما يتعلق بعلاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي، فكتب إيمانويل تود موضّحا رؤيته على النحو التالي : « إنّ خيار معاداة العرب ضمن سياسة الولايات المتحدة هو بمثابة الطريق السهل. وهو نتيجة لعدة معايير موضوعية، ونتيجة لحاجة أمريكا للحفاظ على ما يمكن تشبيهه بالفعل الإمبراطوري. لكنه لا ينتج عن اتجاه تمّ التخطيط له بصفة أساسية بُغية استغلالٍ أمثلٍ للفرص، وعلى المدى البعيد، من قبل الإمبراطورية الأمريكية *[...]* يُساء للعرب، لأنهم ضعفاء عسكريا، ولأن لديهم النفط ولأن أسطورة النفط تسمح بتناسي الأمر الأساسي، ألا وهو الاعتماد الكلّي للولايات المتحدة على كل الأنواع من السلع. وتتمّ الإساءة للعرب أيضا، لأنه لا يوجد لوبيّ عربي فاعل يؤثر على صناعة القرار في السياسة الداخلية للولايات المتحدة، ولأننا - أي الغرب - لسنا قادرين على التفكير بروح كونية قائمة على المساواة »[52].

أما المفكر والفيلسوف البلغاري الفرنسي تزفيتان تودوروف، فشرح في كتابه « الخوف من البرابرة : ما وراء صِدام الحضارات »[53] أنه، علاوة على عرض وتوضيح مصالح التوازن السياسي، من الممكن تحليل سلوك المجتمعات والدول انطلاقا من الشعور الاجتماعي السائد المتجسد في الشغف، وهذا الإحساس قد « يُغذّي، على حدّ سواء، القرارات الحكومية وردود أفعال الأفراد »[54]. قام تودوروف بتصنيف أربع مجموعات دولية تتميز كل منها بنوع من العاطفة المسيطرة اعتمادا على أطروحة مؤلف آخر، دومينيك مويسي *(1946)*، فكتب يقول : يسيطر على المجموعة الأولى

51. Emmanuel Todd, *Op. cit*., pp. 59-60.

52. *Ibid.,* p. 202.

53. Tzvetan Todorov, *La peur des barbares : au-delà du choc des civilisations*, Robert Laffont, Paris, 2008, 349 pages.

54. *Ibid.*

شغف الشهية، وهي دول ناشئة مثل البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، وجنوب شرق آسيا. لقد اتبعت هذه الدول خطى اليابان وهي تتطلع إلى الاستفادة من الثروات الناجمة عن العولمة. أما المجموعة الثانية، فيغمرها شعور من الاستياء ينبثق « من إذلال حقيقي أو خيالي، تمّ فرضه عليها من قِبل دول أكثر غنى وقوة »[55]. وهذا يخص بالأساس البلدان العربية المسلمة. أما المجموعة الثالثة، فيتملّكها شعور بالخوف، وهي تتألف من الدول الغربية، خاصة الأوروبية، التي تخشى أن يُهيمَن عليها اقتصاديا من قبل المجموعة الأولى، وتخشى أعمالا اقتصاصية وانتقامية عنيفة، قد تقوم بها المجموعة الثانية. وأخيرا المجموعة الرابعة، وهي مشتتة عبر قارات عدة، يسيطر عليها إحساس التردد. وهي مجموعة من الدول « من المرجح أن يقع أفرادها، يوما ما، تحت سيطرة الشهية وكذا الإحساس بالاستياء *[...]* في هذه الأثناء، يتمّ نهب الموارد الطبيعية لهذه الأراضي بتواطؤٍ فعّال لقادتهم الفاسدين ومن قبل مواطنين من مجموعات دولية أخرى، ويتم نشر الخراب من جراء النزاعات العِرقية. كما تحاول بعض الطبقات السكانية، التي غالبا ما تكون بائسة، الدخول "إلى بلدان الخوف"، أي إلى تلك البلدان الغنية من أجل كسب لقمة العيش »[56].

وينتقد تودوروف مفهوم الحضارة لدى هنتنختون معارضا فكرة أن كل ثقافة وحدةٌ متجانسة، فالدّين ليس المعلمة الوحيدة التي تحدد الحدود الفاصلة بين المجالات الحضارية. إن اللغة والثقافة والعادات والتقاليد والتاريخ، كلّها عواملٌ شكّلت مختلف الحضارات منذ فجر الإنسانية. إنّ الأطروحة الداعية إلى حتمية الصراع بين الإسلام والغرب « يتمّ تبنّيها من قبل جميع أولئك الذين لديهم مصلحة في تفسير تعقيدات العالم من خلال مصطلحات المواجهة بين كيانات بسيطة ومتجانسة : الغرب والشرق، العالم الحر والإسلام »[57]. لقد أدّت الحروب التي شنّتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، تحت اسم محاربة الإرهاب والاستبداد إلى أوضاع كارثية هدمت هياكل الحكومات، وفكّت التماسك المعقد للغاية الذي يربط بين مجتمعات هذه المنطقة. لقد أدّت أيضا إلى الفشل، حيث ارتفعت نسبة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. كما أنّ إسقاط الحكام الدكتاتوريين لم يجلب الديمقراطية، وإنما الفوضى والخراب. لقد قلب رد الفعل العسكري والسياسي للولايات المتحدة منذ 11 سبتمبر كيانَ العلاقات الدولية لهذا القرن، وخلق أشكالا من العنف وردود أفعال عدوانية إزاءه. فالولايات المتحدة « خلقت عالما أكثر خطورة من الذي كانت تجابهه »[58].

---

55. Tzvetan Todorov, *Op.cit.*, p. 16.

56. *Ibid,* p. 18.

57. *Ibid*, p. 157.

58. Tzvetan Todorov, *Op.cit.*, p. 20.

وأحداث العراق وليبيا وسوريا خيرُ دليلٍ على حدود نظريات السياسة الأمريكية التي أثّرت في العالم لعقدين من الزمن، إذ أسفرت تدخلاتها العسكرية في كل البقاع ومحاربتها الإرهاب عن مجازر جماعية ضد المدنيين، وأعمال تعذيب واعتقالات غير قانونية، كما هو الأمر مع سجنيْ غوانتانامو وأبي غريب. إن تنظيم داعش يجسد تماما استراتيجية الولايات المتحدة وأوروبا، حيث خلقتا بهدف إعادة تشكيل الشرق الأوسط بطريقتهما الخاصة، قوة مستقلة وفي تزايد مستمر، يصعب السيطرة عليها.

فهل كل المحاولات الدبلوماسية الأخيرة الساعية إلى استعادة الحوار الدبلوماسي بين روسيا والولايات المتحدة قادرة على إيجاد حلٍّ يحافظ، أوّلا وقبل كل شيء، على ما تبقّى من الدولة السورية ؟ و هل إدارة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترمب قادرة على اقتراح تصورات ومقاربات تغير أسس الإستبليشمنت الأمريكي أم تبقى الاستراتيجية الأمريكية على حالها منذ عقود ؟

لقد كشفت الاستراتيجية الأحادية للولايات المتحدة عن حدودها العسكرية والسياسية، وباتت مساهمة القوى الأخرى مثل الصين وروسيا بديلا حتميا لمعالجة الأزمات الدولية للقرن الحادي والعشرين.

النهج الجيوسياسي الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي :

من القوة العظمى إلى البحث عن التأثير

بعد أن فقدت مصداقيتها طوال النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت الجيوسياسية مرة أخرى من موضوعات الساعة لدى الجيوسياسيين الروس الذين يرون أن إعادة النظر في مكانة روسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، أمر حتمي. وتتجسد هذه المقاربة الجديدة في العودة إلى أفكار رواد الجيوسياسية الأوروبية مثل ماهان، وماكيندر، وهاوشهوفر وكيلان من جهة، وفي العمل على إحياء الجيوسياسية الروسية للقرن التاسع عشر من جهة أخرى، التي ترتكز على الجوهر الثقافي للفضاء الأوروآسي (Eurasie). وقد أُطلِق على هذه المقاربة الجديدة اسم المذهب الأوروآسي الجديد (Néoeurasisme). من أبرز الأعمال التي تعكس هذا الانتماء المزدوج الجامع بين الأصالة وتقاليد وثقافة الفضاء الأوروآسي : الجيوزوفياء الروسية (Géosophie Russe) مؤلفات الخبير السياسي والفيلسوف الروسي، ألكسندر دوغين (Alexandre Douguine - 1962). في هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن هنالك أطروحتان تتعارضان بشأن حتمية إعادة تقييم مكانة روسيا ضمن العلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين. فنجد من جهة، الغربيين الذين يلحّون على إدماج روسيا في السوق العالمية، وبالتالي حثّها على خلق تقارب

مع الغرب، ومن جهة أخرى، هنالك نظريات تتشبث بالميزة السلافية للحضارة الروسية، و « تنظر إلى مسألة العلاقات مع الغرب *[...]* من حيث الناحية الثقافية، ونادرا جدا ما تتطرق لها من حيث الاستراتيجية والفضاء *[...]* فهي ترى ألّا دخل للجغرافيا في تقسيم أوروبا في شيء، بل هذا التقسيم ناتجٌ عن وضعٍ حضاري وثقافي ».[59]

واستنادا إلى دانيلفسكي وغيره من منظّري الأوروآسيّة، يدعو ألكسندر دوغين إلى مذهب أوروآسي جديد يتمحور حول الهوية الروسية، المنبثقة من اندماج بين السلافيين والمسلمين الأتراك. كما يدعو إلى عالم متعدد الأقطاب ضد الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة. فبالنسبة له، يتكوّن العالم متعدد الأقطاب من أربع مناطق متميزة : الفضاء الأنجلو-أمريكي، والفضاء الأورو-إفريقي، والفضاء الأورو-آسيوي، وفضاء شرق المحيط الهادي. وعلى كل فضاء الحفاظ على خصوصيته والتعاون مع الآخرين بصفة سلمية. وقد انتقد أطروحات صامويل هنتنختون الأحادية والموالية للغرب وشدد على أنّ التعددية القطبية « تقوم على ملاحظة عدم المساواة بين الدول في العالم الحديث *[...]* وعدم المساواة هذه، متفاوتة لدرجة، تجعل هذه القوى من الصف الثاني والثالث غير قادرة على الدفاع عن سيادتها إزاء تحديات القوى المهيمنة، بغضّ النظر عن نوع العلاقة التي تسعى إليها. وهذا يعني أنّ هذه السيادة، الآن، خيال قانوني *[...]* ففي زمن العولمة الراهنة، يقف المركز بلا منازع، وجوهر العالم الحديث، أي الولايات المتحدة وأوروبا على وجه الخصوص، والعالم الغربي على نطاق أوسع، في مواجهة مع منافسين جدد يمكن للبعض منهم أن يكونوا مزدهرين، أو بالأحرى أن يبرزوا كقوى إقليمية وتكتلات للسلطة مثل الصين والهند وروسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من الدول... إنّ تفوّق الغرب نسبيٌّ تماما، وهنا يجب التساؤل حول منطق العمليات التي تحدد الهيكل العام للقوى الدولية على الصعيد العالمي كالسياسة، والاقتصاد، والطاقة، والديموغرافيا، والثقافة... إن التعددية القطبية تتطلب وجود مراكز صنع القرار على مستوى عالٍ نسبيا، دون الوصول إلى تطرّف مركز واحد، كما هو الحال اليوم في ظل ظروف عالم أحادي القطب »[60].

لقد جاء المذهب الأوروآسي الجديد الذي يدعو له ألكسندر دوغين لمحاربة الرؤية الأمريكية الليبرالية والتكنوقراطية تجاه العلاقات الدولية. وهو يطمح لإنشاء وحدة بين أوروبا وروسيا ضمن حكومة بين-أوروبية غير أطلسية، تؤمن بتحالفات استراتيجية مع حضارات أخرى، بما في ذلك الحضارات الآسيوية والإسلامية. أما عن موقفه من العالم الإسلامي، فهو يعتبره جزءًا من العالم متعدد الأقطاب، أين يمكن للعالم الإسلامي الحفاظ

59. Gérard Dussouy, *Op. cit*., pp. 257-259.

60. Alexandre Douguine, *Pour une théorie du monde multipolaire*, Magna éditions, Paris, 2013, pp. 8-9-17.

على مصالحه الجيوسياسية. وهو يميز بين إسلام أوروآسي الطابع، أي إسلام متفتح وتأملي ومتعدد الأقطاب وغير استبدادي، وإسلام وهّابي، دكتاتوري، منغلق وأطلسي. فهو يرى إذن، أن إيران تنتمي إلى الإسلام الأوراسي، بينما تمثل المملكة العربية السعودية الإسلام الأطلسي. كما يرفض الصهيونية كأيديولوجية قومية شوفينية، ويندّد بدولة إسرائيل كقاعدة استراتيجية أطلسية ذات قيم غربية رجعية. بالنسبة لألكسندر دوغين، يجب على روسيا تطوير علاقاتها مع الدول الإسلامية الأوروآسية، وحتى مع الدول الإسلامية التي من المحتمل انضمامها إلى الجيوسياسية الأوروآسية. ويرى العديد من المحللين أن لأطروحات ألكسندر دوغين تأثير على السياسة الخارجية والأمن في روسيا الحديثة، لا سيما في مجال الصراعين الأوكراني والسوري، وكذا في تقارب روسيا مع إيران.

يتميز النهج الجيوسياسي الروسي بالتأرجح بين ماضي القوة السوفياتية العظمى، وبين السعي المتواصل من أجل خلق تأثير دوليّ في عالمٍ لم يعد ثنائيَّ الأقطاب، عالم غلبت عليه الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة، وتلعب فيه بعض القوى الثانوية دورا ملحوظا على نحو متزايد، لا سيما الاتحاد الأوروبي والصين. إنّ الأسس الرئيسية للجيوسياسية الروسية ترتكز على التراث الثقافي والتاريخي للأمّة الروسية. فمنذ الإمبراطورية القيصرية إلى يومنا هذا، مرورا بالحقبة السوفياتية، يظلّ الهدف الرئيسي، وبشكل دائم، السيطرة السياسية على فضاء إقليمي شاسع وممارسة الحكم على الشعب الذي يعيش على تلك الأراضي. إن روسيا دولة-قارة، تبلغ مساحتها 17 مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها 140.7 مليون نسمة، وهي تتكون من 100 جنسية وتحوي 11 منطقة زمنية.

إن الشعور بالحصار عاملٌ نفسيّ قوي يحدّد سلوك القادة الروس ضمن تقييمهم للتهديدات الآتية من قوى أخرى كالولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي. ولا يزال القادة السياسيون والعسكريون الروس مشبعين بثقافة استراتيجية عالمية ذات بعد كوني، باعتبار روسيا قوة عظمى سابقة بقدرات نووية مدمِّرة، وبالتالي فهُم يعتبرون بأنّ عليهم أن يلعبوا دورا في عملية استقرار العلاقات الدولية.

وتتجلى السياسة الخارجية الروسية من خلال استراتيجية اقتصادية تهدف إلى نسج علاقات مستقرة مع المراكز الصناعية الكبرى، أي مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين. وهي استراتيجية تعتمد على استخدام الطاقة، حيث تسمح لها بأن تفرض نفسها كمنتجٍ ومصدّر رئيسيّ للمحروقات. وبالتالي، أصبحت روسيا فاعلا أساسيا في عملية صنع القرارِ في سياسات الطاقة العالمية، الأمر الذي يفسر الدبلوماسية الوقائية للإقليم السوفياتي السابق، والذي يعدّ على أنه عمقها الاستراتيجي ومجال الأمان الطبيعي التابع لها. ورغم حفاظها على الحوار مع الحِلف الأطلسي (الناتو) في مجلس

روسيا، تعارض موسكو أي انضمام لأوكرانيا أو جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي أو إلى الاتحاد الأوروبي، ويأتي هذا من باب إعادة التوازن ضمن خاصيتها الآسيوية والأوروبية المزدوجة والتقارب مع الصين والهند واليابان ودول جنوب شرق آسيا من جهة، لأن التشبث بالبعد الشرقي يجسد ثابتة في الدبلوماسية الروسية. من جهة أخرى، تسعى روسيا إلى الاندماج ضمن رابطة الدول المستقلة (CIS) مع رغبة معلنة في إرساء تعاون كثيف مع الاتحاد الأوروبي، والحفاظ على علاقات وطيدة على الصعيدين السياسي والعسكري في إفريقيا والعالم العربي (الجزائر ومصر والكونغو وجنوب السودان) وأخيرا، إنشاء سياسة خارجية تؤثر على تسوية الأزمات الدولية كالقضية الفلسطينية والصراع في العراق والمفاوضات حول القضية النووية الإيرانية والصراع السوري.

إن السياسة الخارجية الروسية تعرف تغييرا منذ عقدين من الزمن، وهذا التطور غالبا ما تميز بالألم، وبعدم اليقين أحيانا. إنها تتجه نحو سياسة واقعية تعتمد على قدراتها الجوهرية، ونظرة جيوسياسية مدروسة تأخذ بعين الاعتبار تحديات ورهانات النصف الأول من هذا القرن، فهي وجها لوجه مع معضلة مستمرة يمكن ترجمتها كما يلي : استراتيجية الحوار أو المواجهة.

على الصعيد الأمني، يَعتبر الاستراتيجيون الروس أنّ الأحادية الأمريكية هي المسؤولة عن الأزمات الدولية، وأنّ تسوية هذه الأزمات يكمن في الإدارة المثلى للأمن الدولي من قبل « المراكز الرئيسية للنفوذ » المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين والهند. لقد فرضت السياسة الخارجية الروسية، اليوم، وجودها على الساحة الدولية خلال الأزمة السورية. إن مواقفها في مجلس الأمن للأمم المتحدة ودعمها لنظام الرئيس بشار الأسد (1965)، وتدخّلها العسكري منذ سبتمبر 2015 على الأراضي السورية، كلها مؤشرات تؤكد على إصرار الكرملين في إدارة الصراع الدولي. بالتأكيد، لدى موسكو مصالح اقتصادية واستراتيجية في سوريا. لقد تمّ تجهيز الجيش السوري بمعدّات روسية، وتمّ عقد صفقات هامة تتعلق بالطاقة بين البلدين. كما أنشئت قاعدة بحرية في طرطوس لتعزيز الوجود العسكري الروسي في حوض البحر الأبيض المتوسط، دون أن ننسى الإشارة إلى العلاقات الجيدة التي تربط روسيا مع إيران. وهذه كلها براهين وحجج يعتمد عليها العديد من المحللين لشرح موقف القيادة الروسية في الصراع السوري. في الواقع، تتوافق مواقفُ السياسة الخارجية الروسية في القرن الحادي والعشرين مع تجديد تنظيري قام ببلورته قادة الكرملين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ففي 27 فيفري 2012 قام فلاديمير بوتين (Vladimir Poutine - 1952) بعرض النظرة الروسية في مجال السياسة الخارجية في بيان تمّ نشره في « أخبار موسكو »

(Moskovskie Novostie) : « لدى حلف شمال الأطلسي، وخصوصا لدى الولايات المتحدة، تصوّرٌ عن الأمن يختلف جذريا عن تصورنا. إن الأمريكيين مهووسون بفكرة ضمان الحصانة المطلقة، حيث أن هذا أمر مثالي وغير قابل للتطبيق على الصعيدين التقني والجيوسياسي على حدّ سواء *[...]* إن الحصانة المطلقة لجهة تعني الضُّعف المطلق لجميع الآخرين »[61].

هذا البيان يحدد بقية منطق بوتين : « من المستحيل أن نقبل بوجهة نظر كهذه » تكرّس الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية الراهنة والمستقبلية. ويُعتَبَر انتشار الناتو في دول أوروبا الشرقية السابقة ودول البلطيق، فضلا عن إنشاء الدرع المضاد للصواريخ ABM على أنه تهديد حقيقي للأمن القومي الروسي. وترى روسيا أن حروب الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وغيرها، حملات احتلال وغزوات دمّرت دولا بأكملها، دون أن تحقق الاستقرار أو تُرسي الديمقراطية في هذه المناطق. كما ترى أن الربيع العربي قد حاد عن وجهته الأصلية، وأن التغييرات العنيفة للأنظمة في ليبيا ومصر لم تؤدّ إلى ظهور حكومات ديمقراطية. إنّ تدخّل حلف شمال الأطلسي في ليبيا « كارثي »، وينبغي عدم إعادته في سوريا وإيران. ويضيف بوتين بهذا الشأن : « علينا أن نمنع تكرار السيناريو الليبي في سوريا »[62]، ويقول متبنيا نهجا مخالفا تماما لنظرة الدول الغربية، أنه يأمل أن « تركّز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، في المقام الأول، على المصالحة في سوريا [...] دون شروط مسبقة، ودون تدخل أجنبي من خلال احترام سيادة البلد [...] والأكثر أهمية، هو منع الحرب الأهلية »[63]. ويلخّص بوتين مبادئ نهجه في ما يلي : « إنّ أهداف سياستنا الخارجية تكتسي طابعا استراتيجيا وليس ظرفيا، وهي تعكس المكانة الخاصة لروسيا على خارطة السياسة العالمية، ودورها في التاريخ وفي تطور الحضارة. ثم يضيف داعيا إلى « نظام عالمي جديد يقوم على الوقائع الجيوسياسية المعاصرة »[64].

إنه من الضروري الاعتماد على نهج تحليلي شامل لفهم وإدراك معنى المقاربة الروسية إزاء الصراعات في أوكرانيا وسوريا وغيرها من الأزمات التي قد تنشأ في أرجاء شتى من العالم.

---

61. Abdelaziz Djerad, « La Russie entre superpuissance et quête d'influence et la Russie et la crise syrienne » in Quotidien *Algérie News* des 23/30-10-2009.

62. *Ibid.*

63. *Ibid.*

64. *Ibid.*

الجيوسياسية في الصين : انسجام وبراغماتية قوة صاعدة

تتمحور الجيوسياسية الصينية حول فكرة المركز « إذا كان للعالم مركز، فالصين هي الدولة التي تقع في الوسط. إنّ الصين هي مركز العالم، وإمبراطورية الوسط »[65]. إن التصور الصيني للعالم من فجر التاريخ إلى يومنا هذا، يرسم العالم من خلال أشكال هندسية تتمثل في خمسة مربعات متداخلة « المربع الأول يمثل شعار المنطقة، في حين تمثل الدائرة المدة والزمن. ويمثل المربع المركزي الفضاء الملكي، أو الإمبراطورية الصينية. ثم تأتي ثلاثة مربعات وسطى لتمثل مختلف التوابع والخدم. وأخيرا، مربع خامس ليمثل حملات البرابرة والإمبراطوريات الأجنبية »[66].

إن الرؤية الصينية المتجهة أساسا نحو الصين مرتبطة بتاريخها المضطرب، وبإرادة النخب السياسية والاقتصادية في أن تلعب الصين دورا حاسما على الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين. في فترة السبعينات، بعد رفض نظام القطبية الثنائية وأثناء فترة القطيعة بين الصين والاتحاد السوفياتي، قام دنغ شياو بينغ (Deng Xiaoping - 1904-1997) ببلورة نظرية المانوية للعوالم الثلاثة : يتكون الأول من القوّتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والثاني من القوى الثانوية أي كندا، وأوروبا، واليابان. أما الثالث، فيتكون من العالم الثالث والصين كجزء من هذا الأخير. وقد سمح هذا النهج الجيوسياسي للصين، أن تتحرك بعيدا عن الكتلة الشيوعية تحت نفوذ الاتحاد السوفياتي، وأن ترسّخ مكانتها كقوة مستقلة. وجاءت سنوات الثمانينات لتشهد تحوّلا كبيرا في الاستراتيجية الصينية، إذ تعهد دنغ شياو بينغ بالقيام بإصلاحات اقتصادية، موليا الأولوية للإصلاحات الداخلية مع تعديله بعض الشيء للنظرة المانوية بالنسبة للخارج. لقد بات من الضروري للصين تعليق الأهداف الجيوسياسية والمطالبات الإقليمية تجاه جيرانها، لتمكين قادتها من إرساء أسس مستقبل قوة بكين الاقتصادية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين.

في الكتاب الأبيض لعام 2015 قام الرئيس الصيني شي جينبينغ (Xi Jinping - 1953) بتعزيز نظرية الرئيس السابق هو جينتاو (Hu Jintao - 1942) مع الحفاظ على التسلسل الهرمي للأهداف الاستراتيجية الواردة في الكتب البيضاء السابقة منذ عام 1995. لقد سلّط الضوء على مفهوم الأمن الشامل ومفهوم الأمن المشترك والأمن القائم على التعاون، حيث ترتبط « الثقة المتبادلة *(Huxin)* والمنفعة المتبادلة *(huli)* والمساواة *(ping-deng)* والتعاون *(xiezuo)* *[...]* بـتدخّلات عسكرية أخرى غير الحرب *[...]*

65. Gérard Dussouy, *Op. cit*., pp. 272, 273, 274.

66. *Ibid*., p. 273.

لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية من قبل القوى المعادية *[...]* ويكون التدخّل بالخارج، لحماية وإنقاذ المركبات البحرية التجارية الصينية، ولإجلاء الرعايا وحماية مصالح الجمهورية الشعبية في الخارج »[67]. في الكتب البيضاء لأعوام 2008 و2013 و2015 تم تحديد أهداف السياسة الدفاعية الصينية كالتالي : « صيانة الأمن والوحدة القومية، ضمان تنمية البلاد، ضمان التحديث الشامل والمنسق والمستدام للجهاز العسكري، تعزيز مهارات القوات المسلحة من خلال تطوير الإعلام الآلي، إقامة دفاع نشِط، تعزيز استراتيجية التسلح النووي للدفاع عن البلد، تعزيز بيئة أمنية تساعد على التنمية السلمية للصين *[...]*احتواء القوى الانفصالية، وصيانة الحدود والمجال الجوي الساحلي والإقليمي، حماية الحقوق والمصالح البحرية والمصالح القومية على الأراضي وفي المجال الإلكتروني، وحماية مصالح الصين في الخارج ».[68]

إن المفهوم الشامل للأمن لا يمنع الصين من أن « ترى في سياسة الهيمنة لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وخاصة اليابان، مصدرا لعدم الاستقرار، أو بالأحرى مصدرا أكثر إزعاجا من القضية النووية لكوريا الشمالية »[69]. تمّ الاتفاق على تسوية مؤقتة من قبل الصين والولايات المتحدة تنصّ على عدم تدخّل واشنطن في آسيا مقابل عدم اهتمام بكين بما يحصل خارج إقليمها. غير أنّ هذه التسوية المؤقتة عرفت في السنوات الأخيرة توترا بسبب التدخّلات الدبلوماسية والعسكرية للولايات المتحدة في أفغانستان وباكستان والهند وحوض بحر قزوين، وبسبب انتشار قواتها البحرية من جديد في المحيط الهندي، ووجود القاعدة البحرية دييغو غارسيا، والمناورات المكثفة في جنوب شرق آسيا وفي بحر الصين الجنوبي.

يعمل الجيوسياسيون الصينيون على تحقيق التوازن بين استراتيجيتهم للانفتاح الاقتصادي العالمي، ومصالحهم الاستراتيجية بدقيق العبارة في آسيا، حيث أن مواقفهم تختلف بين روسيا من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى. فقد تمت إقامة تحالف اقتصادي وعسكري مع روسيا في قمّة شنغهاي سنة 2014، يخص عقد بيع الغاز الروسي لمدة 30 عاما بقيمة 400 مليار دولار، وتجهيز الجيش الصيني بالسلاح الروسي، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة في المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط. أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فهي أول شريك اقتصادي وتجاري في العالم للصين، حيث

67. Cité dans Jean-Pierre Cabestan, *La politique internationale de la Chine*, les Presses de Sciences Po, Paris, 2015, pp. 134-135.

68. Jean-Pierre Cabestan, *Op. cit*., p. 139.

69. *Ibid.*, p. 126.

أنّ الاقتصادَيْن مترابطان. فقد اقتنت الصين أسهُم أمريكية قُدّرت بـ 1000، كما بلغت استثمارات الولايات المتحدة في الصين قيمة 70 مليار دولار سنة 2013.[70]

وبالتالي، تحولت الصين شيئا فشيئا، لمُحاورٍ لا غنى عنه بالنسبة للدولتين الكبيرتين في العالم، كونها تقوم ببلورة رؤيتها الجيوسياسية حسب تطور طموحاتها على الصعيد الدولي لصيانة مصالحها وسيطرتها الاقتصادية. في هذا السياق، وصف بعض المحللين استراتيجيتها البحرية بأنها « عِقد من اللؤلؤ »[71]، وهي تكمن في حماية المسالك البحرية لتجارتها وتجارة بقية العالم ؛ وهذا يُعدّ مؤشرا للدور الاستراتيجي الذي تنوي بكين القيام به اليوم ضمن العلاقات الدولية لهذا القرن. كما أنها انطلقت في مشروع ضخم آخر وهو الطريق الجديد للحرير، فجمعت أكثر من ستين دولة في يومي 14 و15 ماي 2017 من أجل تجسيد هذا الطريق الذي ينتظر استثمار 1000 مليار دولار لبناء منشآت تتمركز على مختلف الدول من آسيا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط ووصولا إلى أوروبا (انظر الخريطة رقم 5 : الطريق الصيني الجديد للحرير، الصفحة 182)، فالخط التجاري بين بكين ولندن سيصبح واقعا يغيّر كل المعطيات الجيواقتصادية والجيوسياسية في هذا القرن. يؤكد الرئيس شي جينبينغ أنّ الصين ستكون من خلال هذا الإنجاز في مركز شبكة اقتصادية عالمية تسهّل التبادلات التجارية العالمية بين كل القارات خاصة منها آسيا وإفريقيا وأوروبا.

فيما يتعلق بالنفقات العسكرية للصين، فإنها في تزايد مستمر (216 مليار دولار). وهي تحتل المركز الثاني بالمقارنة مع الولايات المتحدة (610 مليار دولار) وأمام روسيا (84.5 مليار دولار). كما تُعدّ الصين المُصدِّر السادس في العالم للسلاح (10743 مليار دولار)، وهي بعيدة بفارق كبير عن الولايات المتحدة (79625 مليار دولار) وروسيا (64650 مليار دولار)[72].

فيما يخص النزاع السوري، تشغل الصين مع روسيا منصبَ ثاني عضو دائم في مجلس الأمن، وهي تمتلك حق الفيتو ضد أيّ تدخّل عسكري خارجيّ من قِبل الغرب في سوريا. تستند السياسة الصينية إلى معاينةٍ مفادها أن العنف في سوريا ليس من صنع نظام بشار الأسد فقط، كما تعتبر أنّ الجماعات المسلحة، بدعم من الدول الأجنبية، مسؤولة هي الأخرى عن هذه الأزمة. أما فيما يتعلق بالمعارضة السورية، فالصين تراها منقسمة

70. CNUCED, « Rapport 2014 sur l'Investissement dans le monde », New-York et Genève, 2014, 47 pages.

71. Pierrefiche Margaux, « La stratégie chinoise du collier de perles » : menaces, mythe ou prophétie auto-réaliste ? CESM, Paris 1 Panthéon-Sorbonne, 2012-2013, 16 pages.

72. Alternatives Internationales, trimestriel, n° 68, septembre 2015, p. 34.

ومحدودة الآفاق. إنّ التدخّل في الشؤون الداخلية لبلد ما هو عمل خطير يتنافى مع القانون الدولي، ويمسّ مبدأً غير قابل للتصرف، ألا وهو مبدأ سيادة الدولة.

وهذا تسليمٌ مُضمَر من قِبل السياسة الخارجية الصينية التي تتمثل أهدافها في ما يلي : استراتيجية دولية تعمل على تعزيز التطور الاقتصادي والتنمية الداخلية في الصين. سياسة إقليمية تضمن الاستقرار المستدام والتعاون مع جيرانها المتاخمين لأراضيها. توظيف « القوة الناعمة » على الصعيد الدولي. الحفاظ على المواقع الاستراتيجية في بلدان عدة مثل السودان وجنوب السودان وإيران وسوريا ونيجيريا التي تزوّدها بالنفط والغاز. وأخيرا، صيانة التعددية التي تسمح بالمداولات الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة، ومؤتمرات القمّة العالمية لرؤساء الدول والحكومات (رابطة الآسيان *(ASEAN)* مجموعة العشرين (G20) قمة إفريقيا-الصين، الصين-العالم العربي، وقمم الدول الناشئة).

وتحرص الصين باستمرار على تذكير الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن الأزمة السورية الشائكة ما هي إلا بداية لعملية، قد تجذب إيران ودولا أخرى في المنطقة نحو نِزاعات ذات عواقب لا تُقدَّر ولا تُحصى، من شأنها هدم السلام العالمي.

فهل يمكن للثنائي الروسي-الصيني أن يلعب دور الموازنة إزاء سياسة الهيمنة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها في جميع أنحاء العالم ؟ هل ستجد العلاقات الدولية التوازن الضروري لتسوية النزاعات الراهنة والمستقبلية ؟

لقد سلّطت أزمات الدول العربية، وخاصة النزاع السوري، الضوء على حتمية البحث عن سياسة دولية جديدة، تدعو إلى التعاون بين الدول واللجوء إلى حلول سلمية في تسوية النزاعات. إن لدى القوة الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، والسياسة الخارجية الصينية القدرة اللازمة لبلورة مقاربة جديدة تسمح بمعالجة الأزمات الدولية، وإنشاء بنية دولية جديدة بمعية دول أخرى، شريطة ألّا تقود هذه الأخيرة إغراءات ممارسة الهيمنة.

الجزء الخامس

الجيوسياسية والمقاربة الاستشرافية :
تحديات القرن الحادي والعشرين

شهد العقد الأخير من القرن العشرين نهاية نظام القطبين، مما أدّى إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية.[1] لقد أعيد تركيب الخارطة الجيوسياسية لأوروبا بطريقة سلمية، ما عدا في منطقة البلقان، وانسلخت الجمهوريات الديمقراطية السابقة من أوروبا الشرقية عن السيطرة السوفياتية وانضمّت سياسيا واقتصاديا لأوروبا الغربية. منذ ذلك الوقت، باتت هذه الأخيرة تواجه ديناميكية جديدة تتطلب رؤية جيوسياسية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار إعادة التوازن مع روسيا والولايات المتحدة وباقي دول العالم.

لقد أثّر انهيار الاشتراكية السوفياتية على النماذج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في جميع البلدان تقريبا، التي اختارت التخطيط المركزي ونظام المركزية الديمقراطية. إنّ الفترات الانتقالية للمرور من نظام سياسي استبدادي، ومن نموذج اقتصادي مركزي نحو الديمقراطية التعددية واقتصاد السوق لقيت قدرا معيّنا من النجاح في العديد من البلدان وفي جميع القارات. وبالتالي، يبدو أنّ الولايات المتحدة وجدت في هذه التغييرات تعزيزا لمكانتها كقوة مهيمنة عالميا. في هذا السياق، أعلن فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama - 1952) أحد كبار منظّري تيار المحافظين الجدد في كتابه « نهاية التاريخ والإنسان الأخير » أنّ الانتصار النهائي سيكون للديمقراطيات الغربية والرأسمالية الليبرالية، وبالتالي لعولمة الديمقراطية الليبرالية التي ستؤدّي لا محالة إلى السلام العالمي : « إن الديمقراطية الليبرالية الغربية تشكل نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية، والشكل النهائي لكل حكم بشري »[2]. غير أنّ الأوضاع التي آل لها القرن الحادي والعشرون مثل الأزمات المالية والإرهاب الدولي وحروب الغرب في الشرق الأوسط والأنظمة الدكتاتورية في عدة دول، كذّبت تنبؤات فوكوياما فيما يتعلق بالاستقرار العالمي تحت هيمنة النموذج الغربي للمجتمع.

---

1. Abdelaziz Djerad (sous la direction de), *Une décennie de relations internationales*, ENA, Alger, 2001, 300 pages.

2. Francis Fukuyama, *La fin de l'histoire et le dernier homme*, Flammarion, Paris, 1992, p. 3.

فهل سيتمّ إبعاد خطر الحرب النووية التي تخيّم على الجنس البشري نهائيا ؟ وهل ستنتهي الصراعات ؟ وهل ستتلاشى الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ؟ هذه الأسئلة، وغيرها كثير، لا تزال تؤرّق العالم من خلال حوارات وتحليلات الخبراء في هذه العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. فمن خلال التسلسل الزمني تُظهر قراءة الأحداث أنّ التهديدات ضدّ السلام العالمي لا تزال قائمة، وأنّ الأوضاع الجيوسياسية الجديدة خلقت تحديات ومعالم رئيسية، من أهمها :

- تفاقم الفجوة بين الشمال والجنوب على الصعيد العالمي من جراء العولمة.
- تشكيل ندرة الموارد الطبيعية والطاقة لمصادر نزاعات تهز العالم.
- تهديد مستقبل كوكب الأرض من جراء الأزمة البيئية.
- استمرار الصراعات للعقود المقبلة كتوجّه حتمي بعواقب وخيمة.

العولمة وعدم التوازن شمال-جنوب

إن العولمة تتمثل بادئ بدء في التعاون الاقتصادي للدول وفي التبادل الحر من حيث التجارة في السلع والترابط بين الأشخاص والمجتمعات. وقد عرّف سيرج سور (Serge Sur - 1944) العولمة على أنها « علاقة ترابط واعتماد متبادل بين المجتمعات، وتقريب لأنماط الحياة، وتعميم للقضايا الدولية وإيجاد حلول فعّالة *[...]* تطالب دوائر الاختصاص السلطات العامة أن تنزاح ظاهريا أمام قوى السوق وبصفة أوسع أمام المجتمع المدني، وبازدهار السوق بعد انهيار الشيوعية وأيديولوجيات العالم الثالث. كان على العولمة أن تجلب التناغم والنمو والتنمية، بعد أن قطعت عهدا بفتح فترة طويلة للسلام وإغلاق أبواب الحروب التي فتحتها الصراعات الكبرى في القرن العشرين بصفة نهائية »[3]. غير أنّ هذا التعريف المتفائل للعولمة، أين « تحلّ الرؤية المتناغمة للمجتمع العالمي محلّ رؤية استراتيجية » لم تتحقق تماما. ويرى جورج قرم (George Corm - 1940) العولمة على أنها « بروز سلطة مطلقة، ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، تعتمد على بيروقراطية عالمية واسعة »[4]. لقد شهد العقدان الماضيان، بالتأكيد، تقدُّما في مجالات الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصالات. إنّ ثورة الأنترنت « لم تسارع ولم تضاعف ولم تغيّر الاتصالات الخاصة فحسب، بل قلبت جلّ النشاط الاقتصادي بجميع أبعاده. لقد طورت الأنترنت النمو الاقتصادي الذي تحرّكه حاليا التجارة الدولية »[5]. غير أنّ هذا التقدم لم يسمح بتقليص فارق التنمية

3. Serge Sur, *Les aventures de la mondialisation (les relations internationales du XXI^e siècle)*, La documentation française, Paris, 2014, p. 5.

4. George Corm, *Le nouveau gouvernement du monde*, La Découverte, Paris, 2013, p. 11.

5. *Ibid.*, p. 7.

بين الشمال والجنوب، فلا يمكن أن تكون الصحون الهوائية لبثّ الإرسال من فوق أسطح المنازل بالأحياء القصديرية الفقيرة في الدار البيضاء، وفي أحياء الفافيلاس الفقيرة في البرازيل، أو في القرى الإفريقية مؤشرات موثوقة لقياس مستوى المعيشة لسكان هذه الدول. كما أن مقاهي الأنترنت والهواتف النقالة تسمح للشباب الإفريقي بالولوج إلى الشبكات المعلوماتية، ولكن حتى في هذا المجال يظلّ عدم التوازن صادما ويشكل عاملا مفاقما للهوة، حيث أن 3 ملايين من الأفارقة فقط يستخدمون الأنترنت، أي ما يعادل عدد مستخدمي الأنترنت بمدينة نيويورك. كما أنّ التقدم التكنولوجي لا يمنع الشباب الأفارقة من محاولة عبور البحر الأبيض المتوسط على حساب حياتهم. واليوم، تضعنا العولمة أمام تهديدات جديدة مثل الحروب السيبرانية، إذ يمكن لقراصنة الحاسوب أو الهاكرز، أو الدول أن يشنوا هجمات اختراق لأجهزة الكمبيوتر، فيشلوا النظام المالي للبنوك، أو يوجهوا ضربة قاضية لاقتصاد وأمن الدولة. في عام 2010 تمّ اكتشاف الفيروس الإسرائيلي « Stuxnet » الذي قام بتخريب برامج أجهزة الكمبيوتر في محطة الطاقة النووية في بوشهر الإيرانية. وهزت العالم « قضية سنودن » عام 2013، حيث قام إدوارد سنودن، موظف بوكالة الأمن القومي (NSA)، بتسريب المعلومات الاستخبارية الأمريكية وكشف عن برنامج تجسسي شامل قامت به الحكومتان الأميركية والبريطانية. وفي عام 2014، وقع هجوم من قبل قراصنة المعلوماتية ضد شركة سوني بيكتشرز. هذه كلها أمثلة مخيفة عن وجود تهديد للأمن العالمي. لقد أصبحت جيوسياسية الفضاء الإلكتروني واقعا، وأضحت العديد من الدول والقوى تسعى إلى وضع نظام أمن سيبراني لحماية شبكاتها، والهجوم على خصومها إذا استلزم الأمر ذلك. ويُعنَى الأمن السيبراني بـ « الاستخدامات الدفاعية والهجومية للنُّظُم المعلوماتية التي تُغرِق الآن كل مؤسساتنا الحديثة مثل "الحاويات" أو بعبارة أخرى، الوسائل التقنية مثل الحاسوب والهاتف وشبكات الأقمار الصناعية *[...]* التي تُستخدَم لتبادل البيانات والتي يمكن أن تكون عرضة لعمليات جوسسة، وتخريب أو تعليق أو إيقاف عن العمل. كما يمكن التعرض للمحتوى، أي كل المعلومات المتداولة أو المخزّنة على الوسائل الإلكترونية والرقمية *(*المواقع وقواعد البيانات والرسائل والاتصالات الإلكترونية *[...]*. ويتمثل الأمن السيبراني في حماية الأجهزة المعلوماتية وكذا القيام بهجمات عليها، أي أنه يخوض حربا من أجل المعلومة أو ضدها، لرصد الأجهزة أو فرض السيطرة عليها. كما يُعنى أيضا بجمع المعلومات المتوفرة على شبكة الإنترنت *(*حرب المعلومات*)*، التي من شأنها أن تفضي إلى تدمير سمعة ما، وإلى سرقة بيانات حسّاسة، وإلى القيام بأعمال قرصنة معلوماتية وغيرها من الأفعال الأخرى المتمثلة في حملات الاغتياب والشتم... »[6].

6. Nicolas Arpagian, *La cybersécurité*, Puf, Paris, Que sais-je ?, 2015, pp. 7-8.

على الصعيد السياسي، تُعتبَر العولمة انتصارا لليبرالية والديمقراطية، فهي بمثابة « تسريع في حركة تغريبٍ للعالم »[7]. بَيْدَ أنّ هذا الادّعاء يتعارض مع تطوّر الأنظمة السياسية الذي تعيشه معظم دول العالم الثالث منذ أكثر من عشر سنوات، وخصوصا الدول العربية المُطِلّة على الساحل الجنوبي لحوض البحر الأبيض المتوسط التي لا تزال تحت وطأة الأنظمة الاستبدادية. فالربيع العربي أدّى إلى انهيار مجتمعات شتى وإلى بروز أيديولوجيات دكتاتورية تستخدم تكنولوجيات اتصال حديثة وأسلحة متطوّرة لإرهاب السكان المدنيين، وتهديد الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي.

في الواقع، خلقت وعززت العولمة أزمات متعددة الأبعاد. فمِن حيث التمويل الدولي نجد أنّ « تجاوزات البنوك وصناديق الاستثمار الخاصة، وإدمانهم على المضاربة قد ابتعدت عن تمويل الاقتصاد الحقيقي من جراء إنشاء فقاعات ائتمانية دون ضمانات حقيقية *[...]* فقد تمّت خصخصة المال العام، وتأميم الديون الخاصة على حساب دافعي الضرائب. أضف إلى ذلك الركود الاقتصادي أو تباطؤ النمو الذي تسببه هشاشة البنوك واستنزاف مواردها. إنّ النظام المصرفي الدولي يعكس صورةً لقصرٍ من ورق، حيث أنه مشكلة بدلا من أن يكون حلا. كما أنّ العولمة أصبحت، بالمناسبةٍ، عولمةً للأزمات ليس غير، وبات أصحاب البنوك والمضاربون بمثابة أسلحة دمار شامل في زمن السِّلم، أو بتعبير آخر، أصبحوا بمثابة "مطرقة دون سيد" »[8].

إنّ الأزمة المالية لعام 2008 تترجم بحق هذه العولمة الجامحة التي تحلل المجتمعات، وتصيب الدول بالوهن وتزيد من تفاقم الهوّة الكائنة بين الدول الغنية والفقيرة. في هذا السياق كتب جورج قرم : « إنه من الضروري الإشارة، بعيدا عن أي اعتبارٍ معنوي وأخلاقي يتعلق بالعدالة في عملية توزيع العائدات على الصعيد العالمي، وكذا داخل أراضي كل دولة حاكمة، إلى انهيار التماسك والتلاحم في الفضاءات الاقتصادية التي تضم مختلف المجتمعات التي تعيش على هذا الكوكب. إنّ انهيار تماسك البنيات الاجتماعية والاقتصادية هذا، ليس بجديد، إنما يستمدّ أصوله من عملية قديمة استهدفت تدمير المجتمعات، بدأت في القرن السادس عشر مع غزو الأمريكتين واستمرت مع الاستعمار الأوروبي لإفريقيا ومناطق كبيرة في قارة آسيا وأستراليا »[9].

وتسمح سهولة اختراق الحدود بانتشار الجريمة المنظمة *(*الجريمة المنظمة العابرة للحدود*)*. لقد عرفت تجارة المخدرات نموا مهولا. تُعتبر هذه الظاهرة الإجرامية والاقتصادية المصدر الرئيسي للأموال القذرة في العالم. وقد قدّرت مداخيل تجارة

7. George Corm, *Op. cit.*, p. 7.

8. *Ibid.*, p. 10.

9. *Ibid.*, p. 7.

المخدرات بـ 700 مليار سنويا، أي أكثر من إيرادات منظمة الأوبك، وعشرة أضعاف عائدات المتاجرة بالأسلحة. ويرتبط تهريب المخدرات وشراء الأسلحة بشكل وثيق مع تبييض الأموال، حيث تبلغ القيمة المالية من خلال هذه العملية 1000 مليار دولار سنويا حسب قرارات صندوق النقد الدولي »[10]. فالصراعات في أمريكا الجنوبية (كولومبيا) وآسيا الوسطى (أفغانستان) وإفريقيا (ليبيريا ونيجيريا) والشرق الأوسط ومنطقة الساحل كلها تعتمد على الاتجار بالمخدرات.

وهكذا، سمحت العولمة بتفشي الجريمة المنظمة، المحمية والـمُحكمة للغاية، إذ غالبا ما يكون أربابها على اتصال مع مؤسسات الدولة، مما يجعلهم، في كثير من الأحيان، قادرين على توقع ردود فعل الدول. كما أن هنالك مناطق بأكملها تحت سيطرة الجماعات الإرهابية (داعش في سوريا والعراق، وتنظيم القاعدة بالمغرب العربي والساحل، وبوكو حرام في نيجيريا والكاميرون). إنّ المخدرات وتبييض الأموال والفساد والإرهاب ظواهر مترابطة بعضها ببعض، تضعف الأفراد وتشل تنمية الشعوب وتوهن الدول، وهي تشكل بالتالي تحديا كبيرا لهذا القرن.

وتعكس الأرقام التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) عدم المساواة بين الشمال والجنوب، وأصبحت الفجوة الفاصلة بين شعوب العالم تتزايد على نحو مثير. ففي عام 2013 بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المدقع 842 مليونا، من بينهم 223 مليونا في إفريقيا و642 مليونا في منطقة آسيا والمحيط الهادي و53 مليونا في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي و42 مليونا في العالم العربي و15 مليونا في البلدان المتقدمة. وسيبلغ عدد سكان الأرض 9.1 مليارات سنة 2050. كما سيزيد عدد سكان العالم بنسبة 2.5 مليار وسيتمركز معظم هذا النمو في الدول النامية[11]. لقد تطلّب هذا الوضع زيادة في الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 50٪ في خضم أربعين عاما.

هنالك عدة أسباب تفسر هذا التدهور، يمكن تلخيصها في ما يلي : الظروف المناخية غير الملائمة (الجفاف والفيضانات وتراجع المساحات الغابية وضعف المحاصيل وارتفاع المواد الغذائية)، والأمراض الـمهلكة لسكان المناطق الريفية، الحروب الأهلية والصراعات بين الدول والخيارات السيئة في مجال السياسات الزراعية. كما أدّى فتح الحدود الجمركية على السلع الأجنبية بدون قيود في كثير من البلدان النامية إلى القضاء على المنتجات المحلية من جراء استيراد الفواكه والخضروات من الخارج. وبالتالي،

10. Jean Ziegler, *Les seigneurs de crime, les nouvelles mafias contre la démocratie*, le Seuil, Paris, 2007. Jean-François Gayraud et François Thual, *Géostratégie du crime*, Odile Jacob, Paris, 2012.

11. www. Données Banque mondiale.

فإنّ مشروع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو FAO)، التي تعتزم القضاء على الجوع في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2025، وَهْمٌ إذا تمعّنّا في البيانات الحالية وفي قلّة الموارد المالية المحشودة[12]. ويُعدّ الجوع، بغضّ النظر عن البُعد الجيوسياسي الذي لا يمكن إنكاره، من أسوء الانتهاكات ضدّ كرامة الإنسان. في هذا المضمار، نشير إلى المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 التي تنص على حق كل شخص في التغذية، بما في ذلك ضمان الملبس والمسكن والعناية الطبية.

فيما يتعلق بعدم المساواة في المداخيل والثروة النقدية، يوجد 1.2 مليار شخص يعيشون بمبلغ أقل من 1 دولار في اليوم ويعيش 2.2 مليار شخص في حالة فقر مدقع. كما تشير الإحصائيات إلى أن 162 مليون طفل كان يعاني من نقص الغذاء عام 2010، وتوفيت حوالي 300 000 امرأة أثناء فترة الحمل أو حين الولادة عام 2012 وقُدّر عدد الأطفال غير المتمدرسين بـ 58 مليون طفل، و2.5 مليار شخص حول العالم لا تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي و1 مليار شخص يقضون حاجاتهم في العراء. إضافة إلى ذلك، 25 ٪ فقط من سكان إفريقيا مزودون بالكهرباء. فيما يخص فرص العمل، 56 ٪ من إجمالي مناصب الشغل في المناطق النامية مؤقتة مقابل 10٪ فقط في المناطق المتقدمة. وأخيرا، كشفت إحصائيات عام 2013 أنّ هنالك كل يوم 32 000 شخص يهجرون ديارهم بسبب الصراعات[13].

أما على صعيد الأبحاث، فنجد أنّ دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التي يبلغ عددها 34، وتشكل 19 ٪ من سكان العالم تنفق 520 مليارا في مجال البحث والتطوير، أي ما يمثل أكثر من مجموع عائدات المنتوجات الاقتصادية لثلاثين (30) من أفقر الدول في العالم[14].

ويشكل عدم المساواة بين الشمال والجنوب مشكلة أساسية على صعيد الإدارة العالمية. إنّ العولمة تضعف دول الجنوب وتؤكد تبعيتهم واعتمادهم على الدول المتقدمة، ويميّز الفساد في جميع أنحاء العالم الإدارة السيئة للعلاقات الاقتصادية والتجارية التي تضع الدول والشركات الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات داخل نمط غير متماثل من جهة القانون. فالفساد لا يعني استفادة المرء من منصبه لاختلاس المال العام بُغية تحقيق مكاسب شخصية فحسب، بل يكمن أيضا في فعل تنصيب الرشوة كنموذج تسييرٍ لدولة بأكملها ؛ وهذا، ما يجعل منه تهديدا حقيقيا لأمن وتماسك

12. Rapport de la FAO, 36e session, 16 novembre 2009, in www.fao.org.

13. Rapport PNUD, « Objectifs du Millénaire pour le développement 2014 », Nations unies, New York.

14. Rapport de l'OCDE 2015 in www.oecd.org.

مؤسسات الدولة إذ يشكل ارتباط شبكات الفساد والقوى السياسية خطرا أساسيا على استقرار البلاد. أما على الصعيد الدولي، فالفساد يخلق علاقات تبعية وهيمنة بين الدول الراشية والدول المرتشية. ففي إفريقيا وأجزاء أخرى من العالم يفقد القادة السياسيون الذين يحصلون على منافع مالية ومادية مقابل عمولات (حسابات مصرفية، ومساكن في أوروبا) القدرة على صنع القرار، وبالتالي يضعون بلدانهم في حالة ضعف وإذعان إزاء القوى الأجنبية.

إن الفساد الذي ينتج عنه تبييض الأموال يحتلّ الصدارة في الجريمة المنظمة ويمثل تهديدا حقيقيا للسلام الدولي. في مقدمة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، حرص الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان (1938) على التأكيد على العديد من الآثار الوخيمة لهذه الظاهرة الخطيرة، حيث قال : « الفساد وباء غادِر يترتب عنه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات. فهو يقوّض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة، ويسمح بازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب، وغير ذلك من التهديدات إزاء الأمن البشري. لقد تفشت هذه الظاهرة في بلدان عدة، كبيرة وصغيرة، غنية وفقيرة. إلّا أنّ الفساد كان أكثر تدميرًا وتخريبًا في بلدان العالم النامي. إنهم الفقراء الذين يعانون أكثر من الفساد، لأنه حيثما وُجد، ينهب الأموالَ المخصصة لتحقيق التنمية، مما يقوض من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ويفشي الظلم الاجتماعي وعدم المساواة، ويثبط المستثمرين والجهات المانحة الأجنبية. إنّ الفساد هو السبب الرئيسي لضعف الأداء الاقتصادي، وهو عقبة أمام التنمية والتخفيف من حدة الفقر »[15].

تُعتبر الديون بمختلف أنواعها (الدَّين العام والدَّين الخارجي والدَّين الخاص) عنصرا آخر لعدم المساواة في العلاقات الدولية. لقد أثبت النظام الاقتصادي العالمي اليوم عدم قدرته على إقامة التوازن بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وعلى ضمان أبسط الحقوق الأساسية لمليارات الأشخاص. إن ميكانزمات الاستدانة التي تتّبعها المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس) تُلحق أضرارا بالعديد من الدول ؛ لأنّ أزمة المديونية قد تكون بمثابة دوّامة جهنمية. إنّ فخ المديونية يشلّ اقتصاد دول الجنوب الذي يكون في الأصل هشّا، ويدفع بهذه الدول للخضوع إلى إجراءات جذرية تدخل في إطار التعديل الهيكلي، تكمن في « تقليص دور

15. Résolution 58/4 de l'Assemblée Générale du 3 octobre 2003, Nations unies, New York, 2004.

القطاع العام في الاقتصاد، وخفض الإنفاق الاجتماعي، والخصخصة، والإصلاح الضريبي، ورفع القيود عن سوق العمل، والتخلي عن المظاهر الأساسية للسيادة، وإزالة الرقابة على الصرف، وتحفيز المدخرات عبر الرسملة، وتحرير التجارة، وتشجيع الاستثمار عن طريق شراء الأسهم وبيعها »[16]. إنّ دوّامة المديونية تمثل جزءا من نظام أكثر شمولا، جائر وغير متكافئ بين الشمال والجنوب، كما يبرزه الفرق الكائن بين الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة[17]. لقد بلغ عدد سكان العالم 7.02 مليار نسمة سنة 2013، من بينهم 82 ٪ من السكان يعيشون في البلدان النامية بناتج محلي إجمالي يبلغ 32 ٪ أي ما يُقدّر بـ 3840 دولار. أما فيما يخص سكان البلدان المتقدمة، فهم يمثلون 18 ٪ من سكان العالم بناتج محلي إجمالي بلغ 68 ٪ أي ما يقدر بـ 37157 دولار. يشكل منطق المديونية الهيكلية سببا من أسباب التوتر والصراع الاجتماعي داخل الدول، باعتبار « نظام الدَّين » يخلق « نظام التبعية » إزاء مؤسسة التمويل الدولية، وبالتالي تفقد الدول سيطرتها على ثرواتها، وكذا حريتها في صنع القرار السياسي.

رهانات الموارد الطبيعية والطاقة

كانت ومازالت الموارد الطبيعية والطاقة موضع تنافس وصراع على مر التاريخ، فقد غيّر الماء والذهب والخشب والفحم والحديد والنفط واليورانيوم والغاز الطبيعي سلوك الإنسان تغييرا جذريا منذ اكتشافهم واستغلالهم ومعالجتهم. لقد مكّنت الإنسان من الارتقاء إلى نوعية حياة أفضل، وإنشاء تنظيم اقتصادي واجتماعي يزداد تعقيدا يوما بعد يوم، فبفضل مورد أو آخر، برزت دول قومية وحضارات. فلولا وجود النيل لما كانت هنالك مصر، ولولا الذهب لما أصبحت جنوب إفريقيا قوة إقليمية.

لقد حقّق الاتحاد الأوروبي اندماجه بفضل صناعات الحديد والفولاذ. ويمثل النفط طاقة القرن العشرين، وهو مصدر حيوي في الاقتصاد العالمي، ومصدر عيش للكثير من الدول. أما اليورانيوم، فيجسد عاملا للسلطة المدنية والعسكرية. غير أن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والطاقة لأكثر من قرن من قِبل الدول والشركات المتعددة الجنسيات أصبح يشكل رهانا رئيسيا في العلاقات الدولية. لذا، بات من الضروري اعتماد جيوسياسية تُعنى بالموارد بطريقة واضحة وحاسمة.

16. Pierre Gottiniaux et autres, *Les chiffres de la dette 2015*, CADTM (Comité pour l'annulation de la dette du Tiers-Monde), www.cadtm.org.

17. Source www.data Bank. Banque mondiale.org.

أ) المياه : هل هي مصدر لنزاعات مستقبلية ؟

في الوقت الذي تناولت فيه قمة كوبنهاغن سنة 1993، ومؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ سنة 2015 قضية الاحتباس الحراري وآثاره على مستقبل الكوكب الأزرق، وفي الوقت الذي لا يزال فيه الملايين من الناس يعانون من نقص التغذية أو يموتون عطشا وجوعا، بات من المهم رفع قضية المياه باعتبارها رهانا استراتيجيا في العلاقات الدولية الراهنة والمستقبلية.

يغطي الماء 70 ٪ من مساحة الأرض، أي ما يُقدّر بـ 1400مليار كم^3، 98 ٪ من هذا الحجم يحتوي على نسبة عالية من الملح، وبالتالي لا يمكن استخدام هذه المياه للشرب أوالري أو الصناعة. يوجد احتياطي المياه العذبة على مستوى القمم الجليدية في كلا القطبين، الشمالي والجنوبي، وبالأنهار الجليدية وفي المياه الجوفية والمياه السطحية المتمثلة في البحيرات والأنهار، بَيْدَ أن هذه الأخيرة لا تمثل إلا 0.01 ٪ فقط بالنسبة للمجموع. ويقدر تدفق المياه القارية (المياه السطحية والجوفية) بـ 40 400 مليار متر^3 سنويا، موزعة بشكل غير متساوٍ وغير منتظم في الزمن[18].

يشكل الماء قضية معقدة وحساسة، فهو مورد طبيعي ضروري لحياة الإنسان من جهة، وعنصر يمثل النظام الإيكولوجي من جهة أخرى، ويتم استخدامه في مجال التغذية وفي الزراعة والصناعة، وفي التخلص من النفايات، وفي عمليات التبريد، وفي إنتاج الطاقة. تسجل الإحصائيات أنّ 8 ٪ من مياه العالم فقط، تُستخدم للاستعمال المنزلي، بينما يعتمد الري على نسبة 70 ٪ منها.

إنّ النمو الديمغرافي وزيادة الاستهلاك العالمي، خاصة في البلدان الغنية، والتغير المناخي، ظواهر تهدد المياه التي أصبحت بمثابة قضية ورهان اقتصادي وسياسي يشغل السياسات الوطنية والدولية، مما أدّى إلى بروز منظور آخر، يدعى بـ : الهيدروسياسة، أو السياسة المائيـة.

لقد كان الماء منذ عهود، وفي معظم الأحيان، مصدر نزاعات بين الشعوب من جراء التوزيع غير المتكافئ أو عدم توافر الموارد. وتستمد هذه الأزمات والصراعات أصولها في كون اشتراك عدة دول العنصر المائي في شكل أحواض أو بحيرات أو أنهار، وبسبب عدم وجود قانون دولي حقيقي يُعنى بالمياه. ففي مجال القانون الدولي، لا يوجد نظام موحد ينظم تقاسم مياه الأنهار والمياه الجوفية بين الدول، وحتى اتفاقيات الأمم المتحدة العديدة التي تتعامل مع قضية المياه مثل « اتفاقية استخدام المجاري المائية

18. Rapport de la COP21 (convention-cadre sur les changements climatiques), Paris, 30 novembre-11 décembre 2015, Nations unies.

الدولية في الأغراض غير الملاحية »، التي تم إبرامها في 21 ماي 1997، والتي لم تدخل حيّز التطبيق إلّا بعد 17 سنة، في 17 أوت 2014، تؤكد صعوبة إبرام اتفاقيات دولية تنظم تعاونا حقيقيا بشأن استخدام المياه.

إنّ احتمال ظهور صراعات في ما يسمى بـ « water stress zone » أي « مناطق خاضعة للإجهاد المائي » مرتبط بعوامل متعددة، يتمّ تصنيفها حسب القارات. ففي الشرق الأوسط لا تزال ندرة الماء الشغل الشاغل للمنطقة، بينما تجسد وفرة المياه في إفريقيا الاستوائية المشكل الأساسي. في الهند وبنغلاديش ومصر تتناسب ندرة الموارد الهيدروليكية مع وتيرة النمو الديمغرافي المرتفع، بينما ترتبط النزاعات حول المجاري المائية بين باكستان والهند بالخصومات العِرقية أو الدينية ارتباطا وثيقا. كما تلقي الفوارق الكائنة على مستوى التنمية والتطور بين الولايات المتحدة والمكسيك كل ثقلها على مسألة تقاسم مياه نهر ريو غراندي والمياه الجوفية المشتركة. أما فيما يتعلق بإسرائيل، فتجدر الإشارة إلى تفوقها العسكري في الشرق الأوسط، الذي يسمح لها بمواصلة السيطرة على مناطق استراتيجية وكذا الهيمنة على نهر الأردن وروافده التي تمر بسوريا ولبنان وفلسطين والأردن[19]. لقد سمح إصدار قانون ضمّ الجولان والأراضي الفلسطينية خلال حرب 1967 لإسرائيل بالسيطرة على جميع الموارد المائية في حوض نهر الأردن، من خلال استهلاكها لـ 2 مليار متر^3 من المياه سنويا، ينبع الثلث الأول من هذه المياه من بحيرة طبريا، والثلث الثاني من الضفة الغربية، والثالث من قطاع غزة، بينما يستهلك الفلسطينيون 20 ٪ فقط من مياه المنطقة[20].

لقد بات من المرجّح، أن تدور الصراعات في المسقبل حول المياه، لا سيما في بعض المناطق الحساسة مثل منطقة الشرق الأوسط التي تعيش اليوم على وقع نزاعات تتعلق بالنفط. إنّ حوض النيل منطقة حساسة جدا هو الآخر، فليس من المستبعد أن تنشأ هناك أزمة كبيرة في أي وقت، بسبب التوترات المستمرة بين دول المنطقة (إثيوبيا والسودان ومصر) التي تتقاسم مياه النيل منذ آلاف السنين. فعلى وجه الحصر، يعيش 85 مليون مصري من الموارد المائية لنهر النيل، بينما تُعَدّ إثيوبيا منطقة جرداء بعض الشيء، رغم أنها المنبع الرئيسي لنهر النيل. غير أنها لن تستطيع الاستفادة من هذه الثروة إلا من خلال تشييد سد، وهذا أمر قد يزعج مصر كثيرا وسيكون بالتأكيد سببا في ردة فعل خطيرة، كون مثل هذه المنشآت سيحدّ بشكل كبير من كمية المياه

19. Sur les enjeux de l'eau, voir Sophie Chautard, *Comprendre la géopolitique*, *Op. cit.*, p. 67 et suivantes.

20. Vincent Thébault (sous la direction de), *Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient*, Paris, Nathan, 2006, p. 293 et suivantes.

المتدفقة في النهر. أما بالنسبة للعلاقات السودانية المصرية، فهي تتوقف على العلاقات الدبلوماسية الدائمة بين البلدين حول نهر النيل.

فيما يتعلق بحوض نهريْ دجلة والفرات، فهو يضم دول العراق وسوريا ولبنان وتركيا. وتتزعم تركيا قيادة سياسية إقليمية حول مسألة تقاسم المياه، باعتبارها أكبر خزان لمياه الشرق الأوسط. وقد أثار مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) عام 2015، وبناء سد « أتاتورك » عام 1990 على الأراضي التركية توتّرات مع سوريا والعراق. أما في أوروبا وفي منطقة البلقان تحديدا، فقد أفضى تفكك يوغوسلافيا إلى نشوب نزاعات بسبب تضارب المصالح، لم تُحَلّ إلى حدّ اليوم، بشأن الأحواض المشتركة بين البوسنة والهرسك ومقدونيا وصربيا وكرواتيا وسلوفينيا. كما أدّى بناء سدّ ومحطة للطاقة الكهرومائية إلى نزاع بين المجر وسلوفاكيا. وخلق انهيار الاتحاد السوفياتي أزمة حول حوض سير داريا وآمو داريا، وهما نهران ينبعان من جبال تيان شان شرقا بجنوب هضبة بامير، ويصبان في بحر آرال الواقع بين دولتي كازاخستان وأوزبكستان. كما يعتبر انكماش بحر آرال واحدة من أكبر الكوارث البيئية التي تسبَّب بها الإنسان في القرن العشرين. ويُعدّ المغرب العربي واحدة من المناطق التي تعاني من ندرة المياه، إذ يُقدّر نقص المياه بالنسبة للفرد الواحد بـ 1000 متر^3 سنويا، ويتراوح الإجهاد المائي من 1000 إلى 1700 متر^3 بالنسبة للفرد الواحد سنويا. وقد يمثل استغلال المياه الجوفية في أعماق الصحراء الشاسعة مصدرا لأزمات بين الجزائر وليبيا وتونس، باعتبارها تتشارك طبقة مياه جوفية كبيرة، لا سيما وأن احتمالات تلويث هذه المياه الجوفية عن طريق استغلال الغاز الصخري من قبل الجزائر في المستقبل، شيء وارد[21]. هذه الحالات، وغيرها، تكشف عن أن الماء، كمورد ومصدر من مصادر الطاقة يقع في قلب التحديات الجيوسياسية لهذا القرن.

ب) النفط : جيوسياسية الدورة النهائية

لا يزال النفط في بداية هذا القرن مصدر الطاقة الأول، إذا نظرنا إلى نسبة الاستهلاك العالمي التي تبلغ 35 ٪. وستغطي نسبة استهلاك النفط والغاز سنة 2030، 60 ٪ من الاحتياجات للطاقة التجارية.

لقد كان النفط في الثلاثينات يمثل شأنا من الشؤون الداخلية للدول الاستعمارية تقوم باستغلاله وتسويقه حسب إرادتها. لكن، وبمجرد أن حصلت الدول المنتجة للنفط على استقلالها، راحت تطالب بحقها في الحصول على جزء من هذه الثروة والمشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة باستغلال وإنتاج واستهلاك النفط. لقد ظهر نظام السياسة النفطية الدولي، كما تمّ وضع الدول المنتجة والدول المستوردة وشركات

21. www.courrier international.com.

النفط تحت المنافسة بتدخل من شركات النفط متعددة الجنسيات باعتبارها لاعبا رئيسيا. وهنا تبرز الصلة الوثيقة الرابطة بين الجيوسياسية والنفط بوضوح.

يُعدّ بروز منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبيك OPEC) نقطة حاسمة في مجال الاعتماد المتبادل ما بين شركات النفط في العالم. وقد تمّ إنشاؤها سنة 1960 من طرف الدول النامية في سياق الحرب الباردة واستقلال دول الجنوب بهدف تحقيق توازن القوى في شركات النفط وإعادة تقييم أسعار النفط الخام. تضمّ المنظمة حاليا اثنتي عشر دولة، تسيطر على 43 ٪ من الإنتاج العالمي ولديها احتياطات تمثل ثلاثة أرباع نفط العالم. ولقد عُقد اجتماع فيينا بالنمسا لتنظيم سوق النفط بهدف حماية مصالح كل بلد داخل المنظمة من ناحية، وتنظيم العلاقات بين الدول المنتجة الأخرى غير الأعضاء والدول المستهلكة، من ناحية أخرى. وقد عرفت أسعار النفط تدهورا عنيفا، حين انخفض سعر البرميل بأكثر من 100 دولار خلال سنة 2010 إلى 40 و50 دولار خلال سنة 2015، ليصل إلى 33 دولار في جانفي 2016 وقريب من 60 دولار في 2017. في ظل هذه الظروف قررت منظمة الأوبك إبقاء نسبة إنتاج لا تتجاوز 30 مليون برميل يوميا لتجنب انخفاض آخر للأسعار. وتجدر الإشارة هنا، إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج التي تلعب دورا مهما في اتخاذ القرار ضمن المنظمات البترولية[22].

يُعدّ الشرق الأوسط أغنى منطقة منتجة للنفط في العالم، على الرغم من عدم الاستقرار المزمن بسبب ديمومة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ 60 عاما، وزعزعة الاستقرار في العراق وسوريا، فضلا عن وجود تنظيم داعش. تتشارك إيران والعراق والمملكة العربية السعودية في 43 ٪ من احتياطات النفط في العالم، وهذا يفسر بشكل كبير التنافس على القيادة الإقليمية الكائن بين المملكة العربية السعودية وإيران. إنّ هذا الوضع يذكرنا بالصراعات العِرقية والدينية بين الفُرس والعرب وبين الشيعة والسنيين. فيما يخص الولايات المتحدة، فإنّ اكتشافها للغاز الصخري واستغلالها له جعلها تحتل الصدارة، كأكبر دولة منتجة لها تأثيرها على الأسعار العالمية، الأمر الذي دفع ببعض دول الأوبك إلى إبطاء تطور الولايات المتحدة في مجال النفط الصخري من خلال فرض سياسة السعر المنخفض على السوق الدولية.

إنّ الإفراط في الإنتاج العالمي للنفط، الذي يُقدّر بـمليونيْ برميل في اليوم، وبروز الصين والهند كدول مستهلكة للنفط بشكل كبير، أدّى إلى سباق عالمي محموم في العديد من مناطق العالم، مثل بحر قزوين، وخليج غينيا، وجنوب السودان، الذين أصبحوا يمثلون مناطق نفطية استراتيجية هامة في فترة قصيرة من الزمن.

22. Décisions de l'OPEP in www.opec.org.

أما فيما يتعلق بالقارة الإفريقية، فقد تقارب نسبة إنتاج النفط حوالي 20 مليون برميل في اليوم، وزادت بنسبة 50 ٪ خلال العقد الأول من هذا القرن. أما بالنسبة لعدد السكان في إفريقيا، فهو يبلغ 850 مليون نسمة أي ما يعادل 14 ٪ من سكان العالم. كما توفر إفريقيا ما يعادل نسبة 11 ٪ من الإنتاج العالمي، ولكنها لا تستفيد إلّا من نسبة ضئيلة جدا من الطاقة، تُقدّر بـ 3 ٪ فقط . يُقدّر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في دول إفريقيا بجنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب إفريقيا) بـ 0.5 ٪ طن سنويا. أما فيما يخص إنتاج الاتحاد الأوروبي، فهو يقدر بـ 4 أطنان، مقابل 8 أطنان في الولايات المتحدة على سبيل المقارنة. أما بالنسبة لمعدل تزويد هذه الدول الإفريقية بخدمات الكهرباء، فيتراوح ما بين نسبتيْ 5 و35 ٪، ولا تزال الغالبية العظمى من السكان بعيدة جدا عن إمكانية التمتع بمصادر الطاقة الحديثة. بلغت احتياطيات النفط في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (نيجيريا وأنغولا وغينيا الاستوائية والتشاد والكونغو-برازافيل والغابون وجنوب السودان وساو-تومي وبرينسيبي والكاميرون) 55 مليار برميل، أي ما يعادل 4.8 ٪ من احتياطيات النفط في العالم، وبلغ الناتج الإجمالي لهذه الدول 6 إلى7 ٪ من الإنتاج العالمي خلال السنوات الأخيرة، وتُقدّر احتياطيات الغاز الطبيعي بنسبة 3 ٪ من الاحتياطي الإجمالي العالمي. وعلى الرغم من القدرة المحدودة الظاهرة في مجال المحروقات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلّا أنه من الملاحَظ أنّ السوق العالمية قد تتأثر بتلك « البراميل الهامشية » التي تزوّدها بها القارة السمراء.

ويمكن تفسير الطفرة النفطية الإفريقية من خلال الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الشركات متعددة الجنسيات بفضل سَنّ تشريعات تمنح حوافز مُغرية، وإبرام عقود شراكة تخص إنتاج النفط. كما أفضى اكتشاف رواسب جديدة، وتحسين تقنيات البحث إلى توسيع مجالات البحث من خلال نظام الأوف شور (offshore) للشركات، مما جعل هذه المنطقة مركزا للجيوسياسية الدولية في بداية القرن الحادي والعشرين. إنّ قضية النفط بجنوب الصحراء الكبرى تعرف تغيرات سريعة وعميقة، تؤثر على أوضاع الدول على الصعيدين، الداخلي والخارجي، فالنفط مرتبط بصورة واضحة بالتطور وبتنافس مختلف الجهات الفاعلة حول النفط الإفريقي، بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا والصين التي تهيمن على اللعبة الدولية في القارة السمراء منذ عقدين[23].

أما بالنسبة لاستراتيجية النفط في الولايات المتحدة لسنة 2020، فإنها تعتبر أنّ إفريقيا مهمة من حيث تنويع وتوسيع مجال الإمدادات العالمية، بسبب عدم استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط. وهكذا، يشكل النفط الإفريقي عاملا منظما للسوق العالمية،

23. Philippe Sébille-Lopez, *Géopolitique du Pétrole*, Armand Colin, Paris, 2006, p. 131 et suivantes.

وبالتالي يصبح أساسيا في أمن الطاقة الأمريكي. كما أنه يساعد على الحد من سيطرة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك على السوق. أما فرنسا، فهي تسعى إلى الاستيلاء على احتياطيات النفط الإفريقية لتلبية حاجياتها الخاصة. ويدخل تواجد شركة ألف–توتال (Elf-Total) في إفريقيا الفرنكوفونية ضمن سياسة فرنسية تقليدية، منذ عهد الرئيس شارل ديغول، (Charles De Gaulle - 1890-1970) تتمثل في سيطرة فرنسا المباشرة على احتياطيات الدول الإفريقية. وهكذا تمّ تشابك الجوانب الاقتصادية والسياسية بخلق ما يسمى « فرنسا إفريقيا »، أو بعبارة أخرى، من خلال اتّباع سياسية ترضية مع بعض القادة الأفارقة، للسيطرة على الموارد الطبيعية والطاقة لمصلحة فرنسا. ويُعدّ التواجد العسكري الفرنسي في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل مظهرا من مظاهر هذا الواقع[24].

أما الصين التي تُعدّ حاليا ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، فإنّ النفط الإفريقي يسمح لها بتنويع إمداداتها، وتقليل الاعتماد على مُوَرّديها التقليديين، أي إيران وسلطنة عمان وأندونيسيا، إذ تمثّل القارة الإفريقية، اليوم، 25 إلى 30 ٪ من وارداتها النفطية. كما عقدت دول الغابون والكونغو-برازافي وجنوب السودان ونيجيريا صفقات لتصدير النفط مع الصين التي غالبا ما تكون مصحوبة بشراكات استراتيجية أوسع نطاقا، بشأن التجارة والزراعة والأشغال العامة والتسلح. في هذا السياق، يجدر الذكر أنّ الحكومة الصينية تمتلك 40 ٪ من أسهُم حوض مقلد في جنوب السودان من خلال شركة النفط الوطنية الصينية (China National Petroleum Corporation)، كما قامت بإنشاء أنبوب بطول 1500 كم لنقل الذهب الأسود من الجنوب إلى ميناء مرسى البشير على ساحل البحر الأحمر. وتمثل نيجيريا البلد الكبير الآخر الذي يجذب الصين، إذ بدأت الصين في السنوات الأخيرة باستغلال حقول ستوب كريك، كما تجدر الإشارة إلى أنها أول مُورد تجاري لهذا البلد الإفريقي. في المقابل، تدعم بكين ترشيح نيجيريا للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

أما على صعيد اقتصاد الدول النفطية الإفريقية، فهي تعتمد على نظام الريوع ومداخيل الصادرات، التي تمثل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي ومن الإيرادات الضريبية (70 ٪ إلى 80 ٪). يخلق الاقتصاد الريعي عجزا في الإدارة ويسبب انحرافات ومشاكل اقتصادية من جراء حدّه للقدرة التنافسية بين قطاعات الإنتاج الأخرى، كما أنه يدفع هذه الدول إلى الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل[25].

---

24. Serge Machailof, *Africanistan, l'Afrique en crise va-t-elle se retrouver dans nos banlieues* ?, Fayard, Paris, 2015, 366 pages.

25. Sur les économies rentières voir Buhler Pierre, *La puissance au XXI^e siècle, Op. cit.*, p. 167 et suivantes.

إنّ أموال النفط لم تؤدِّ إلى التنمية الاقتصادية في إفريقيا، بل هي مسؤولة أصلا عن إضعاف القارة، بسبب تفاقم التفاوت الاجتماعي والفوارق الإقليمية، والنزاعات العرقية، وظهور الفساد كعامل أساسي للحوْكمة السيئة.

في تقرير صدر سنة 2015 عن منظمة غير حكومية إنجليزية « غلوبال ويتنس »، متخصصة في مكافحة الاختلاس في إفريقيا، تمّ الكشف بدقة عن الطرق المعتمَدة في تبديد النفط والخشب والذهب في العديد من الدول الإفريقية مقابل دفع إتاوات، وضرائب، ومكافآت، من قِبل الشركات الغربية متعددة الجنسيات، وبشكل خاص من قِبل الحكومات الأوروبية الإفريقية[26].

ج) اليورانيوم والتهديد النووي

إنّ اليورانيوم معدن ثقيل يوجد في رواسب تحت سطح الأرض في دول مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا وكازاخستان والنيجر وجنوب إفريقيا. تتم معالجته مباشرة بعد استخراجه، لتوظيفه في صنع الوقود النووي في مجال الاستعمال المدني أو العسكري. ويتم تخصيب اليورانيوم في محطات الطاقة النووية، وهي عملية تتمثل في زيادة نسبة النظائر في اليورانيوم، انتقالا من نسبة 0.72 ٪ إلى نسبة 3 ٪، للتحصل على اليورانيوم 235[27]. إنّ التطور التكنولوجي الذي يسمح بتحوّل اليورانيوم الطبيعي إلى اليورانيوم المخصَّب هو الذي يعطي صفة « قوة نووية » لبعض الدول.

منذ أن قامت الولايات المتحدة بقصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي بقنبلتين ذريتين، اكتشف العالم لأول مرة ترسانة لا يقتصر استعمالها على ساحة المعركة فقط، بل يمكن استعمالها لتدمير البشرية جمعاء : السلاح النووي. كما أدى تمكُّن الاتحاد السوفياتي من التكنولوجيا النووية إلى سباق تسلح بين القوتين العظميين، مما جعل سيناريو حرب نووية محتملا جدا. ولقد ضاعفت حيازة الأسلحة النووية من طرف فرنسا وبريطانيا والصين والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية من مخاطر نشوب حرب عالمية، وهذا ما جعل العالم يبحث عن توازن جديد للقوى على الصعيد الدولي، ودفع الدول إلى اقتراح إطار قانوني لردع أي تهديد محتمل. لقد دخلت معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT)، التي تم التوقيع عليها في 1 جويلية 1968، حيّز التنفيذ في 5 مارس 1970، وقد انضمت إليها 190 دولة. تنص هذه المعاهدة على الأحكام التالية :

26. Rapport in.www.globalwitness.org/documents/.

27. www.areva.com. Ou www.dictionnaire-environnement.com/.

« تتعهد كل دولة من الدول الحائزة على الأسلحة النووية، من الدول الأطراف في المعاهدة، بعدم نقل أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، إلى أي مكان، لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة، وبعدم القيام إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أو تحفيز أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة أخرى. وتتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بعدم توفير أية خامات أو موارد انشطارية خاصة. أو أية معدات أو مواد مُعدّة أو مهيأة خاصة لتحضير أو استخدام أو إنتاج المواد الانشطارية الخاصة، لأية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، للأغراض السلمية، إلا إذا كانت تلك الخامات أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة للضمانات المطلوبة في هذه المادة ».[28]

وأكد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 2015 من 27 أفريل إلى 22 ماي، الحاجة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. غير أن إسرائيل، باعتبارها ليست دولة عضوا في معاهدة حظر الانتشار النووي، والمالك الوحيد للأسلحة النووية، رفضت أي مفاوضة حرصا منها على تفوقها النووي في المنطقة[29].

ويمثل وضع النيجر مثالا واضحا لبلاد تعاني من الفقر المدقع، رغم احتوائها على رواسب اليورانيوم، مما يجعل منها رهانا جيوسياسيا في منطقة الأراضي الصحراوية والساحلية. ويُعدّ النيجر المورّد الحصري لليورانيوم لفرنسا، حيث تمتلك وتدير مجموعة أريفا رواسب أرليت في شمال البلاد، كما تمتلك فرنسا *58* مفاعلاً نوويًا قيد التشغيل في النيجر، وتصدر 77 ٪ من الكهرباء المنتجة في فرنسا من الطاقة النووية. أما بالنسبة للتواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل، فتتمثل مهمته بشكل كبير في تأمين إمدادات اليورانيوم النووي.

أما فيما يتعلق بإيران، فهو مثال آخر لِـما قد تمثله الطاقة النووية من المنظور الجيوسياسي. فبَعد قرابة عقدين من الشد والجذب أفضت المفاوضات المطوَّلة بين إيران والغرب إلى إبرام اتفاق 14 جويلية 2015 في فيينا. نصَّ هذا الاتفاق على الحد من تخصيب اليورانيوم، والحد من إنتاج البلوتونيوم، وتعزيز عمليات التفتيش على المنشآت النووية الإيرانية من قِبل فِرَق التفتيش الدولية التابعة لوكالة الطاقة الذرية مقابل رفع العقوبات المالية والطاقوية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة[30].

28. www.un.org/Fr/disarmement/.

29. TNP/conf 2015 (part II).

30. Texte de l'accord sur le nucléaire iranien in www.diplomatie.gouv.fr.

في الواقع، يخفي الهدف المعلن من قبل الغرب، والرامي للقضاء على قدرة الإيرانيين في تصنيع الأسلحة النووية، تخوفا حقيقيا، وهو أن تحتل إيران مكانة استراتيجية في رقعة الشطرنج السياسية، كقوة إقليمية أساسية في الشرق الأوسط. على العموم، لا تزال إيران تستحوذ على اهتمام الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، إسرائيل والمملكة العربية السعودية. فإسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة الممتلكة لأسلحة نووية، ترى أن حصول إيران على تكنولوجيا نووية قد يكون تهديدا لأمنها. ولا تزال قوة تأثير إيران في الشرق الأوسط، وتحديدا في العراق وسوريا ولبنان، مصدر قلق للولايات المتحدة وإسرائيل. في هذا المضمار، تجدر الإشارة إلى أنّ كل تحليل أمريكي للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط، يعود إلى دور اللوبي الإسرائيلي، حيث أن « نشاط اللوبي هو السبب الرئيسي لمواصلة الولايات المتحدة سياستها في الشرق الأوسط التي تفتقر إلى التماسك والاستراتيجية أو القِيَم ؛ فلولا جهود اللوبي والحجج الاستراتيجية والأخلاقية التي غالبا ما تستعملها أمريكا كذريعة لتبرير دعمها غير المشروط لإسرائيل، لكانت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعيدة كل البعد عن ما هي عليه اليوم. إن القوات المؤيدة لإسرائيل تفكر بالتأكيد في تعزيز إجراءات، قد تخدم كلا من أمريكا وإسرائيل. لكن في الواقع، ليست كل التدابير التي تدعو إليها في مصلحة أمريكا ولا حتى إسرائيل، وسيكون وضع البلدين أفضل بكثير إذا ما تبنّت الولايات المتحدة نهجا مختلفا »[31].

ولا تزال المملكة العربية السعودية تعارض تماما إمكانية تأثير إيران على الشرق الأوسط، وترفض فكرة أن تكون إيران قوّة نووية تتحدى التوازن الاستراتيجي، الذي قد يؤثّر على وضعها كقوة إقليمية، خاصة في منطقة الخليج العربي. إن المملكة العربية السعودية تطمح إلى أن تصبح دولة رائدة بلا منازع تحت راية الإسلام الوهابي السني، وهي في صراع دائم مع الإسلام الشيعي الذي يجسد العقيدة الإيرانية. أما العراق، فهو منطقة مواجَهة بامتياز ؛ إنّ هذا البلد العظيم يعيش تحت وطأة نزاعات داخلية عدة، بسبب التدخل الأجنبي المتمثل في الولايات المتحدة وحلفائها، بالإضافة إلى تدخلات المملكة العربية السعودية التي من شأنها أن تفضي إلى تفاقم الصراع بين السُنّة والشيعة.

أما بالنسبة للصراع في اليمن، فهو نسخة أخرى من الحرب الباردة بين الإيرانيين والسعوديين. وقد شنّت المملكة العربية السعودية عملية عسكرية، أُطلق عليها اسم « عاصفة الحزم » في مارس 2015 بمشاركة تحالف دولي ضمّ دول الخليج ومصر والأردن والمغرب ضد مواقع الحوثيين في اليمن. وتهدف هذه الغارات الجوية لمواجهة

31. John j. Mearsheimer et Stephen M. Walt, *Le lobby pro-israélien et la politique étrangère américaine*, La Découverte, Paris, 2009, p. 126.

أيّ محاولة من جانب أي دولة في شبه الجزيرة، تسعى للخروج من نفوذ الرياض، كما تهدف إلى التصدّي للسيطرة الإيرانية التي قد تزعزع استقرار المملكة العربية السعودية على المدى المتوسط. وتسعى السعودية أيضا إلى منع التقارب بين الولايات المتحدة وإيران من خلال خطط دبلوماسية وعسكرية مدروسة. ولقد فكرت المملكة العربية السعودية في إنشاء تحالف آخر مناهض لتنظيم داعش، يضمّ 34 دولة. وكان هذا في ديسمبر عام 2015 بُغية تبديد شكوك وانتقادات حلفائها فيما يتعلق بمواقفها الغامضة إزاء إنشاء دولة إسلامية في المنطقة. في نهاية المطاف، ومما يسترعي الانتباه، هو أنّ القضية النووية الإيرانية هي جزء من رهان جيوسياسي عالمي، يمس بالتوازن بين القوى العالمية مثل روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين من ناحية، والقوى الإقليمية المتنازعة على السلطة من ناحية أخرى، وهي المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا وإسرائيل والهند وباكستان.

د) الأراضي النادرة، غرينلاندا والقطب الشمالي :

التحديات الجيوسياسية للمستقبل

تتكون الأراضي النادرة من مجموعة من المعادن (15 معدنا) تدعى اللانثينيدات، بما في ذلك اللانثانم، والتربيوم واللوتيتيوم والإيتربيوم والسيريوم والديسبروسيوم والهولميوم والأوروبيوم والجادولينيوم والإربيوم والساماريوم والثوليوم والتيربيوم واللوتيتيوم والبراسيوديميوم. وتحتوي قشرة الأرض على 100 مليون طن من الأراضي النادرة المتكونة من مواد كيميائية وبصرية ومغناطيسية. تستخدم التكنولوجيات الجديدة (التلفزيونات ذات الشاشات المسطحة LED، وأجهزة الكمبيوتر، والهواتف النقالة)، وكذا التقنيات الإيكولوجية الجديدة (توربينات الرياح، وبطاريات السيارات الكهربائية والهجينة، وخلايا شمسية ذات الطاقة الضوئية) لتصنيع مكونات مصغّرة، خفيفة ومتينة. كما تُستخدم المعادن الأرضية النادرة أيضا في صنع الـمُعدّات العسكرية ذات التقنية العالية، وفي صنع مِجسّات الرادار، والسونار وأجهزة الإنذار والاستهداف[32]. إنّ ندرة هذه الأراضي والطلب العالمي القوي عليها والاحتكار الصيني شبه التام لها، جعلها بمثابة نفط الغد ورهانا من رهانات القرن الحادي والعشرين. وتمتلك الصين 37 ٪ من الاحتياطي العالمي، وتسيطر على 60 ٪، وتوفر أكثر من 97 ٪ من الإنتاج العالمي.

في هذا المضمار، قامت الولايات المتحدة بإقامة تحالف مع اليابان وأستراليا والاتحاد الأوروبي، نظرا لضعفهم من حيث أمن الطاقة، وبناءً على اعتماد صناعاتهم على الصين من أجل توحيد الصفوف والتصدي للاحتكار الصيني والرد من عدة جبهات لضمان المواد الخام في العموم والحصول على الأراضي النادرة على وجه الخصوص. بدأ هذا

32. www.géo.fr/8/9/2014.

التحالف بإدانة الاحتكار الصيني في منظمة التجارة العالمية، وقد أطلق الاتحاد الأوروبي في العام نفسه، أساس التعاون حول استغلال الأراضي النادرة في غرينلاندا من خلال مشروع كفانيفيلد (Kvanefjield).

وتجد الصناعة اليابانية نفسها في وضعية اعتماد إزاء الصين، إذ تُعدّ أكبر مستورد للأراضي النادرة، لذا تحاول السلطات اليابانية التقليل من هذه التبعية بانتهاج سياسة تنويع لاستيرادها، واستخدام تقنيات جديدة لإعادة تدوير النفايات. أما الولايات المتحدة، فهي تعمل على استغلال الرواسب المعدنية في مونتين باس واستعادة السوق العالمية تدريجيا. كما تسعى أستراليا لاستغلال مواردها الخاصة، بنفسها، لحماية مصالحها من خلال استغلالها لجبل مونت ويلد. أما فرنسا، فهي تستورد 10 ٪ من الأراضي النادرة من الصين، وتطمح إلى استغلال منطقة المحيط الهادي، بما في ذلك كاليدونيا الجديدة، وإفريقيا، ومدغشقر، والغابون ومنطقة الساحل، وخصوصا شمال مالي على المنطقة الحدودية مع الجزائر. أما بالنسبة لجنوب إفريقيا، فهي تُعدّ أوّل منتج إفريقي للأراضي النادرة باستغلالها لرواسب زندكوبفسدرفت (Zandkopsdrift) و ستينكمبفسكرال (Steenkampskraal)، التي تديرها شركات كندية.

في هذا المجال تُجسّد غرينلاندا رهانا من أكبر رهانات القرن الحادي والعشرين. تبلغ مساحتها 2166000 كم²، ويبلغ عدد سكانها 56483 نسَمة حسب إحصائيات عام 2013. « باعتبارها تقع في قلب منطقة القطب الشمالي، تشكل غرينلاندا الحدود الجديدة للعلاقات الدولية، أين تجتمع القوى العظمى لهذا العالم (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، ودول الاتحاد الأوروبي)، وتمتلك غرينلاند عددا من المزايا، يمكنها أن تجتذب أي بلد. إن منطقة القطب الشمالي وحدها، تمثل حوالي *10* ٪ من المياه العذبة في العالم، وتفرض نفسها كسوق حقيقي كبير للموارد الطبيعية. وهي إلى جانب إمكانياتها الهيدروكربونية الكبيرة، وباعتبارها أرضا قديمة جيولوجيا، غنية بالمعادن، دون أن ننسى الثروة السمكية، وهكذا فعلاوة على دور الأراضي النادرة بغرينلاندا في الاقتصاد الأخضر الدولي، فهي تمثل إعادة اكتشاف البُعد الأخضر ومفهوم الدولة الخضراء، اللذان سيتصدران الواجهة خلال القرن الحادي والعشرين[33] ».

أما بالنسبة لمنطقة القطب الشمالي، فهو أيضا من رهانات القرن الحادي والعشرين بسبب إمكاناته الهائلة : النفط، والمعادن النادرة، والثروة السمكية والتجارة البحرية [...] فإنّ موقعه الاستراتيجي بين أميركا الشمالية وأوروبا الشمالية أدى بالاتحاد الروسي إلى إنشاء مجلس القطب الشمالي عام 1996، وهو منصّة رفيعة المستوى [...] وكان

33. Damien De Georges, *Terres rares : enjeux géopolitique du XXI^e siècle*, L'Harmattan, Paris, 2012, pp. 29-30.

هذا بُغية « تعزيز التعاون والتنسيق والتفاعل بين دول القطب الشمالي بمشاركة السكان الأصليين للمنطقة وغيرهم من سكان القطب الشمالي، للنظر في القضايا العامة بالمنطقة، وتحديدا للبحث في القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة في القطب الشمالي »[34]. يتكون المجلس من الدول الدائمة العضوية ودول منطقة القطب الشمالي (الدانمرك وغرينلاندا وجزر فارو وإيسلندا، وفنلندا والنرويج والسويد وروسيا) وممثلي الشعوب الأصلية وكذا الأعضاء الدائمة وجميع الدول الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا وهولندا وبولندا). في سنة 2013 انضمت دول أستراليا وسنغافورة والهند وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي إلى المجلس، باعتبارهم أعضاء مراقبين دائمين. وفي هذا المضمار، لسنا بحاجة للتأكيد على الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي تكتسيها غرينلاندا والمنطقة القطبية الشمالية في نظر القوى العالمية، إذ تطالب الدول الساحلية بتوسيع حدود الجرف القاري في منطقة القطب الشمالي، وإنشاء منطقة اقتصادية حصرية (ZEE).

تريد كندا استعادة 1.2 مليون كم² والدانمارك 895 كم² وروسيا 1.2 كم² والولايات المتحدة 1 مليون كم². وقد أعلنت الولايات المتحدة التي ترأس مجلس القطب الشمالي للسنوات الثلاث (من 2015 إلى 2017) عن رغبتها في « معالجة الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية وضمان أمن السكان والملاحة[35] ». والتزمت كندا بخطة عسكرة منطقة القطب الشمالي. وعلى الرغم من الاختلافات الواردة بشأن هذا الوضع، حيث أن كندا ترى أن المنطقة الشمالية هي منطقة كندية والولايات المتحدة تعتبرها مَضيقا دوليا مفتوحا أمام جميع السفن، إلا أن هاتين الدولتين تتعاونان بشكل وثيق من أجل السيطرة على الفضاء الجوي لمنطقة القطب الشمالي[36].

تمتلك روسيا العديد من القواعد العسكرية، إذ قامت بنشر صواريخ مضادة للطائرات في أرخبيل نوفايا زيملیا (الأرض الجديدة). أما الصين، التي تبعد إقليميا عن هذه الرقعة، فقد قامت منذ عدة سنوات ببرمجة بحوث واسعة في القطب الشمالي، بما أن علاقة تعاون وثيق تربطها بدول الجوار، ونشاط دبلوماسي مكثف يؤكد حضورها في المنطقة[37].

---

34. Déclaration sur la création du Conseil de l'Arctique (www.international.gc.ca/polar-polaire/).

35. Jules Dufour, « Le Canada, un plan de militarisation de l'Arctique et de ses resources stratégiques 7/9/2010 » in mondialisation.com.

36. *Ibid.*

37. Frédéric Lasserre et Olga Alexeera, « La Chine en Arctique » in diploweb.com 30/10/2013.

إنّ الممرات البحرية عبر الجليد التي يساهم في فتحها الذوبان التدريجي للجليد، تُقلِّص المسافة الفاصلة بين أوروبا وآسيا بشكل كبير، وتسمح لهذه المنطقة من العالم بلعب دور استراتيجي جديد خلال السنوات القادمة.

الأزمة البيئية والمخاطر المناخية

لقد غدا التساؤل حول البيئة شيئا معهودا ووارداً، منذ أن تفطّن العلماء والمنظمات غير الحكومية، وفي وقت لاحق، الشركات متعددة الجنسيات والدول إلى الآثار السلبية الناجمة عن التلوث الصناعي على التوازن المناخي للكوكب الأزرق على العموم، وعلى الحياة اليومية للبشر بطريقة خاصة.

إنّ مشكلة البيئة معقدة للغاية، لأنها تتجاوز سياسة الحكومات، لتصبح قضية جيوسياسية تهم المجتمع الدولي ككل. إنّ الاستهلاك غير المحدود للطاقة الأحفورية، وإفراز الغازات السامة في الهواء، وتلوث مياه البحار والأنهار والبحيرات والسدود من جراء تصريف المواد الكيميائية من المصانع، كانت منذ عقود عديدة ولا تزال سبب الأزمة البيئية العالمية. في تقرير برونتلاند، الصادر عام 1987 تحت إشراف الأمم المتحدة، تناول المجتمع الدولي، لأول مرة، مفهوم التنمية المستدامة. كما نصَّ مؤتمر قمّة الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو من 03 إلى 14 جويلية سنة 1992، في المادة الأولى على أنّ « البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. يحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة »، كما تمّ جلب الانتباه إلى ضرورة « تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة »[38]. وتمّ وضع خطّة عالمية بعنوان « جدول أعمال القرن 21 » لمكافحة العديد من الآفات مثل القضاء على الفقر، وإهدار الموارد الطبيعية، وتلويث الغلاف الجوي والتنوع البيولوجي. وفي عام 2002 جاءت قمّة جوهانسبرغ للتأكيد على ضرورة التقيّد بهذه المبادئ.

انعقد المؤتمر الدولي لكوبنهاغن حول المناخ في ديسمبر 2009، وهو المؤتمر الخامس عشر بَعد اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1992 والاجتماع الخامس منذ بروتوكول كيوتو (Kyoto). يتمثل الهدف الأساسي من هذا المؤتمر في الوصول إلى اتفاق يجمع بين جميع دول العالم لمكافحة تغير المناخ. وفي 12 ديسمبر 2015 تمّ انعقاد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في باريس بمشاركة 195 دولة. تنص هذه الاتفاقية على ما يلي : « إنّ تغير المناخ يشكل تهديدا فوريا، وربما تهديدا لا رجعة فيه للمجتمعات البشرية وكوكب الأرض. إنه يتطلب، قدر المستطاع، تعاونا واسعا من جميع

38. Document A/CONF.151/26 (VOL1), 12 août 1992, Nations unies, New York.

الدول ومشاركتها في سياق استجابة دولية فعّالة ومناسِبة من أجل التعجيل بخفض نسبة تراكم الغازات المسبِّبة للاحتباس الحراري *[...]* يجب اتخاذ إجراءات أكثر شدة في وقت لاحق للبقاء ضمن حدود الانبعاثات الآمنة، والتركيز على الضرورة الملحّة للتصدي لتغير المناخ »[39].

ويشدد اتفاق باريس، الملزم من الناحية القانونية، على « ضرورة تعزيز وصول الجميع إلى الطاقة المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما في إفريقيا، عن طريق تعزيز نشر الطاقة المتجددة، *[...]* ودعم وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل تعبئة العمل المناخي بصورة أقوى وأكثر طموحًا من قِبل جميع الأطراف والجهات المعنية من غير الأطراف، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمدن وغيرها من السلطات دون الوطنية، والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية »[40].

في المادة (2)، الفقرة (أ)، يرمي اتفاق باريس إلى « توطيد الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر، بوسائل منها :

الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز *1.5* درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تسليمًا بأنّ ذلك سوف يُقلّص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره »[41].

في الفقرة 115، يشدد مؤتمر الأطراف على « أن تُعزِّز البلدان المتقدمة توفير الدعم العاجل والكافي في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القُدرات لتعزيز مستوى الطموح في سياق الإجراءات التي تتخذها الأطراف قبل عام *2020*، وفي هذا السياق يحثّ بشدة البلدان المتقدمة الأطراف على رفع مستوى دعمها المالي، مع وضع خارطة طريق ملموسة لتحقيق الهدف المتمثل في الاشتراك في تقديم *100* بليون دولار سنويًا بحلول عام *2020* لأغراض التخفيف والتكيّف، وزيادة تمويل إجراءات التكيّف زيادة هامة عن مستوياتها الحالية ولتقديم المزيد من الدعم الملائم على صعيد التكنولوجيا وبناء القدرات »[42]. غير أنّ هذه الرغبة التي تبديها جميع الدول في مكافحة مخاطر تغير المناخ، تواجه استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وإحجام الدول التي تفكر، أولا قبل كل شيء، في مصالحها الوطنية.

---

39. Convention-cadre sur les changements climatiques COP21 (Accord de Paris), 21e session, Nations unies, 12 décembre 2015 et COP23 à Bonn du 6-17 novembre 2017.

40. *Ibid.,* p. 24.

41. *Ibid.*

42. COP21, *Op. cit.*, p. 18.

وتَبرز المشكلة البيئية عبر تحديين رئيسيين : إزالة الغابات والتصحّر كنتيجة طبيعية له، حيث تختفي كل عام آلاف الهكتارات من الغابات (150 000 كم²) تحت تأثير عدة عوامل، من بينها الاستغلال المكثف للغابات والحرائق وتلوث الهواء الذي تنجم عنه الأمطار الحمضية مدمرةً بذلك الغطاء النباتي. إن الغابات الإفريقية، وغابات الأمازون والغابات الآسيوية مهددة بإزالة الغابات بسبب الزراعة والتعدين. ويرافق إزالة الغابات ظاهرة اجتثاث الأشجار، وحتى اختفاء القبائل القديمة المتجذرة في البيئة الطبيعية منذ آلاف السنين. تتأثر النباتات والحيوانات أيضا من جراء هذه الظواهر، وسيختفي العديد من أنواع الحيوانات والنباتات من على سطح الأرض. كما تسبب إزالة الغابات اضطرابا في دورة المياه، لأنّ ذلك يساهم في تبخّر سريع وقوي للمياه وجفاف تدريجي للأراضي، كما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى التصحّر.

تحتل المناطق التي تعاني من إزالة الغابات ومن التصحّر 41 ٪ من سطح الأرض، يقطنها ما يقارب 2 مليار نسَمة، وهم يعيشون حياة غير مريحة في ظل ظروف صعبة للغاية، فغالبا ما يجدون أنفسهم مضطرين للتخلي عن بيئتهم الريفية الطبيعية من خلال العيش على أحزمة البؤس حول المناطق الحضرية أو من خلال الهجرة نحو بلدان أكثر تقدما. إن هجرة حشود الشباب الأفارقة الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر قطع البحر الأبيض المتوسط، مخاطرين في ذلك بحياتهم، ليست نتيجة للصراع المسلح والفشل الاقتصادي والحوكمة السيئة فحسب، بل هي نتيجة لإفلاس السياسات المحلية والمأزق الذي وقع فيه المجتمع الدولي من جراء هذا الواقع الجيوسياسي المعقد. ويحصل هذا، بالرغم من اعتماد الأمم المتحدة منذ سبعين عاما، برنامج عمل لمكافحة التصحّر. وقد تمّ تعريف ظاهرة التصحّر في مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 كالتالي : « يشير التصحّر إلى تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة من بينها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية »[43].

ويمسّ هذا التدهور سكانا يعيشون على ثلث سطح الأرض، ويصيب تصحّر الأراضي 60 000 كم² سنويا. ففي إفريقيا، تمسّ هذه الظاهرة جلّ أراضي شبه القارة، بما في ذلك الصحراء ومنطقة الساحل. كما شلّ هذا الزحف المدمِّر كل الدول المتاخمة للصحراء الشاسعة، مع العلم أنه لا يوجد بلد يمكن أن يواجه لوحده هذا التدهور. إنّ قراءةً جيوسياسية للتصحّر تفرض نفسها اليوم وبإلحاح، على جميع الدول المعنية من أجل التفطّن إلى حجم هذه الظاهرة ومن أجل اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي للتخفيف من آثارها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبح السكان

43. Résolution des Nation-Unies, n° 47/188, décembre 1992, New York.

عرضة للمخاطر (المجاعات، والهجرة غير الشرعية)، وأفلس العديد من الدول، وتزعزع التوازن الجيوسياسي، وهذا من شأنه خلق صراعات داخلية وإقليمية.

سيشهد هذا القرن خضوع البشرية برمّتها إلى اضطرابات وتغيرات مناخية، تشكل خطرا أكيدا على كوكب الأرض. ولن يكون العداء المتزايد بين الدول الشمالية المتقدمة ودول الجنوب المتخلف، والتنافس بين القوى العسكرية، والسباقات المحمومة نحو استغلال الموارد الطبيعية، وتضييق الخناق من قبل المؤسسات المالية على الاقتصاد العالمي إلا ظواهر عرضية مقابل الخطر العالمي المحدق بالعالم.

وعليه، هل سنشهد يوما صحوة الضمير الإنساني ؟ وهل ستظل الجيوسياسية مقتصرة على دراسة علاقات الهيمنة، أم أنها ستتطور إلى جيوسياسية تصون التوازن البيئي للكوكب والمصالح المشتركة لجميع الدول ؟ هل علينا انتظار حدوث الكوارث البيئية العديدة التي تمّ التنبؤ بها للعقود المقبلة، لتكون هنالك « جيوسياسية إنسانية » تسمح بكل بساطة، بصحوة وتعبئة المجتمع الدولي بأسره لصيانة الحياة على الأرض ؟ يبدو أنّ المقاربة الأمريكية للرئيس دونالد ترمب ترفض طرح هذه الأسئلة، وقرار هذا الأخير للانسحاب من اتفاقية باريس في جوان 2017 ما هو إلا مؤشر على أن الإشكالية البيئية لا تزال موضوع صراعات اقتصادية حادة وجيوسياسية معقدة.

استمرار الصراعات المسلحة

العديد من المراقبين اعتقدوا خطأً، أنّ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي قد يؤديان البشرية إلى مرحلة سلمية طويلة المدى. وقد شهد القرن العشرون صراعات بين الدول القومية من أجل السيطرة على مساحات أكثر وأكبر، واحتكار ثروات شعوب اعتبرتها دول أوروبا وأمريكا الشمالية أضعف وأقل تحضرا منها. إنّ الصراعات العالمية التي أثارتها القوى الغربية، وحروب الاستقلال التي أخرجت أكثر من نصف البشرية من العبودية، والاستغلال المفرط للموارد البشرية والطبيعية في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، واستخدام الترسانة النووية، والاستقطاب العسكري السياسي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، كلها عناصر تؤكد أنّ التنافس الجيوسياسي ينسج علاقات الخصومة والعداء، ويؤجج نار الحروب، ويسدّ آفاق السلام.

لقد تميزت العلاقات الدولية في العقدين الأوّلَين من القرن الحادي والعشرين باستمرار العديد من الصراعات من خلال اتخاذ أشكال جديدة، واضعةً بهذه الطريقة عناصر مفاهيمية ذات صلة بالتحليل الجيوسياسي.

عناصر جيوسياسية النزاعات في القرن الحادي والعشرين

هل تتطلب دراسة صراعات هذا القرن نهجا جديدا لتصنيف النزاعات ؟ بالنسبة لبعض الجيوسياسيين، تمثل العقود الأولى من هذا القرن صراعات غير متكافئة، صراعات من الجيل الرابع، « تتطلب اتباع نهج جديد، متعدد الأبعاد والتخصصات، يجمع بين الرؤى الاجتماعية والثقافية، والرؤى المتعلقة بالهوية، والجيواقتصادية والجيوسياسية »[44]. فالمقاربة من خلال الجغرافيا لم تعد كافية في نظرهم لشرح طبيعة هذه الصراعات الجديدة. إنّ الحرب غير المتكافئة هي حرب « تتمثل في رفض قواعد القتال المفروضة من قبل الخصم، جاعلة بهذه الطريقة، إمكانية التنبؤ بجميع العمليات أمرا مستحيلا *[...]* وهذا يعتمد على استخدام قوى غير متوقَّعة *[...]* وأسلحة مقابل وسائل دفاع، لا تكون ملائمة دائما *[...]* وأساليب غير أساليب الحرب التقليدية *[...]* وعنصر المفاجأة »[45].

إنّ مفهوم الحرب غير المتماثلة هو من اختراع الاستراتيجيين الأمريكيين الذين تفطّنوا بعد حرب الخليج وانحلال الاتحاد السوفياتي إلى أنّ « فكرة السلطة المطلقة قد تكون ضُعفا أيضا، لأنه بإمكان المعترضين الأضعف أن يتحَدّوا، بكل بساطة، سلطة أقوى منهم، لأنهم مضطرون بسبب عدم تكافؤ القوى لتوظيف نُهُجٍ استراتيجية جديدة وطرق عمل ذكية وماكرة من أجل البقاء على قيد الحياة. ولأنهم سيجدون وسائل أخرى لمقاومة السلطة العالمية التي تبقيهم في حالة فقر وانعدام المستقبل وانعدام الحق »[46]. في الواقع، كانت الحروب غير المتماثلة موجودة دوما، كما هو معروف في القرن العشرين من خلال حرب الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وحرب فيتنام والحركات الثورية في الصين وأمريكا الجنوبية. إذ تُمكّن استراتيجيات حرب العصابات من محاربة الجيوش التقليدية باستخدام وسائل مختلفة وتكتيكات تتكيف مع تضاريس المنطقة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الاشتباكات المتتالية في قطاع غزة، هي نزاعات غير متماثلة إلى حد بعيد، لأنها تدور بين شعب شبه غير مسلح وجيش إسرائيلي يمتلك أسلحة جد متطورة. وهنا، يتعين علينا التمييز بين أهداف الحركات التحررية التي هي جزء من السياق التاريخي في محاربة الاستعمار الغاشم وبين الحركات الإرهابية التي ترمي إلى تدمير الدولة القومية من خلال العنف، لتحل محلها حكومة دينية مزعومة.

---

44. Jure Georges Vujic, « La nouvelle carte spectrale des conflits : une géographie introuvable » in Revue Géostratégie n° 38, 2013, p. 115.

45. Barthélémy Courmont et Darko Ribnikar, *Les guerres asymétriques : conflits d'hier et d'aujourd'hui, terrorisme et nouvelles menaces*, IRIS/Dalloz, Paris, 2009, p. 41.

46. Alain Joxe, « Confluences Méditerranée », n° 43, automne 2002, p. 86.

إنّ تفاقم حدة النزاعات وانتشارها في مناطق عدة من العالم من جراء عولمة التبادلات وتطور وسائل الاتصال، كلها عناصر توضح إلى حد كبير، طبيعة العلاقات السائدة في القرن الحادي والعشرين. غير أنه يبدو جليا من خلال التطورات الأخيرة للصراعات الدائرة رحاها في الشرق الأوسط، أن الحركات الإرهابية، انطلاقا من القاعدة إلى تنظيم داعش، تستخدم وسائل عسكرية ومالية ووسائل اتصال هامة مثل تلك التي تعتمد عليها الدول والحكومات. ففي ليبيا والعراق وسوريا تمتلك الجماعات المسلحة أسلحة كثيرة، وهي مدرّبة عسكريا بشكل جيّد، وتتميز باستراتيجية حرب متقنة تشكل ضغطا واضحا على الجيوش التقليدية. إنّ الفكرة الجديدة التي أدخلها تنظيم داعش على صعيد النزاع تكمن في إنشاء دولة أولية على فضاء إقليمي « خارجة عن القانون، أين تصبح الدولة الحاكمة غير قادرة على ممارسة نفوذها بشكل تام، بحيث تستحوذ القوى الإجرامية التي تعيش على حرب العصابات والإرهاب و/ أو على الاتّجار غير المشروع *[...]* على السلطة الحقيقية »[47].

هذه « المناطق الرمادية » الجديدة التي انتشرت على خريطة منطقة الشرق الأوسط وبمناطق أخرى من الكوكب (بوكو حرام في شمال نيجيريا والقاعدة في شمال مالي وحركة طالبان في غرب باكستان وأفغانستان والحوثيون في اليمن) هي تحدٍّ أمام الحدود التي فرضتها القوى الاستعمارية الأوروبية خلال القرن العشرين، كما أنها تدفع إلى تفكك وانحلال الدول القومية.

ويُعدّ تطور استراتيجية تنظيم داعش في سوريا والعراق، وربما في ليبيا أيضا، خير دليل على أنّ العالم اليوم، أمام وجود دولة إرهابية أولية احتكرت سمات الدولة الحاكمة من خلال استخدام أسلحة متطوّرة وتقنيات اتصال متقدمة لفرض قوّتها في ميدان المعركة. وهنا يتحتم علينا جلب الانتباه، إلى أنه لا يمكن فهم طبيعة مثل هذه الصراعات من خلال نهج استراتيجي حصري، حيث أنّ رؤية جيوسياسية شاملة فقط، هي القادرة على فكّ رموز ما يحدث في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد، توضيح دور تنظيم داعش في عمليات التخطيط الرامية لتفكيك المنطقة وانهيار علاقات التماسك الاجتماعي في سوريا والعراق واليمن.

إنّ الأهداف الاستراتيجية لدولة داعش الأولية تتطابق مع تلك التي رسمتها إسرائيل والولايات المتحدة، والمتمثلة في إضعاف سوريا والعراق، لعقود من الزمن، للقضاء على أيّ تهديد تُجاه إسرائيل. فعلى صعيد الأزمة السورية، تُفضّل الولايات المتحدة دفع البلاد إلى طريق مسدود، حيث لن يمكن لأي طرف في الصراع الوصول إلى تحقيق الفوز.

47. Pascal Gauchon et autres, *Les 100 mots de la géopolitique*, Puf, Paris, 2008, p. 97.

في هذا السياق كتب إدوارد لوتواك، وهو واحد من مستشاري حكومة الولايات المتحدة : « لا يمكن للولايات المتحدة، إلّا أن تُفضّل مخرجا واحدا : التعادل لمدة طويلة *[...]* يجب أن يكون الحفاظ على "الطريق المسدود" هدف الولايات المتحدة *[...]* ولهذا، لا توجد هناك إلّا طريقة واحدة فقط : وهي تسليح المتمردين، إذا ما تفوّقت قوات الأسد. وبالعكس، قطع هذه الإمدادات، إذا ما بدا فوز المتمردين محتمَلا »[48].

على الصعيد الدولي، يتم اتخاذ كل التدابير ليبدو الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أمرا ثانويا في نظر الرأي العام العالمي. وبالتالي، يتم استبعاد أي حل يسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة حقيقية كاملة على أراضيها. أما بالنسبة لمسألة داعش، فإنها تحتل الصدارة لدى الولايات المتحدة، حيث يسمح لها هذا الوضع بشن حرب بالنيابة من خلال استراتيجية حرب غير مباشرة، في منطقة تحتوي على أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم. كما يحتدم التنافس أيضا ما بين دول المنطقة (إيران والسعودية وتركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن وإسرائيل) من خلال شنّ حرب تأثير بالوكالة على الأراضي العراقية والسورية.

لقد أضحى من الواضح وبشكل متزايد، أنّ دولة داعش الأولية تستمد قوّتها من جراء رفض حلّ بديل من قِبل القوى الغربية وحلفائها في المنطقة. وهذا عرض من أعراض أزمة عالمية أكثر عمقا، وهي سياسية ومعنوية على حدّ سواء. على العموم، إنّ كل « الشرق الأوسط الكبير » من المحيط الأطلسي إلى الخليج، أو بتعبير آخر، العالم العربي والإسلامي، يمثل أولوية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، حيث أنّ استراتيجية الولايات المتحدة في مجال سياسة الاحتواء الجديدة إزاء كل من روسيا والصين، تمرّ حتما بعملية إضعاف للمنطقة والسيطرة عليها بشكل دائم. إنّ الذي يسيطر على الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، قد يحدّ بصفة أقوى من طموحات الحليف الأوروبي، وقد يضع أيضا حاجزا أمام استراتيجية السيطرة لدى روسيا، ويشرف على تقدم الصين الصاعدة. وتتصدى روسيا استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة من خلال تدخّلها العسكري المباشر في سوريا، بما أنها، بشكل عام، تهدف إلى بلورةِ تحديدٍ جديد لعلاقات القوى العالمية في هذا القرن.

ويمثل الفضاء العربي الإسلامي، هو الآخر، جزءا من الامتداد الاستراتيجي للقارة الإفريقية الذي أضحى مطالبا بالتأثير على صعيد العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ليس فقط لأنه يستحوذ على الطاقة وعلى موارد طبيعية عدة، وإنما لأنه يمتلك إمكانات بشرية هامة. وستكون هذه المنطقة الأورو-متوسطية والعربية المسلمة

48. Edward Luttwak in quotidien *Le Monde* le 05-09-2013.

والإفريقية (Emmma) مجالا مميزا بالنسبة لجيوسياسية القرن الحادي والعشرين. (انظر الخريطة 6 صفحة 183).

كما ستتجلى نزاعات هذا القرن من خلال أوجه مختلفة : السيطرة على آخِر احتياطيات النفط والغاز، الأزمات المناخية، الصراع والتنافس من أجل السيطرة على المياه، الصراعات العقائدية بما في ذلك الدينية والعِرقية، إعادة ترسيم وتعديل الحدود الدولية الحالية، النزاعات المتعلقة بالمخدرات، الحروب السيبرانية... هذه الصراعات الجيوسياسية كلها مزيج بين الإمبريالية الأمريكية المفرطة التي تستمر في فرض هيمنتها على المجالات الخمسة للسلطة : السياسة والاقتصاد والجيش والتكنولوجيا والثقافة، وبين تعددية القوى الصاعدة الرافضة للهيمنة الغربية من خلال تطوير بدائل تستند إلى تعزيز المؤسسات الدولية والعمل المتعدد الأطراف، وإلى إرهاب عقائدي أكثر تنظيما يطمح إلى الاستقلالية في صنع القرارات الاستراتيجية.

السيناريوهات المحتملة

أصبح العالم أكثر تعقيدا وإرباكا، وقد دقّت العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين نواقيس الخطر تحذيرا بقدوم الأزمات الكبرى. فالصراعات المسلحة ستكون أقسى بكثير من أي وقت مضى، وسيتفاقم الفقر وستنتشر الأمراض الـمُعدية في كل أرجاء المعمورة، حتى في أغنى دول العالم. خصوصا وأنه قد بات من المؤكد، أن الكوارث الطبيعية مرتبطة بالتغيرات المناخية الناتجة عن الإفراط في استغلال الطاقة والموارد الطبيعية في العالم.

وبالرغم من أنّ عولمة الاستثمارات والتبادلات التجارية غمرت كوكب الأرض، إلّا أنها لم تقلل من اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وسيبلغ عدد سكان العالم حوالي 7.9 مليار نسمة سنة 2025. وستتراوح نسبة النمو الديمغرافي من 43 إلى أزيد من 48.4 ٪ في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وستكون نسبة النمو الديمغرافي أزيد من 38 ٪ في المشرق والمغرب العربيين، وأكثر من 24 ٪ في آسيا وأكثر من 21 ٪ في أمريكا الجنوبية. وسيمثل عدد سكان الدول المتقدمة 15 ٪ من سكان العالم، وسيمثل عدد سكان الاتحاد الأوروبي 6 ٪ في عام 2025. وستكون الشيخوخة ميزة لسكان الصين وروسيا والعالم الغربي. أما فيما يتعلق بتدفقات الهجرة إلى البلدان المتقدمة، فستفوق 2 مليون شخص سنويا، وسيتراوح عدد المهاجرين إلى أوروبا بين 1.5 و1.7 مليون، وذلك بسبب النزاعات المسلحة بين الدول والحروب الأهلية والاضطرابات المناخية واستفحال البؤس والحرمان، ولا سيما في إفريقيا وآسيا، وستقتل الأمراض المزمنة والمتوطنة مثل الإيدز والملاريا والإيبولا والسل الملايين من البشر.

أ) المعضلة الإفريقية

تواجه إفريقيا اثنين من السيناروهات : تشاؤمًا إفريقيًّا يرى أنها « قارة دمرها الفساد والحوكمة السيئة والعنف والفقر والجفاف أو الأمراض بصفة مزمنة ومستوطنة »، وتفاؤلا إفريقيا يرى « أنّ فُرَصا غير مسبوقة قد تنشأ بفضل ظهور جيل جديد من القادة الأفارقة لمواجهة مشاكل القارة، ودعم إدماج هذه المنطقة في عملية العولمة »[49]. إنّ إفريقيا تعاني من عجز في الديمقراطية ومن الحوكمة السيئة، وهذان العنصران لا يسمحان لها باللحاق بالقارات الأخرى، والانخراط في ديناميكية التنمية، خاصة وأنها تستحوذ على موارد طبيعية وفيرة جدا، وتتمع بقدرة هائلة على الصعيد البشري يمكن أن توظفها لصالح شعوبها التي سوف تبلغ 1 مليار نسمة بحلول نهاية هذا القرن.

اليوم، تجد إفريقيا نفسها على هامش التبادلات الدولية، حيث لا تمثل إلا 2 ٪ فقط من التجارة العالمية، ولا تتلقى سوى 2 ٪ من الاستثمار المباشر في الخارج (IDE)، كما لا تمثل تحويلات المداخيل سوى 10-20 ٪ فقط. وتبلغ قيمة عمليات هروب رؤوس الأموال 150 مليار دولار، وتبلغ نسبة رؤوس الأموال التي هرّبها القادة الأفارقة خارج القارة الإفريقية نحو البنوك الغربية أو عن طريق الملاذات الضريبية بين 40 و50 ٪ [50].

ورغم ارتفاع معدل النمو بحوالي 5.2 ٪ ما بين سنتيْ 2015 و 2016، تبقى الدول الإفريقية في معظمها دولا ريعية، تابعة للشركات متعددة الجنسيات وحبيسة تقلبات البيئة الاقتصادية العالمية، تجلب أموالها من بيع موادها الخام، التي ستنضب لا محالة، دون الاهتمام بإنشاء اقتصاد قائم على العمل والعقلانية والابتكار والمعرفة التي تشكل الطريقة الوحيدة لظهور نخبة حاكمة، تكون قادرة على مواجهة التحديات في العقود المقبلة.

وستبقى مناطق الصراع الحالية كما هي : فمنطقة الساحل التي تشكل نقطة ضعف في القارة ستظل تعاني من هجمات الحركات الإرهابية، وستبقى مشكلة أزواد متستمرة، ما لم تأخذ حكومات المنطقة مطالبات السكان الطوارق المهمّشين منذ مدة طويلة في الحسبان. وهذا الصراع القائم بين حكومة مالي وطوارق منطقة الشمال قد يشعل في منطقة الصحراء والساحل بأكملها فتيلة حرب شاملة، لن يمكن السيطرة عليها.

---

49. Nicole Gnesotto et Giovanni Grevi, *Le monde en 2025*, coédition Robert Laffont (Paris, 2007) et Sedia (Alger, 2008), p. 169.

50. Données banque mondiale.org.

يعيش واحد ونصف مليون شخص من الطوارق في الصحراء الكبرى منتشرين في خمس دول، الأغلبية العظمى منهم تتواجد في النيجر (700 000) وفي مالي (500 000)، والباقي منهم يقيم في الجزائر (50 000) وفي ليبيا (30 000) وفي بوركينا فاسو (20 000).

إنّ الطوارق ليسو شعبا متجانسا عِرقيا، فهناك الطوارق العرب، والطوارق الأمازيغ الذين يتكلمون لغة التمشق، والطوارق السود أحفاد العبيد. يعيش الطوارق على مساحة واسعة تبلغ 2.5 مليون كم^2. وقد كان للاستعمار الفرنسي هدفان : إضعاف البُنى الاجتماعية لمجتمع الطوارق، وخلق شكلٍ من أشكال الحكم الذاتي لهؤلاء السكان، وخاصة في مالي ضمن سياسة كاذبة تزعم دعم الأقليات العِرقية في إفريقيا وفي المغرب العربي. غير أنّ استراتيجية فرنسا كانت ترمي للحفاظ على بؤَر التوتر في الدول الآيلة إلى الاستقلال مستقبلا. بعد استقلالها، قامت الحكومات المتعاقبة في النيجر ومالي بالتمييز العنصري ضد الطوارق، واستبعادهم من المشاركة في شؤون الدولة. وقد أوْلَت هذه الحكومات اهتماما واضحا إزاء المجموعات العِرقية الإفريقية السوداء المستقرة، مقارنة بالطوارق الرُّحّل من خلال توزيع الثروات الزراعية والمعدنية القليلة بشكل غير متكافئ. لقد دُفِع بالطوارق للعيش في المناطق الصحراوية الشاسعة والقاحلة في شمال النيجر ومالي تحت وطأة الجفاف والمجاعة، وهم يقومون مرارا وتكرارا بأعمال تمرد ضد الحكومة المركزية في باماكو ونيامي. غير أنّ حركات التمرد هذه، ليست قادرة على تجاوز الانقسامات الداخلية، ويرجع ذلك إلى إرادة القيادة وولائها للدول الأجنبية. في هذا السياق، تسعى فرنسا للتأثير على عملية صنع القرار على الصعيد السياسي في جميع دول منطقة الساحل، حفاظا على مصالحها الاستراتيجية في منطقة الساحل.

يزيد هذا الوضع تعقيدا بظهور الجماعات الإرهابية في المنطقة، حيث يحاول تنظيم القاعدة جمع أهدافه بمطالب الطوارق في قضية مشتركة لإنشاء أسس اجتماعية وزرع البلبلة فيما يتعلق بنواياه الحقيقية. كما أنّ إمكانيات التحالف بين بعض الحركات الرامية لاستقلال أزواد مع الجماعات الإرهابية، قد يزجّ المنطقة بأكملها في صراع إقليمي، وحتى دولي. إن حركة بوكو حرام الإرهابية تهدّد تماسك نيجيريا والكاميرون، لأنّ تقدّمها نحو منطقة الساحل قد يؤدّي إلى انضمامها إلى الحركات الإرهابية الأخرى، وبالتالي، يصبح تهديدا لحدود الخارطة الجيوسياسية التي تمتد من موريتانيا إلى الصومال. وسيكون استمرار الصراعات في وسط إفريقيا، بشرق كينشاسا الكونغو، والصومال، وجنوب السودان، سببا في خلق أقطاب غير مستقرة في جميع أنحاء القارة خلال السنوات القادمة.

أما فيما يتعلق بشمال إفريقيا، فلا تزال دول المغرب العربي بعيدة عن تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي، والاتحاد على الصعيد السياسي في السنوات المقبلة. إنّ ليبيا تعيش حاليا حربا أهلية، وكل محاولات تحقيق السلام برعاية الأمم المتحدة لن تفضي إلى تشكيل حكومة، وإنشاء اتحاد قومي قادر على جمع أطراف المجتمع الليبي حول مشروع سياسي مستدام. إنّ تفكّك ليبيا قد يضعها تحت سيطرة دولة إسلامية أولية، وبالتالي سيُدخل منطقة المغرب العربي كلها في صراع جيوسياسي دولي، على غرار ما يحدث في المشرق. وقد عرفت الديمقراطية التونسية الناشئة عددا من التهديدات تتمثل في سلسلة من التفجيرات نُسِبت إلى تنظيم داعش. والطريق المسدود الذي وصل إليه نزاع الصحراء الغربية والذي يستمر منذ 1973، لا يبشّر بحلٍّ مقبول بين المغرب وجبهة البوليزاريو. ولا يزال هذا النزاع يشكل تهديدا مستمرا للمنطقة بأكملها، وخطر صراع إقليمي يمكن أن ينشأ في أي وقت.

ب) هل يتجه العالم العربي نحو الانهيار ؟

في كتابنا « ازدواجية العالم العربي » الصادر سنة 1987، تطرّقنا في بحثنا إلى سؤال مُلِحّ وفي غاية الأهمية، ألا وهو : هل العالم العربي في طريقه إلى الاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي أو، على العكس من ذلك، هل هو آيلٌ إلى أزمات مستمرة وإلى انهيار المشروع الوحدوي ؟

وقد جاء في النص ما يلي : « إذا اعتبرنا سنة *1985-1986* منطلقا تاريخيا، لاحظنا وجود أكثر من ستة نزاعات متأزمة من المحيط إلى الخليج. فحرب الصحراء الدائرة بين جبهة بوليزاريو والجيش المغربي منذ *1975* مازالت تتسبب في توتر منطقة المغرب العربي. والتحالفان السياسيان-العسكريان اللذان انعقدا عامَي *1983* و*1984* (الجزائر وموريطانيا وتونس من ناحية والمغرب وليبيا من ناحية أخرى) لا يُـمَكّنان من استشفاف أيّ سياسة تَقارُب وحسن جوار بين الأطراف المغاربية ؛ ذلك أنّ المنازعة هي من التعقيد بحيث أصبح من العسير الحديث عن قيام أيّ اتحاد في نهاية هذا القرن (قطع العلاقات الديبلوماسية بين المغرب والجزائر وبين تونس وليبيا). الأزمات التي تعاقبت على الحركة الوطنية الفلسطينية، وسياسة العدوان السافر التي تنتهجها إسرائيل ضد الدول العربية (غزو لبنان، قذف بيروت، الغارة الجوية ضد تونس)، والحرب الأهلية اللبنانية، واتساع النزاع بين العراق وإيران، كل هذا جعل من المشرق منطقة "ممزقة" وعاجزة، في غياب مؤشرات توازن حقيقية، عن استرداد استقرارها من الآن وإلى غاية العقد المقبل. وفي العالم العربي بؤَر توتر أخرى يمكن أن تتحول إلى نزاعات كبيرة، مثل النزاعات الإثنية في السودان والعلاقات المتقلبة بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي، ونزعة التوسع الليبية (التشاد، تونس). وستُظهِر الخمس عشرة

سنة المقبلة عجز جامعة الدول العربية بوصفها مؤسسة إقليمية عن تنقية الأجواء وتنمية التشاور بين أعضائها، إذ مازالت إلى الآن لم تحقق الإصلاحات البنيوية التي كان من المتوقع إجراؤها في الجامعة ولم يتم تحديد أهدافها المقررة والمرجوة.

ينجم عن تدخّل قوّتين عظميين *(بيع الأسلحة، التأثير في صنع قرارات بعض الدول* بواسطة المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي وانتشار الشركات المتعددة القومية في الهياكل الاقتصادية*)* والدور الاستراتيجي الذي أُسند حديثا إلى بعض المناطق *(هناك* مَيْل متزايد إلى اعتبار المغرب امتدادا إفريقيًّا لمنظمة الحِلف الأطلسي*)*، تفاقُم عدم الاستقرار في المنطقة. من جهة أخرى العجز الغذائي لمجموع الدول العربية سيبلغ وفق بعض الإحصائيات *14.3* مليار دولار في عام *2000* وسوف تستورد آنذاك ما قيمته *200* مليون دولار من المنتوجات الغذائية. وستتناقص الاحتياطيات النفطية، لا سيما إذا علمنا أنّ الديموغرافيا قد أصبحت بالنسبة إلى الكثير منها مشكلة يكاد يتعذر حلها. وسيؤدّي الاستيراد المتواصل والواسع النطاق لتكنولوجيا غير قابلة للاستيعاب إلى تفاقُم التبعية إزاء الدول المصنعة.

يُقدَّر عدد سكان العالم العربي حاليا بـ *185* مليون نسَمة، وسيرتفع إلى الضِّعف بعد *23* عاما بمعدل نمو قدره *3* ٪ في السَّنة. ومعدل النمو هذا الذي نجده في العالم العربي هو أكبر معدل في العالم. تبلغ نسبة الولادات *45/1000*. في عام *2000* سيصل عدد السكان *20* مليون نسَمة في القاهرة و*12* مليون في بغداد، و*5* ملايين في الدار البيضاء، و *4.8* ملايين في الجزائر العاصمة، و*2.3* ملايين في تونس. في مجال التعليم لن يزيد في أية دولة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس عن *80* ٪ على الصعيد الثقافي ستطوّر تنمية وسائل الاتصال *(وُزّعت في عام 1987-1988* برامج تلفيزيونية أوروبية في كامل بلدان المغرب، و "هجرة الأدمغة" التي بلغت معدلات مُقلقة شكلت مشاكل فعلية فيما يتعلق بالهوية الثقافية وهيمنة النموذج المجتمعي الغربي. ومن المحتمل أن يفاجئنا المستقبل بألوان من القطيعة في القِيَم الثقافية والدينية داخل المجتمعات الدينية ذاتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى قيام معارَضة قوية ذات صبغة دينية في كل البلدان العربية ».[51]

بَعد ثمانية وعشرين عاما من هذا السيناريو، يأتي الوضع الراهن في العالم العربي ليسلّط الضوء على شعوب هذه المنطقة، فنجدهم يقِفون على عتبة تفكك تدريجي للدول القومية من جراء ظهور نزاعات عِرقية وطائفية وانفصالية ؛ ففي بعض البلدان، تهدد القبلية والمناطقية التلاحم الوطني بشكل متزايد.

إنّ العداء بين السُّنّة والشيعة من شأنه أن يُعيد رسم معالم جيوسياسية المنطقة بأسرها، وقد يؤدي ربما إلى اشتباك بين دول الخليج من جهة، وبين إيران وحلفائها

51. عبد العزيز جراد، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع، *Op. cit.*، ص 184-185-186.

في المنطقة من جهة أخرى. أزمة دول الخليج في جوان 2017 والقطيعة الديبلوماسية وغلق الحدود بين المملكة السعودية، البحرين، مصر والإمارات من جهة وقطر من جهة أخرى هو مؤشر خطير لأزمة جيوسياسية جِهوية قد تتطور إلى أزمة دولية بتدخّل عسكري مباشر للدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة وروسيا، مما يؤدّي إلى إمكانية حرب شاملة في هذا النصف من القرن الحادي والعشرين.

لقد بات وجود جامعة الدول العربية اليوم دون معنى، نظرا لعدم قدرتها على التعامل مع الأزمات التي تهز الدول الأعضاء على مدى عقود، حيث أنّ هذه المؤسسة لم تعد قادرة على دعم المطالب الفلسطينية لإقامة دولة مستقلة، عاصمتها القدس. أما على صعيد العلاقات بين الجزائر والمغرب، فهذه القضية تلعب دورا فائق الأهمية في حالة الجمود التي آلت إليه منطقة المغرب العربي منذ أربعة عقود. في الواقع، جاءت أزمة الصحراء الغربية لتقتحم بيئة جيوسياسية، تحضن رؤيتين أيديولوجيتين وسياسيتين تقفان منذ زمن على طرفَـي نقيض. لقد أخذت العلاقات بين الجزائر والرباط في التعقد غداة استقلال الجزائر، بعد أن أعلنت المغرب عن نواياها في الاستيلاء على مدينتي تندوف وبشار، مما أدى إلى نشوب صراع مسلح في أكتوبر 1963، أُطلِق عليه اسم « حرب الرمال ». حسب القانون الدولي، تشكل حرمة الحدود مصدر الخلاف بين الدولتين، حيث أنّ المغرب رفضت التوقيع على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي جرت في القاهرة في 21 جويلية 1964، وهي تنصّ على حرمة الحدود التي تمّ رسمها في الفترة الاستعمارية. أما الجزائر، فقد وقّعت على اتفاقيات ترسيم حدودها مع جيرانها ووافقت على إجراء تصحيح طفيف لحدودها مع تونس سنة 1969، يسمح لهذه الأخيرة باستغلال النفط بحقل البرمة. كما تمّ التوقيع على اتفاقيات ترسيم وتحديد الحدود مع النيجر ومالي وموريتانيا في 1983. وتمّت المصادقة على الحدود المغربية الجزائرية من قِبل الجزائر في عام 1973، بينما تمت المصادقة عليها من قِبل المغرب سنة 1992. وقد وقعت اشتباكات مسلحة محدودة في منطقة أمغالا داخل أراضي الصحراء الغربية. ابتداءً من عام 1981 قرر المغرب تشييد جدار وسياج حدودي إلكتروني بالتعاون مع تقنيين إسرائيليين وبتمويل من المملكة العربية السعودية، يبلغ طوله 2700 كم لصدّ هجمات المقاتلين الصحراويين. كما تم إغلاق الحدود البرّية بين الجزائر والمغرب منذ 1994. وتتجلى العواقب السيئة لهذا الإغلاق في ظهور وانتشار عمليات التهريب في كل المجالات مثل المتاجرة بالمخدرات والأسلحة والبضائع غير المشروعة. أما فيما يتعلق بنسبة التبادلات التجارية بين البلدين، فقد بلغت أدنى مستوى، إذ تتراوح من 1 إلى 2 ٪ فقط.

إنّ المواقف الجزائرية والمغربية تعكس رؤيتين جيوسياسيتين مختلفتين ترتكزان على مفاهيم متعارضة بشأن الدولة القومية، حيث تستند المملكة المغربية إلى قراءة تاريخية حصرية تدعو إلى الامتداد على أوسع مساحة ممكنة، يصل إلى نهر السنغال ويتضمن موريتانيا الحالية وجزءا من الصحراء الجزائرية ومالي. وبناءً على هذا النهج الجيوسياسي، يَعتبر المغرب أنّ الصحراء الغربية مغربيةٌ، وبالتالي يرفض أيّ فكرة لإجراء استفتاء تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للجزائر، فقد استعادت سيادتها على أراضيها بفضل تاريخها التحريري ضد الاستعمار. وهي تسعى للحفاظ على الدولة القومية المستعادة من خلال تعزيز حدود ثابتة مع الدول المجاورة على أسس معترف بها عالميا كمبدإ السيادة، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لأيّ دولة، وحق تقرير المصير للشعوب.

إن المغرب العربي، اليوم، يجد نفسه في عين الإعصار، لأنّ المأزق الليبي والتهديد الإرهابي في تونس، وتدخّل دول الخليج والدبلوماسية الفرنسية لصالح تواجد المغرب في الصحراء الغربية، كلها أمور تزيد الوضع تعقيدا وتجعل الوصول إلى حل وسط أمرا مستبعَدا، بل وربما تدفع لصراع إقليمي كبير في المنطقة[52].

يجمع الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني لوحده كل العناصر التي تتمحور حولها جيوسياسية النزاعات : حرب من أجل بسط النفوذ المستمر على الفضاء الجيوسياسي منذ قرن. اشتباك بين قوميتين، القومية الإسرائيلية المستبِدّة والمستعمِرة، والقومية الفلسطينية التي تسعى إلى استقلالها.

إنّ الاختلاف في قراءة تاريخ الأماكن المقدسة قد يؤدي على المدى المتوسط إلى حروب وعداوات دينية بعواقب لا تُعدّ ولا تُحصى. ويبدو أنّ هذا الصراع الممتد من القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين، سيعمّر طويلا، لأنّ إسرائيل بحكم قوّتها العسكرية ودعم الولايات المتحدة الثابت لها (قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب يوم 6 ديسمبر 2017 الذي أعلن فيه أنّ القدس هي عاصمة إسرائيل، أقوى دليل على ذلك)، لا تزال ترفض أي تسوية تاريخية مع الفلسطينيين الذين لا يزالون هم أنفسهم منقسمين حول طبيعة هوية الدولة الفلسطينية المستقبلية. ولا شك في أن العقود المقبلة، لن تسمح بتوفير حلٍّ يُرضي الخصمين، لا سيما بَعد الصراع المسلح في المشرق وبَعد الوهن السياسي الذي أصاب الدول العربية من جراء نزاعات وتناقضات داخلية.

52. بلاغ مشترك بين مجلس التعاون الخليجي والمغرب 20 أفريل 2016. in http//news.google.fr

ج) أمريكا اللاتينية : هل هي القارة الصاعدة ؟

إنّ تسمية أمريكا اللاتينية تنجم أصلا من مفهوم جيوسياسي، إذ « هي صفة ثقافية لفرعٍ من بين فرعين رئيسيين اثنين (الثاني يمثل أمريكا الأنجلو-ساكسونية) [...] كانت فكرةً أمريكا اللاتينية تشير إلى إمكانية خلق روابط جيوسياسية جديدة، ترتكز على أسس ثقافية بين الدول الأمريكية من أصل إسباني، والناطقة باللغة البرتغالية، والدول الناطقة باللاتينية من أصل أوروبي »[53]. هذا، وقد جاءت تسمية أمريكا الجنوبية لتقابل تسمية أمريكا الشمالية.

في هذا السياق، يجدر التذكير أنه كثيرا ما غُيِّبت أمريكا الجنوبية من المجال الجيوسياسي بسبب بُعدها عن مناطق النزاعات، وعن أولويات القوى الدولية واهتماماتها الاستراتيجية والإقليمية. مع ذلك، تشهد شبه القارة تحديات إقليمية ودولية تشكل إلى حد كبير وضعها الحالي. فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تشهد أمريكا الجنوبية أو اللاتينية « مراحل مختلفة من الهيمنة والاستغلال الخارجيَّين، كان لها نصيب في تشكيل الهوية وتحديد مكانة المنطقة على صعيد النظام الدولي. وقد شهدت علاوة على الاستعمار والعبودية في الفترة الإسبانية والبرتغالية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر وصاية الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر والقرن العشرين. لقد تمّ فرض الوصاية الأمريكية تدريجيا من خلال عدد من الأحداث السياسية والعسكرية. في سنة 1823 تمّ الإعلان عن مبدإ مونرو (نسبة للرئيس الأمريكي جيمس مونرو 1817-1825) لتحديد سياسة الولايات المتحدة بشأن علاقاتها مع الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، وقد ألحّ هذا المبدأ على أنّ "أمريكا للأمريكيين". بالنسبة لواشنطن، يعني هذا الشعار أنّ أمريكا اللاتينية/ الكاريبية ستكون من الآن فصاعدا فناءها الخلفي »[54].

منذ ذلك الحين، فرضت الولايات المتحدة سُلطتها من خلال الحماية على كوبا (1903-1959)، وحق بناء قناة بنما وإدارتها لأجَلٍ غير مسمّى (1903)، واحتلال عسكري لنيكاراغوا (1912-1936) وهايتي (1915-1934) وجمهورية الدومينيكان (1916-1924).

في النصف الثاني من القرن العشرين، قامت الولايات المتحدة بفرض ديكتاتوريات عسكرية عبر جميع أنحاء شبه القارة في البرازيل والأرجنتين وشيلي، فلم يرَ مسار الديمقراطية النور إلا في بداية الثمانينات. كما شهدت الألفية الثانية ترسيخ الديمقراطية

53. Yves Lacoste, *Op. cit.*, p. 140.

54. Christophe Ventura, *L'éveil d'un Continent : géopolitique de l'Amérique latine et de la Caraïbe*, Armand Colin, Paris, 2014, p. 15.

وإحياء الاقتصاد في العديد من الدول، على الرغم من اختلاف وتباين إمكاناتها. والبرازيل أبلغُ مثالٍ في هذا المجال، بما أنها أصبحت من الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي (BRICS). إنّ هذه الدولة الفيدرالية التي تضمّ 26 ولاية ليست فقط أكبر بلد لكرة القدم، بل هي قوة صاعدة منذ عقدَين من الزمن، وهي خامس دولة من حيث المساحة وعدد السكان (8 514 876 كم^2 مقابل 192 376 496 نسَمة في الوقت الراهن، و 230 مليون نسَمة لعام 2025). كما تُعتبر البرازيل من بين أكبر عشرة اقتصادات العالم، إذ بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 2346 مليار دولار سنة 2014 وبلغت نسبة نموها 1.4 ٪. تحتل البرازيل 40 ٪ من أراضي أمريكا اللاتينية وهي بلد غني بالموارد المعدنية، والموارد المختلفة للطاقة (النفط، والإيثانول، والطاقة المائية، والغاز الطبيعي) وتُعدّ أكبر مُصَدّر للمنتجات الزراعية في العالم. كما تتميز البرازيل بمنطقة الأمازون الشاسعة التي تُعتبر مستودعًا للتنوع البيولوجي ورئةً لكوكب الأرض كله.

وعلى الرغم من قوّتها، فقد ظلت دولة البرازيل لمدة عقود وكأنها عملاق نائم، بسبب الخيارات الاقتصادية السيئة والطبيعة الاستبدادية للأنظمة المتعاقبة على الحكم فيها. وقد دفعت الأزمة السياسية التي مرت بها بإقالة الرئيسة ديلما روسيف (1947). غير أنّ ظهور الديمقراطية، سمح للنخب الوطنية والديمقراطية الجديدة بإعادة بناء الاقتصاد البرازيلي، وفرضت البرازيل نفسها كقوّة اقتصادية صاعدة، مدعومة بسياسة خارجية ديناميكية وفعّالة، ترتسم شيئا فشيئا على الساحة الإقليمية والدولية.

تقوم البرازيل على الصعيد الإقليمي والدولي بضمان علاقات التوازن ما بين أمريكا اللاتينية وجارتها الأمريكية العظيمة من خلال اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR) الذي يُعتبر بديلا عن منظمة الدول الأمريكية والاتفاقية التكميلية للسوق المشتركة الجنوبية (MERCUSOR). وباعتبارها عضوا في مجموعة العشرين، فقد قامت البرازيل بإنشاء منتدى الحوار IBAS (الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا) للتأثير على المفاوضات التجارية الدولية. تُعتبر البرازيل في الوقت الراهن كقوة إقليمية حقيقية منظمة، نتيجة لاتفاقية السلم التي وقعتها مع جيرانها. كما تنشط الدبلوماسية البرازيلية أيضا في مجال القضايا الدولية الكبرى، بما في ذلك القضية النووية الإيرانية، والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والأزمة البيئية، الأمر الذي يجعل من هذه الدولة مرشَّحا محتملا للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

لا تزال دول أمريكا اللاتينية تواجه تحديات كبيرة، فهنالك حرب حقيقية بين الحكومات والعصابات وتجار المخدرات (أكثر من مليون ضحية منذ عام 2006 في المكسيك)، إلّا أنّ هؤلاء قادرون على التسرب إلى قلب المؤسسات السياسية والأمنية،

مما جعل المكسيك وبوليفيا وكولومبيا من أكبر منتجي ومُورّدي الكوكايين والهيروين في العالم. هنالك بلاء آخر ينخر في كيان جميع بلدان أمريكا اللاتينية، ألَا وهو الفقر، إذ بلغت نسبة الفقر 50 ٪ في هندوراس، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، و20 ٪ في البلدان الأخرى، ويعاني 10 ٪ من السكان من سوء التغذية. كما تعرف القارة نزاعات على الحدود، من خلال اشتباكات مستمرة بين شيلي وبوليفيا، وبيرو. في كولومبيا، أسفرت الحرب الأهلية بين القوات الثورية الكولومبية المسلحة والحكومة عن 220 000 حالة وفاة، وكانت سببا في نزوح 5 ملايين شخص منذ سنة 1964. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، والمفاوضات بين الخصمين، لم يتم إلى اليوم وضع حد نهائي لهذا الصراع.

إنّ التوازن النسبي لسكان أمريكا اللاتينية التي يقطنها 8.5 ٪ من سكان العالم، واستقرارها السياسي، وكذا بُعدها عن مناطق الأزمات في العالم سمحوا للقارة بإرساء أسس المسار الديمقراطي بشكل حاسم وبتحقيق التنمية الاقتصادية : « في عام *2025* سوف تربط المكسيك علاقة وثيقة، وبشكل متزايد، بالقطب الاقتصادي في أمريكا الشمالية نظرا لحجم التبادلات التجارية بين البلدين وتدفقات الهجرة المستمرة من المكسيك نحو الولايات المتحدة. أما البرازيل، فستصبح دون شك، قطبا اقتصاديا مستقلا، وستطوّر علاقاتها مع جيرانها »[55]. « وسيمكن لأمريكا اللاتينية أن تكون قارة صاعدة بفضل استغلال عقلاني لإمكانات النمو التي بحوزتها ومن خلال إنشاء طريقها الخاص في السنوات العشرين المقبلة ».

د) الاتحاد الأوروبي : قوة أم ضُعف ؟

انبثقت فكرة إنشاء الاتحاد الأوروبي في بادئ الأمر من رغبة الدول الأوروبية في التكتل ضمن إطار واحد بعد الحرب العالمية الثانية. ثم جاءت فكرة أوروبا الموحدة مرة ثانية، بعد نهاية الحرب الباردة، لتصبح ضرورة جيوسياسية لحماية الشعوب الأوروبية من نزاعات القرون السابقة من خلال تنمية الترابط الاقتصادي، وإنشاء سوق مالية مشتركة، وصيانة حرية حركة السلع والأشخاص. ضمّ الاتحاد في بداياته ستّ دول أعضاء، ثم انتقل إلى اثنتي عشر، ليصبح في نهاية المطاف قوة اقتصادية لا يمكن إنكارها، تضم ثمانية وعشرين عضوا. وستواجه هذه المجموعة في السنوات القليلة المقبلة تحديات داخلية وخارجية كبرى. فعلى الصعيد الداخلي، لا يزال هنالك عدم تجانس في مستويات الثروة بين الدول الأعضاء، والأزمة المالية التي زعزعت اليونان سنة 2015، تكشف عن عمق الفجوة بين القوة الاقتصادية لألمانيا أو فرنسا، وبين الوضع المالي غير المستقر في اليونان وبلغاريا أو رومانيا. إنّ فارق القدرة التنافسية بين أعضاء الاتحاد

55. Nicole Gnesotto et Giovanni Grevi, *Le monde en 2025, Op. cit*., p. 231 et suivantes.

هو عائق آخر بالنسبة للاتحاد الأوروبي ضمن معالجته للقضايا المتعلقة بعجز الميزان التجاري مع دول خارج الاتحاد[56].

يجسد النمو الديموغرافي مشكلة كبيرة بالنسبة لأوروبا، حيث بلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي 508.2 مليون نسَمة سنة 2015 وستعرف ظاهرتا الشيخوخة وانخفاض الخصوبة ارتفاعا ملحوظا ومتزايدا حتى سنة 2060. يمكن تفسير الترحيب الإيجابي بالمهاجرين والنازحين الفارين من الحروب القائمة في الشرق الأوسط من خلال نقص اليد العاملة المباشر وعجز القارة على صعيد النمو السكاني على المدى الطويل ؛ لقد تمّ في هذا المضمار تسليم 2.3 مليون تصريح إقامة سنة 2014 [57]، وتعتزم ألمانيا استقبال أزيد من مليونَـيْ مهاجر في السنوات القادمة لمعالجة الأزمة الديموغرافية التي تلوح في أفق 2025. إنّ التحديات الجيوسياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تجعله، فيما يتعلق بعلاقاته مع الولايات المتحدة، كحليف استراتيجي وتاريخي. أما روسيا التي تُعتَبر قوة عسكرية أوروبية، فهي تمارس نفوذا ثقافيا وسياسيا واستراتيجيا على جزء كبير من وسط أوروبا وتولي اهتماما كبيرا إزاء المنطقة الأورو-متوسطية لتحديد علاقاتها مع إفريقيا والعالم العربي-الإسلامي.

إنّ طابع الاتحاد الأوروبي متعدد الأقطاب لا يسمح باتّباع نهج جيوسياسي فريد. فعلى الصعيد العسكري، يظل الاتحاد الأوروبي معتمدا على منظمة حِلف شمال الأطلسي التي تدير استراتيجية شاملة، حيث أنّ جميع العمليات العسكرية التي تشنّها الدول الأوروبية، تكون برعاية وتحت قيادة الولايات المتحدة. كما لا يمكن للاتحاد الأوروبي الذي يشكل قوة اقتصادية وتجارية، أن يتحول إلى قوة عسكرية ذات استراتيجية مستقلة، الأمر الذي دفع بخبير في الشؤون الأوروبية إلى القول : « إنّ إنشاء أوروبا والسلطة تبدوان في نَواحٍ عديدة كتعبيرين متناقضين. في الواقع، لقد تمّت هيكلة الأولى من خلال تنازلٍ مزدوج عن الثانية، مرةً بين الدول الأعضاء، ومرةً أخرى على الصعيد العالمي. لقد رفض الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة النظر إلى كوكب الأرض، كما تفعل الدول، عبر تحديد التهديدات، وبالتالي، تعيين الأعداء المحتملين. فمن خلال بحثه عن سلام دائم بين أعضائه أولا، ومن خلال التسوية السلمية للنزاعات، يرى الاتحاد الأوروبي أنه يمثل، وجوديا، القوة الناعمة وليس القوة الصلدة، في حين يمكن الجمع بين هذين العنصرين. إنّ الاتحاد الأوروبي يحمل في جيناته، إلى حد كبير، تنازلا طوعيا عن سياسة القوة في ظل حلف شمال الأطلسي ؛ فعلى صعيد آسيا، كما هو الحال

56. Verluise Pierre, « Les nouveaux défis géopolitiques de l'Union européenne » in Etudes internationales, volume 3, 2009, pp. 441-451.

57. Statistique Eurostat, Commission Européenne, ec.europa.eu/Eurostat/.

تجاه الصين والهند، لا يزال أعضاء الاتحاد الأوروبي يضعون في المنافسة استراتيجيات وطنية أساسا، بينما ينبغي له (الاتحاد الأوروبي) أن يعمل كفاعل ثابت ومنسجم، ليكون على قَدم المساواة مع الولايات المتحدة وليجلب الأنظار إليه ويكتسب المصداقية »[58].

مقابل روسيا، يبدو أنه ليست للاتحاد الأوروبي استراتيجية متجانسة، لأنّ كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لديها تاريخ فريد من نوعه مع روسيا. فنجد لدى دول أوروبا الشرقية السابقة علاقة متناقضة، وهي علاقة شد وجذب ومد وجزر يمكن تفسيرها من خلال الطبيعة المعقدة للحقبة السوفياتية. أما ألمانيا، وبحكم موقعها المركزي، فهي تميل إلى أوروبا القارية والعمل على إنشاء علاقات اقتصادية وتجارية متميزة مع روسيا، حتى وإن كانت الأزمة الأوكرانية تقف كحجر عثرة في الطريق نحو الثقة المتبادلة بين البلدين. فيما يخص علاقة فرنسا، فهي لا تزال متشبثة بموقف غامض يتمثل في انعدام الثقة والحساسية المفرطة على الصعيد السياسي، وفي محاولة تقارب مع روسيا على الصعيد الاقتصادي. وبالتالي، « تتميز العلاقات بين فرنسا وروسيا بتناقض تكراري. إنّ فرنسا تخصص حيزا عظيما لروسيا في سياستها الخارجية وتضعها ضمن اهتماماتها، لكنها لا تحاول أبدا فهمها ومعرفة ما يحدث بحق، على أراضيها[59] ». لقد سلّطت الأزمة الأوكرانية الضوء على الرؤية الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي وتماسكها المحدود. وقد بدأ سريان اتفاقية التجارة الحرة في 1 جانفي 2016 بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، وهذا يُعدّ في حد ذاته نقطة تحوّل هامة لتأمين الاقتصاد الأوكراني في أوروبا. غير أنه تم استبعاد أوكرانيا من منطقة التجارة الحرة التي تستفيد منها دول الاتحاد السوفياتي السابق منذ سنة 2011. ويُعدّ غلق الحدود أمام السلع الأوكرانية دليلا على عزم بوتين على بسط نفوذه على ما يعتبره المنطقة الأمنية لروسيا.

على صعيد علاقاته مع الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، يرتكز الاتحاد الأوروبي على إطار مؤسسي بثلاثة أبعاد : الشراكة الأورو-متوسطية من خلال إعلان برشلونة لسنة 1995، وهو اتفاق شراكة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية. وسياسة الجوار الأوروبية التي تأسست عام 2004 والتي تهدف إلى تقريب أوروبا من بلدان الجوار خارج الاتحاد الأوروبي حفظا لمصالحها المتبادلة. والاتحاد من أجل المتوسط (UPM) لسنة 2008 الذي يهدف لتعزيز التعاون الإقليمي والحوار والسلام في المنطقة. يبدو أنّ الأحداث الراهنة في العالم العربي تقوض أية رؤية

58. Pierre Verluise, « l'UE, modèle multipolaire ? » in La Revue Géopolitique, www. diploweb.com. 28 octobre 2012, p. 4.

59. François Thom, « La Russie, la France et L'Europe » in Revue Commentaire, n° 106, 2004, pp. 409-416. In www.diploweb.com. 2 février 2010.

جيوسياسية أوروبية إزاء دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. إنّ تناقض السياسة الأوروبية تجاه الأنظمة العربية يعزز الاستراتيجيات القومية ويشتت الجهود الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي. أما ترددات بروكسل في إيجاد حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فهي لا تسمح بتحوّل الدبلوماسية الأوروبية إلى قوة تأثير حقيقية[60]. إن عجز الاتحاد الأوروبي من حيث الرؤية الجيوسياسية سيستمر في المستقبل، ما دامت المعضلة بين سيادة الدولة والسلطة خارج الصعيد الوطني قائمة.

كرّس استفتاء يوم 12 جوان 2016 خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بـ 52 في المائة من الأصوات، وأصبح الانسحاب فعليًّا في 29 مارس 2017. وسُمِّيَ هذا الانسحاب بالبريكسيت (Brixit)، إذ يعبر هذا الأخير على صعوبة مشروع اندماج الاتحاد الأوروبي. فالمملكة البريطانية لها خصوصيات وهوية وطنية تختلف في جوهرها عن المبادئ الأوروبية كما حُددت في ميثاق الاتحاد الأوروبي. وتعبّر المفوضات بين الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي عن الأزمة التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي والتناقض بين مبدإ الدولة الوطنية ومبدإ الاندماج المتعدد الأطراف. وبعيدا عن الصورة المثالية لقوة متعددة الأقطاب، يعكس الاتحاد الأوروبي مدى تمحورِ العلاقات الدولية المعاصرة حول تعددية قطبية تتسم بالضبابية.

هـ) منطقة آسيا والمحيط الهادي : مركز مستقبلي للتنافس أو للمواجهة ؟

إنّ مفهوم آسيا والمحيط الهادي يسلّط الضوء على منطقة تضم 3 مليارات نسَمة، وتبلغ نسبة الناتج الإجمالي العالمي بها 60 ٪، وتستحوذ على نسبة 57 ٪ من الاقتصاد العالمي. تُبرِز هذه المؤشرات الأولية مدى استحواذ هذه المنطقة لوحدها، على قضايا العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. إنّ اهتمام الولايات المتحدة بجيوسياسية هذه المنطقة يستدعي انتباه العالم ويجعل منها منطقة عازلة. تشير وثيقة الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة لسنة 2012 (SDR) إلى عزم الرئيس أوباما على إجراء تغيير على السياسة الخارجية الأميركية، إذ أعلن أنه : « من الضروري إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي ». إنّ الولايات المتحدة تهدف إلى خلق الشراكة عبر المحيط الهادي (PTP) وإلى ترسيخ مستدام من خلال إقامة نظام تحالف استراتيجي ومنطقة للتبادل الحر مع اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايلاندا، والفيلبين، وأستراليا، ونيوزيلندا، وماليزيا، وفيتنام، وبروناي. هذه الدول ستصبح أكبر الأسواق الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين إذا ما تم ربطها بأعضاء منظمة التبادل الحر الأمريكي

60. Jean-François Coustillière, « Comment réorganiser les relations européennes en méditerranée pour s'adapter à la nouvelle donne ? » in www.diploweb.com. 20 juin 2012.

الشمالي، المكسيك وكندا. تهدف هذه القفزة الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية، في نهاية المطاف، إلى الحد من القوة الصينية في مجالها الجيوسياسي المباشر.

فيما يتعلق بالصين، وبناءً على هذه الاستراتيجية الشاملة في المنطقة، فقد قامت بإنشاء منطقة تجارة حرة في آسيا والمحيط الهادي (FTAAP) لتستحوذ على 50 ٪ من الثروة العالمية من خلال التعاون مع 21 دولة عضوة في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي *(APEC)* من أجل خلق توازن أمام المطامع الأمريكية. وفي الوقت الذي تَوَجَّهَ فيه الرئيس أوباما نحو آسيا والمحيط الهادي، قام الرئيس شي جين بينغ بتطوير مفهوم « الحزام والطريق » لإنشاء شبكات تجارية بحرية وبرية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا. وقد تسمح هذه الطريق، طريق الحرير الجديد بقيادة الصين، بأخذ مكان لها خارج مجالها الإقليمي بفضل استغلال الموارد الطبيعية والطاقة في إفريقيا، وآسيا الوسطى، والحصول على أسواق جديدة في جنوب آسيا وفي أوروبا. فهل سيجد التنافس الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة والصين تسوية وحلّا وسَطا يؤدّي إلى تقاسم الثروة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، أو أنه سيشهد انتصار منطق المواجهة الذي قد يهدد التوازن العالمي للقرن الحادي والعشرين ؟

إنّ بؤَر التوتر التي يتمّ تجاهلها في الوقت الراهن قادرة على تحويل منطقة آسيا والمحيط الهادي إلى ساحة نزاع واسعة. فدولتا فيتنام وتايوان تطالبان بجزر سبراتلي وبراسيل الواقعتين تحت السيطرة الصينية. وتقع الجزر الأندونيسية ناتوما المحاطة بثروة سمكية، والتي تحتوي على احتياطيات النفط والغاز على مسافة واحدة من ماليزيا والفيلبين وبورنيو. أما جزر سينكاكو في بحر الصين الشرقي، فهي تمثل عاملا من عوامل الخلاف بين الصين وتايوان. وتطالب اليابان بجزر الكوريل الغنية من حيث الموارد السمكية والتي تقع تحت السيادة الروسية. وهنالك بين اليابان وكوريا الجنوبية خلاف حول جزر دوكدو وجزر تاكيشيما. وتفصل الكوريتين، منذ الخمسينات، حدود منزوعة السلاح على خط عرض 38 شمال. كما أن الجيش الأمريكي متواجد بالمنطقة بما يعادل 30 000 رجل وبأسلحة جد متطورة. أما فيما يتعلق بكوريا الشمالية، فهي تمتلك السلاح النووي وصواريخ باليستية، وهي تُجري من وقت إلى آخر تجارب نووية تثير التوتر على المستوى الاقليمي والدولي. إطلاق صواريخ طويلة المدى من طرف الرئيس الكوري كيم جونغ يون (Kim Jong-un) في شهر أوت 2017 أدّى إلى رد عنيف من الرئيس الأمريكي ترمب (Trump) وكان سببا في أزمة خطيرة دبلوماسية وأمنية قد تؤدّي إلى نزاع آسيا والمحيط الهادي وتهدد الاستقرار العالمي. يبقى أن العمل الديبلوماسي مهم وأساسي في إيجاد مخرجا للحفاظ على السلم في هذه المنطقة

الحساسة والبحث عن الإستقرار العالمي بمشاركة كل الفاعلين المعنيين وبالخصوص الصين وروسيا. المؤشرات السياسية تؤكد عن لقاء محتمل في سنة 2018 بين الرئيسين الأمريكي والكوري من أجل البحث عن حلول سلمية لتفادي نزاع في هذا الفضاء الجيوسياسي.

الخاتمة

إنّ الجيوسياسية تلتفت إلى الماضي وتهتم بالحاضر وتكرّس مهمتها للمستقبل، فهي فكر وعمل في الآن نفسه. إنّ كل دولة أو سُلطة مطالبة ببلورة رؤيتها للعالم ضمن مجالها الجيوسياسي المباشر، وما وراء ذلك. هذه المعادلة لا تزال قائمة، وخاصة في عصر التقدم التكنولوجي وتطور الاتصالات والشبكات الاجتماعية.

تستدعي دراسة الجيوسياسية النظر إلى ثلاثة جوانب : « جيوسياسية عملية » وهي تعبير عن السلطة السياسية من خلال سياستها الخارجية ومبادئها الدفاعية، « فهي التي يقوم بتنفيذها ونشرها يوميا جهاز الدولة والبيروقراطية التابعة له ». و « جيوسياسية رسمية » تأخذ شكل سلسلة من القراءات التحليلية والتفسيرات الأكاديمية لشرح تعقيدات العلاقات الدولية. يعمل الباحثون الجامعيون على « تأمين الجانب الفكري الذي تفتقده الجيوسياسية العملية لدى تنفيذها من قِبل أجهزة الدولة. وهم يدّعون الموضوعية، غير أنهم في الحقيقة يتأثرون بشبكات السلطة والتمويل التي هُم تابعون لها ». وأخيرا، « الجيوسياسية الشعبية » التي تشمل « مجموع الإنتاج الثقافي المَوَجّه لعامة الجماهير، والذي يساهم في تشكيل مخيّلتهم الجيوسياسيية انطلاقا من السينما الهوليوودية إلى روايات التجسس، مرورا بقنوات الأخبار على مدار الساعة عبر البث المباشر وألعاب الفيديو ونظام التعليم *[...]* إنّ الجيوسياسية الشعبية في قلب العملية الإبداعية *[...]* أو بتعبير آخر، هي الصورة التي ترسمها الجماهير لذاتها وللآخرين »[1].

إلى جانب هذه الأبعاد الثلاثة (العملي، والرسمي، والشعبي)، هل يمكننا تصور جيوسياسية بديلة وانتقادية ؟

إنّ منطق النزاع والحصار الذي تواجهه البشرية يتطلب من جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي التفكير في حوْكمة جديدة ومتعددة الجنسيات، تكون قادرة

1. Louis Florian, *Op. cit*., pp. 181-182.

على مواجهة التحديات. وهي تحديات متعددة تتعلق بالكوارث المناخية المقبلة والتقاسُم العادل للخيرات ما بين سكان الأرض، حيث سيبلغ عدد السكان 8.1 مليارات نسَمة سنة 2025، وسيبلغ 9.6 مليارات نسمة سنة 2050، و10.9 مليارات نسمة سنة 2100، وقد يعيش نصف سكان العالم (4.2 مليارات نسمة) سنة 2100 في إفريقيا.

لقد تمّ التكهن بوقوع نزاعات مستقبلية حول ندرة المياه، وبسبب الفقر، والطاقة النووية، والاستغلال الجامح للموارد المعدنية والطاقة، ولكن أيضا بسبب الحاجة إلى الأمن، والسلطة، والسيادة والاستحواذ على أقاليم جيوسياسية .

إنّ المطالبة بإعادة ترسيم الحدود، التي تمّ تحديدها بشكل تعسفي تبعا للأوضاع السائدة في القرنين التاسع عشر والعشرين، تضع أساسيات النهج الجيوسياسي في الواجهة. فأوروبا أعادت ترسيم حدودها لمرات عدة، ويعاد النظر إلى تشكيلة الشرق الأوسط من جراء النزاعات في سوريا والعراق واليمن وفلسطين والسودان، وتمّ وقف مسار اتحاد المغرب العربي بسبب النزاع في الصحراء الغربية والأزمات التونسية والليبية. أما في آسيا، فلا تزال النزاعات على الحدود في بحر الصين الجنوبي، وبين الهند والصين، والهند وباكستان، واليابان والصين، قائمة. وانتشرت في إفريقيا ظاهرة الاتجار بالسلاح وتهريب المخدرات من جراء سهولة اختراق الحدود. أما الصحراء وأراضيها الشاسعة، فيعبرها الإرهابيون بكل سهولة. وفي أمريكا اللاتينية، تشكل النزاعات على الحدود وتهريب المخدرات خطرا في وجه التنمية الاقتصادية.

لا يمكن للجيوسياسية تجاهل طبيعة السلطة السياسية وعلاقاتها مع الشعوب. إنّ الديكتاتوريات والأيديولوجيات الشمولية التي يصعب مجابهتها، هي مصادر للأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. كما يؤدّي النظام الليبرالي الغربي وسعيه الحثيث إلى الربح إلى أزمات اجتماعية على أراضيه وإلى صراعات دولية تهز العالم بأسره.

إن الجبن وعدم المسؤولية في الإدارة الحكومية التي تتميز بالفساد، وتهديم أسس النخبة، وعدم المساواة الاجتماعية، وإهدار الموارد الاقتصادية، وعدم كفاءة الحكام، كلها عوامل تشكل خطرا على التماسك الاجتماعي والسياسي في العديد من البلدان الواقعة جنوب الكرة الأرضية.

إن هذا الوضع يستدعي اللجوء إلى جيوسياسية بديلة (altergéopolitique) تضع مستقبل البشرية في طليعة اهتماماتها، ولا تركز على دراسة منطقة معينة فحسب، بل تأخذ بعين الاعتبار مصير الإنسان كأولوية في كل الفضاءات الاقتصادية والسياسية عبر المعمورة. إنّ هذا التصوّر للجيوسياسية البديلة « لا يركز على الحدود أو الإقليم

أو الدولة، وإنما يُعنى بالطريقة التي يتمّ من خلالها خلق هذه المستويات الجغرافية، وكيفية نشرها اجتماعيا ؛ وبالتالي، فهو يهتمّ بعلاقة المجتمع إزاء المنطقة التي يعيش بها والسلطة التي تحكمه ». فمن خلال إعادة النظر في آفاق وتطلعات الجيوسياسية الكلاسيكية، يبرز أنّ هدف الجيوسياسية البديلة يتمثل في « الكشف عما أغفلته الرؤية الجيوسياسية الإمبريالية والمتحورة حول العالم الغربي [...] وعلى وجه التحديد، استخلاص فكرة أنّ معظم المحللين الجيوسياسيين، بغضّ النظر عن اختلاف الإجابات التي قدموها، قد عالجوا نفس القضية المتمحورة حول السعي إلى الهيمنة »[2]. لقد بات من الضروري أن تفكر الجيوسياسية الجديدة في كيفية تجنّب النزاعات في المستقبل. إنّ تمركز الموارد الاقتصادية والعسكرية بأيدي القوى العظمى (الولايات المتحدة وروسيا والصين) للقرن الحادي والعشرين وانتشار الدول الفاشلة والمفلسة، قد يولّدان منطقا خطيرا، قد تنجرّ عنه أعمال إرهابية على صعيد واسع، وصراعات بين الدول وحروب أهلية، خصوصا في المنطقة الأورو-متوسطية، وفي العالم العربي الإسلامي، وإفريقيا.

انطلاقا من هذا المنظور، نتساءل : هل ستصبح الصحراء واحدا من تحديات الغد ؟ إن هذه المنطقة الشاسعة التي تمتد من الصحراء الغربية، من جهة الأطلسي، إلى حدود شبه الجزيرة العربية، تخضع لتغيير تام من حيث الجانب الجيوسياسي. « إنّ الصحراء حاجز يمكن استغلاله لإيقاف الهجرات الواسعة نحو الشمال *[...]* يمكن للصحراء أن تصبح قطبا للسلطة، باستطاعة الصحراء استيعاب النمو السكاني في إفريقيا الاستوائية *[...]* يمكن أن نقارن الصحراء بمنطقة "قلب الأرض" *(Heartland)* لماكيندر. لأنّ كليهما، بالتأكيد، بنفس المساحة : إنهما يبلغان آلاف الكيلومترات. بشكل عام، لهما نفس التضاريس وتسكنهما فئات قليلة جدا من السكان *[...]* غير أنه من الضروري، أن تكون هنالك سلطة لديها هدف جيوسياسي على المدى الطويل للسيطرة على منطقة طرفية يكون امتدادها على نحو متزايد » .[3]

سيشهد القرن الحادي والعشرون عودة منطقة الصحراء والساحل على الساحة الإعلامية والسياسية. وقد تجعل نهاية عصر النفط وانتشار الطاقة المتجددة من الصحراء مجالا واسعا لإنتاج الطاقة الشمسية، مما يعرّض المنطقة لمطامع القوى العظمى ويضع الدول المتقاسمة للصحراء أمام تحديات هائلة، من شأنها تجسيد خطر على وجودها.

---

2. Louis Florian, *Op. cit*., pp. 184-185.

3. Yves Lacoste, « Sahara, perspectives et illusions géopolitiques » in Hérodote, troisième trimestre 2011, n° 142, pp. 23 et 41.

ويبقى حوض البحر الأبيض المتوسط بمثابة خط صدع، فهو يجسد مفهوم الخطر الذي تم ترسيخه في فترات تاريخية فرضت عدم التوازن بين ضفتي المتوسط، خصوصا في فترة الحكم الاستعماري الطو يلة، دون أن ننسى الفجوة التنموية الكبيرة الفاصلة بين أوروبا وإفريقيا إلى يومنا هذا.

لقد تمكّن الاتحاد الأو روبي منذ تفكيك الاتحاد السوفياتي وإعادة توحيد ألمانيا من خلق التوازن في مجال علاقاته مع أوروبا الشرقية. غير أنه في نفس الوقت، أدار ظهره لحوض البحر الأبيض المتوسط ولعمقه السياسي، مما أدى إلى ظهور كسور جيوسياسية جديدة، قد تفسر إلى حد كبير الصراعات الراهنة في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يستمر على المدى الطويل ، إلا إذا أخذ بعين الاعتبار الفضاء الجيوسياسي الأورو-متوسطي، والإسلامي والإفريقي وآسيا الهادي، بعيدا عن كل مطامع سلطوية (انظر الخريطة رقم 6 : مناطق الانكسار، الصفحة 183).

مِن هذا المنطلق تصبح التعددية حتمية جيوسياسية حيوية من أجل خلق استراتيجيات جديدة كفيلة بدحر المخاطر المقبلة التي تلوح في الأفق. إنّ موقع الفضاء الجيوسياسي المغاربي يبرز بوضوح الصدع الذي يهدد المنطقة، فهي منطقة تجد نفسها محاصرة بين أطماع أوروبا التي تسعى لاستعادة قوّتها السابقة، والقارة الإفريقية التي تطمح إلى تأكيد الذات.

ألا يتحتم على الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي انتهاج طرق جديدة، من شأنها أن تجعل من منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام ونموذجا لتعاونٍ استراتيجيٍّ وشامل، يُعنى بصيانة البيئة وضمان مصالح الشعوب الأوروبية والإفريقية ؟

في هذا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ستتمحور جميع القضايا والرهانات التي قد تحدد مستقبل العلاقات الدولية حول منطقتين جيوسياسيتين كبيرتين : آسيا والمحيط الهادي، ومجموعة الدول الأورو-متوسطية والفضاء العربي الإسلامي والفضاء الإفريقي.

الـمَلاحِق

I-الجداول

الجدول رقم 1 : تسلسل المجال الحيوي (Lebensraum)

المصدر :

Florian Louis, *Les grands théoriciens de la géopolitique* ; *Op. cit.*, p. 34.

الجدول رقم 2 : العهود الجيوسياسية الثلاثة حسب ماكيندر (Mackinder)

العهد	أكبر حدث	آلة الحركية المهيمنة	أشكال السلطة والمنطقة المهيمنة
ما قبل الكولومبي (précolombien)	الغزوات الآسياوية لأوروبا	الحصان و الإبل	السلطة البرية في السهوب الأوراسياوية

الكولبومبي (colombien)	الغزوات الأوروبية ما وراء البحار	البحرية	السلطة البحرية للقوى الكولونيالية الأوروبية
ما بعد الكولومبي (postcolombien)	السيطرة على كل فضاء الأرض	السكك الحديدية	السلطة البرية لمن يسيطر على قلب الأرض (heart-land)

المصدر :

G. O. Tuathail, Simon Dalby, Paul Routledge, The geopolitics reader, Londres, 1998.

ذكر في كتاب

Florian Louis, *Les grands théoriciens de la géopolitique* ; *Op. cit.,* p. 57.

الجدول رقم 3 : راتزل (Ratzel) وفيدال (Vidal) تصورين للجغرافية.

	راتزل	فيدال
التكوين	علوم طبيعية	تاريخ
التأثر	نظرية داروين (Darwinisme)	نظرية أماركيسم (Lamarckisme)
السياق	التوحيد والتأكيد الألماني	المواجهة مع الإمبريالية الألمانية
إبيستيمولوجية	دراسة نظرية (Nomothétique)	تصور رمزي (Idiographique)
المجال المفضل	الدولة	المنطقة
التخصص	الأنتروبوجغرافيا	الجغرافيا البشرية
المسعى حسب فيبر (Febvre)	الحتمية	الإمكانية
الديمومة	الجيوسياسية Geopolitik (هوشوفر) الجيوسياسية Geopolitics (ستروز-هوبي)	الجغرافيا المادية الجغرافيا السياسية

المصدر :

Florian Louis, *Les grands théoriciens de la géopolitique* ; *Op. cit.,* p. 98.

الجدول رقم 4 : مهان، (Mahan) سياسة منرو (Monroe) والعلاقة مع سياسة روزفيلت (Roosvelt).

السلوك نحو ...	عقيدة منرو	العلاقة مع سياسة روزفيلت
البحر	مصممة كحدود آمانة	*مصممة كحدود جديدة من أجل التوسع

الاستعمار الأوروبي	رفض	رفض
دول القارة الأمريكية	حماية	هيمنة
الاستعمار من طرف الولايات المتحدة	رفض	*ضرورية لكن محدودة على بعض المناطق تستعمل كمحطة للأسطول
بقية العالم	سياسة انعزالية	*سياسة تدخّلية
(*) تأثير مهان		

المصدر :

Florian Louis, *Les grands théoriciens de la géopolitique* ; *Op. cit.,* p. 46.

الجدول رقم 5 : تقلب النظام العالمي حسب هنتنختون.

	1991-1947	منذ 1991
القوة المهيمنة	الدولتان العضيمتان	الولايات المتحدة
نموذج الاحتجاج	الإديولوجيات	الهويات
البنية الفضائية	القطبان، تصور « العالم الثالث »	الحضرات الثمانية
الصراع	الحرب الباردة	صدام الحضارات
فضاءات	حدود القطبين (ريملند حسب سبيكمان) (Rimland spykmanien)	الحدود الحضرية والمناطق الازدواجية الحضرية

المصدر :

Florian Louis, *Les grands théoriciens de la géopolitique* ; *Op. cit.,* p. 138.

الجدول رقم 6 : العامل الرئيسي للصراع ما بعد الحرب الباردة حسب.

فوكوياما (Fukuyama)	هنتنختون (Huntington)	كابلان (Kaplan)
الصراع من أجل انتصار النمط الديمقراطي والليبيرالي هيجل (Hegel)	صدام الحضارات توينبي (Toynbee)	الصراع من أجل تقسيم الموارد الطبيعية مالتوس (Malthus)

المصدر :

Florian Louis, *Les grands théoriciens de la géopolitique* ; *Op. cit.,* p. 131.

الجدول رقم 7 : أشكال القوة حسب جوزيف ناي.

أشكال القوة	القوة الصلبة (Hard power)		القوة الناعمة (Soft power)
المكونات	القوة الاقتصادية	القوة العسكرية	قوة الإقناع والقوة الناعمة برزتا منذ 1990
الأهداف	التحسيس الشراء الضغط	الردع الضغط الإلزام	إغواء جلب تحفيز
الوسائل	الاستثمارات التدعيمات العقوبات	التهديدات العنف الإكراه	ثقافة شعبية قِيَم سياسة الدولة
التركيب	القوة الذكية		

المصدر :

Florian Louis, *Les grands théoriciens de la géopolitique* ; *Op. cit.*, p. 162.

الجدول رقم 8 : الجيوسياسية الخارجية، الداخلية والمحلية.

	الجيوسياسية الخارجية	الجيوسياسية الداخلية	الجيوسياسية المحلية
الفاعلين	الدول المنظمات الدولية الحركات العابرة للدول	الدول الحركات المتمردة المجموعات الإرهابية	الدول الجمعات المحلية المؤسسات الجمعيات
الرهانات	الحدود السيادة	الانفصالية التسيير الذاتي الحكامة	الحكامة التهيئة المحلية
السلم	دولية	بين الدول	محلية، بإمكانية أن تكون عابرة للحدود
مثال	توتر بين المغرب والجزائر بخصوص الحدود	توتربين كردستان العراق وقيادات بغداد	توتر حول بناء مطار في نوتر دام دي لاند (Notre-Dame-des-Landes)

المصدر :

Florian Louis, *Les grands théoriciens de la géopolitique* ; *Op. cit.*, p. 110.

الجدول رقم 9 : الواجهات الثلاث للجيوسياسية.

	الجيوسياسية الشعبية	الجيوسياسية الميدانية	الجيوسياسية الشكلية
المتجهات	الإعلام الجماهيري السينما الروايات القصص المصورة التلفزيون	بيروقراطية السياسة الخارجية المؤسسات السياسية	مراكز الفكر والرأي (think tanks) الجامعات

المصدر :

G. O. Tuathail, Simon Dalby, Paul Routledge, The geopolitics reader, Londres, 1998.

ذكر في كتاب

Florian Louis, *Les grands théoriciens de la géopolitique* ; *Op. cit.,* p. 182.

II- الخرائط

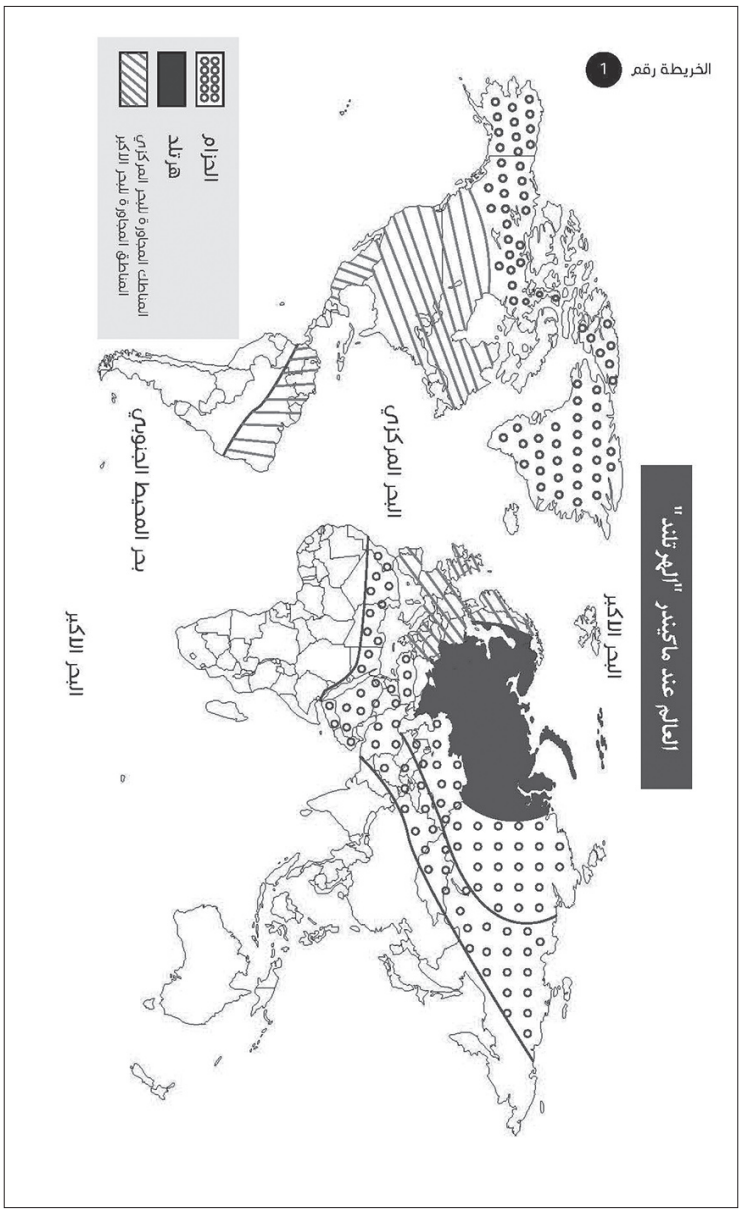
الخريطة رقم 1
العالم عند ماكيندر "الهرتلند"
الجزام
هرتلد
المناطق المحاورة للبحر المركزي
المناطق المحاورة للبحر الاكبر
البحر المركزي
بحر المحيط الجنوبي
البحر الاكبر
البحر الاكبر

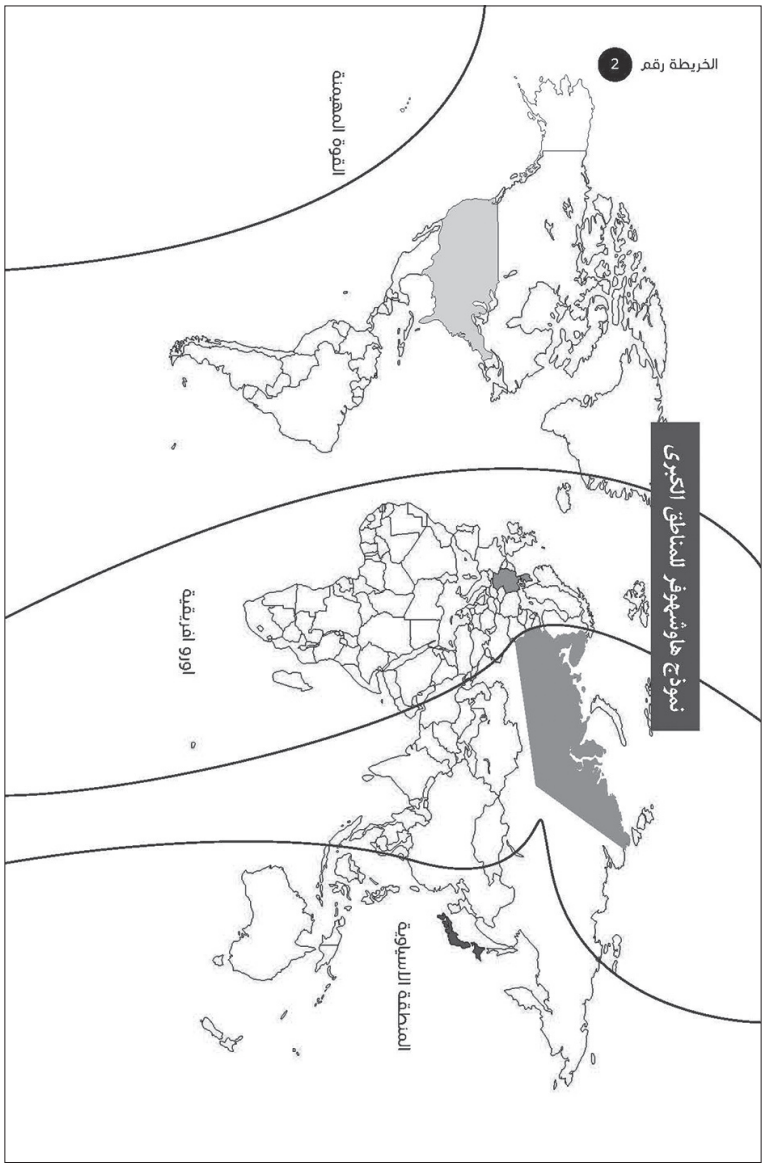
الخريطة رقم 2
نموذج هاوسهوفر للمناطق الكبرى
القوة المهيمنة
أوراسية
المنطقة السيلوية

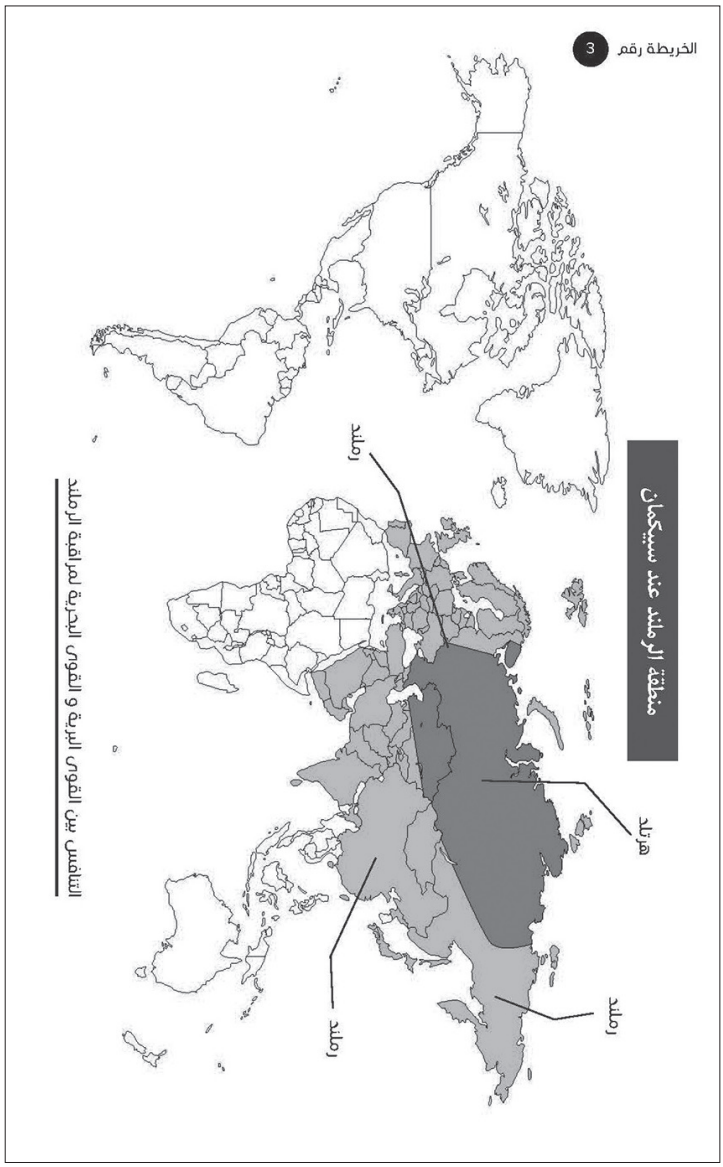
الخريطة رقم 3
منطقة الرملند عند سبيكمان
رملند
هرتلد
رملند
رملند
التنافس بين القوى البرية و القوى البحرية لمراقبة الرملند

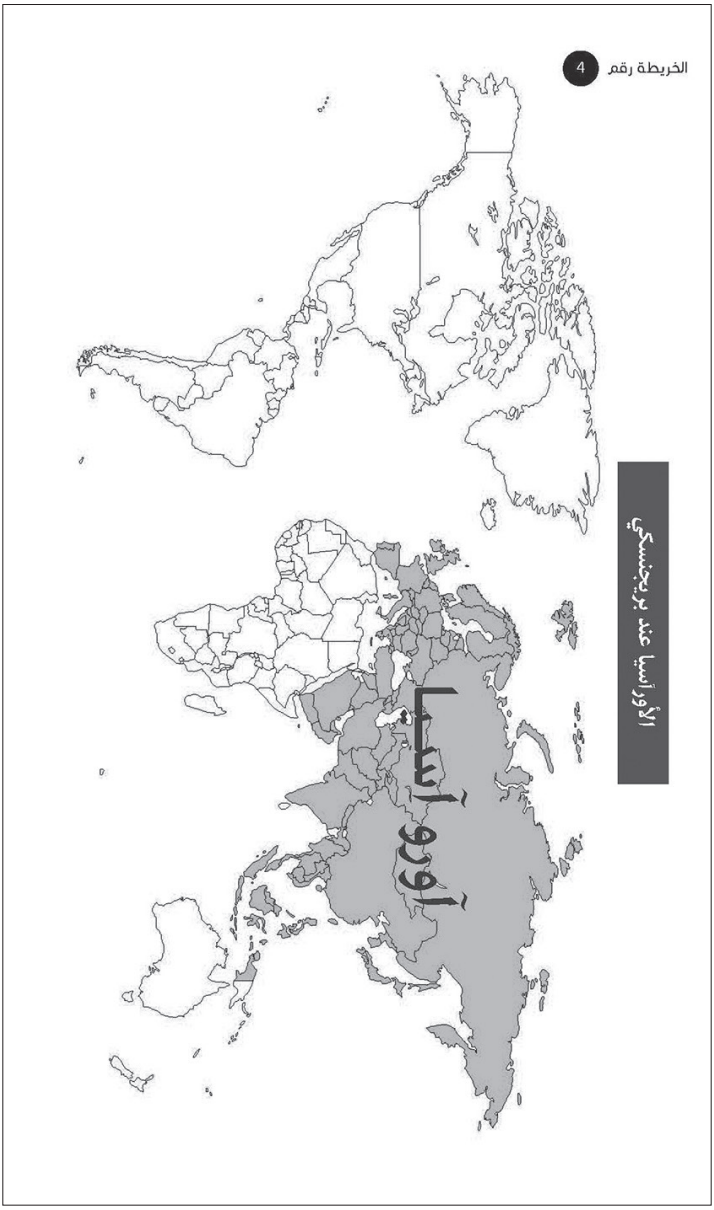
الخريطة رقم 4
الأوراسيا عند بريجنسكي
آورو آسيا

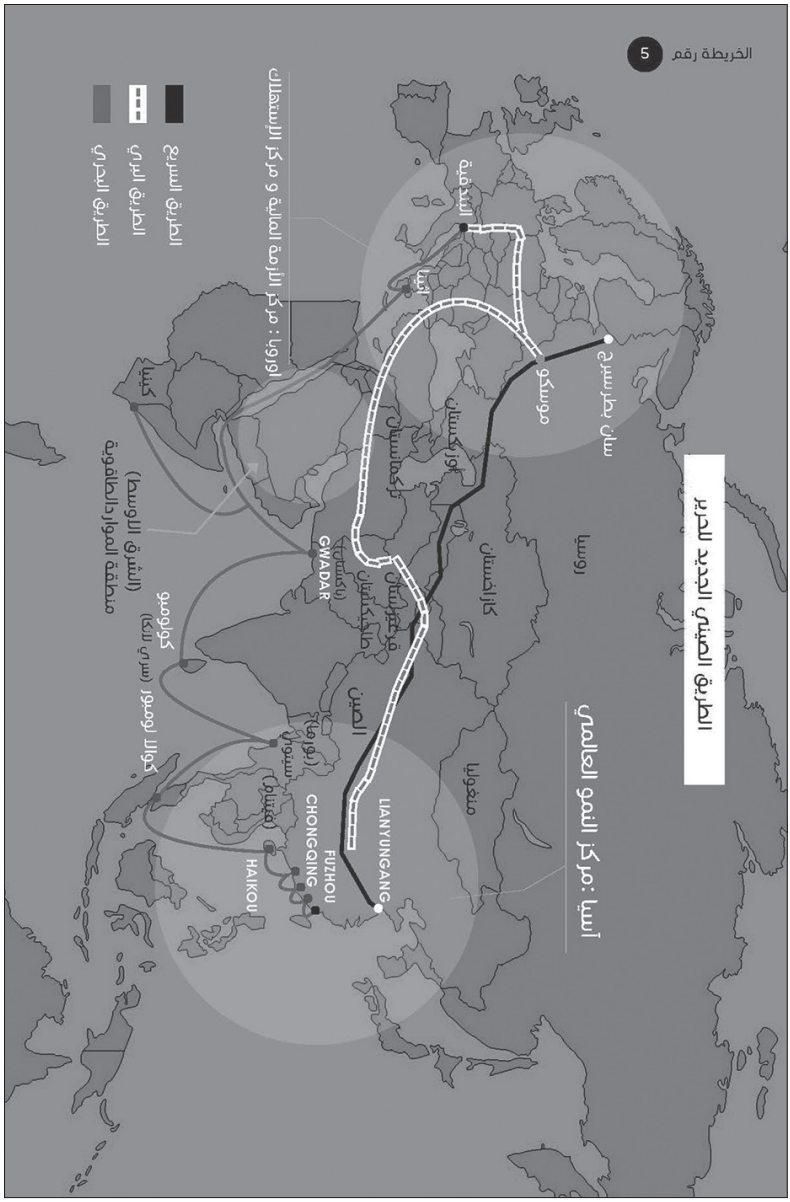
الخريطة رقم 5
الطريق الصيني الجديد للحرير
آسيا :مركز النمو العالمي
سان بطرسبرغ
موسكو
البندقية
روسيا
كازاخستان
منغوليا
الصين
LIANYUNGANG
FUZHOU
CHONGQING
HAIKOU
GWADAR
كينيا
كولومبو
كوالا لومبور (سري لانكا)
(الشرق الاوسط)
منطقة الموارد الطاقوية
اوروبا : مركز الازمة المالية و مركز الاستهلاك
الطريق السريع
الطريق البري
الطريق البحري

الخريطة رقم 6

الفضاء المتوسطي- الفضاء الاسلامي - الفضاء الافريقي - آسيا الهادي (مناطق الانكسار)

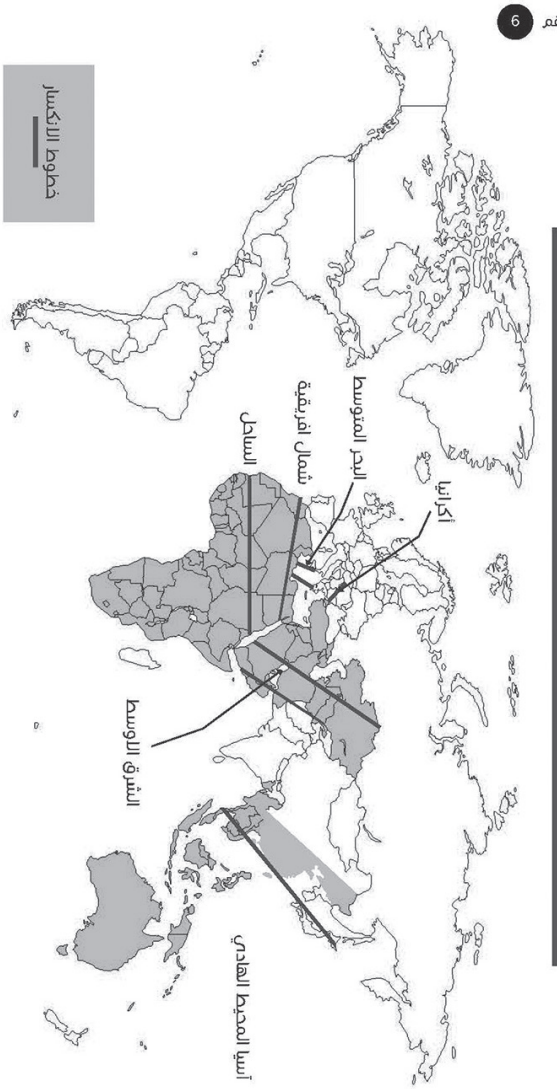

الـمَراجع

I- باللغة العربية

الكتب

ابن بطوطة محمد بن عبد الله، رحلة ابن بطوطة، موفم للنشر، الجزائر، 2007، 379 صفحة.

ابن خلدون عبد الرحمن محمد، ديوان المبتدإ والخبر في تاريخ العرب والبربر، دار الفكر، بيروت،2001، 851 صفحة.

إدوارد سعيد، الاستشراق، ترجمة أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، 360 صفحة.

أسلوند أنديرز، كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق ؟، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1997، 272 صفحة.

أشتون ب. كارتر، وليام ج. بيري، الدفاع الوقائي، استراتيجية أمريكا جديدة للأمن، ترجمة أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، 2004، 223 صفحة.

الجنابي ميثم، روسيا، نهاية الثورة، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2001، 232 صفحة.

الحيالي نزار إسماعيل، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى 2003، 219 صفحة.

الشحف فريد، العلاقات الروسية-الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2005، 215 صفحة.

الشيخ نورهان، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات الظاوروبية، القاهرة، 2010، 185 صفحة.

المخادمي عبد القادر رزيق، الحلف الأطلسي، من الحرب الباردة إلى حروب الهيمنة ؟، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2014، 279 صفحة.

الميناوي رمزي، الفوضى الخلاقة، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى 2012، 240 صفحة.

النعيمي أحمد نوري، العلاقات التركية الروسية : دراسة في الصراع والتعاون، دار زهران للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2011، 327 صفحة.

أوتكين أناتولي، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للإشهار، القاهرة، الطبعة الأولى 2003، 365 صفحة.

أوغلو أحمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2011، 646 صفحة.

أوكالاهان تيري وغريفيثس مارتن، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، 537 صفحة.

إيف لاكوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة زهيدة دروش، هيئة أبو ظبي للسياحة والنشر، أبو ظبي، 2010، 626 صفحة.

إيف لاكوست، الثروة المائية في العالم، ترجمة زينب متمم، لاروس، بيروت، 2015، 127 صفحة.

باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى 2014، 200 صفحة.

بسيوني محمد ابراهيم، ثورة الجماهير العربية تفسد مؤامرة تقسيم الوطن العربي، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى 2011، 280 صفحة.

بولك وليام، لكي نفهم العراق، ترجمة عبد الحي يحي زلوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2006، 244 صفحة.

بيير سيليرييه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة أحمد عبد الكريم، الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1988، 157 صفحة.

تود إمانويل، ما بعد الإمبراطورية : دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة محمد زكرياء إسماعيل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2003، 223 صفحة.

جمال وكيل، صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، دمشق، 2015، 253 صفحة.

جهاد عبد الله أمجد، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية الأمريكية-الروسية، دار المنهل، لبنان، الطبعة الأولى 2011، 188 صفحة.

جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، مطبوعات تهامة، جدة، 1984، 168 صفحة.

جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجرمي، دار العبيكان، نيويورك، 257،2007 صفحة.

خالد القشطيني، الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، 136 صفحة.

ختاوي محمد، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، النفائس، بيروت، 2010، 415 صفحة.

زبيغنييو بريجينسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، 116 صفحة.

زبيغنييو بريجينسكي، الاختيار، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم إبراهام، منشورات دار علاء الدين، دمشق، 2003، 242 صفحة.

زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى 2013، 319 صفحة.

سماحة الخوري، فلسطين، الأرض والمشتهات، دار الرعيدي للطباعة والنشر، بيروت، 1992، 132 صفحة.

سون تسو، فن الحرب، ترجمة هشام البطل، مكتبة النافذة، مصر، 2009، 170 صفحة.

صامويل هنتجتون، صراع الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية 1997، 554 صفحة.

عبد القادر ورقلاتي، الدولة الإسلامية في الأندلس، دار الأصالة، بيروت، 2006، 176 صفحة.

عدنان العطار، الدولة العثمانية، دار الأصالة، بيروت، 2006، 206 صفحة.

فرانسوا جيريا، الجيوسياسية الجديدة، المجلة العربية، الرياض، 2014، 130 صفحة.

فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد، مكتبة طريق العلم، مصر، 1993، 379 صفحة.

كار فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998، 995 صفحة.

كلاوس دودز وديفيد أتكسون، الجغرافيا السياسية في مائة عام، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة، 2010، (أربعة أجزاء) الجزء الأول، 302 صفحة.

مالك بن نبي، فكرة كمنويلث إسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2014، 94 صفحة.

محاضير محمد، الإسلام والأمة الإسلامية، إصدارات بلاندوك، ماليزية، 1965، 424 صفحة.

محمد عبد الغاني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 2010، 373 صفحة.

محمد قباني، الدولة العباسية، دار الأصالة، بيروت، 2006، 168 صفحة.

موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة جماعية بوزيد صحراوي، مصطفى ماضي...، الجزائر، 2004، 475 صفحة.

موسى الزعيبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية، منشورات دار الثقافة، دمشق، 2004، 61 صفحة.

نعوم تشومسكي، من يمتلك العالم، ترجمة أسعد الحسيب، دار نينوى، بيروت، 447 صفحة.

هنري كيسنجر، النظام العالمي، تأملات حول طلائع الأمم ومسار، ترجمة فاضل بتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، 392 صفحة

وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوروآسية، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت-لبنان، 2016، 357 صفحة.

الأطالس

أبوغضيب هاني، أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، الشرق العربي، بيروت، 2004، 128 صفحة.

الهادي قطش، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، 2009، 155 صفحة.

القواميس

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، 1994، 15 مجلد.

ايفانز غراهام ونوينهام وجيفر، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004، 847 صفحة.

سموحي فوق العادة، معجم الديبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 1996، 550 صفحة.

سهيل إدريس، المنهل، قاموس فرنسي عربي، دار الأدب، بيروت-لبنان، 2009. 1289 صفحة.

إيفانز غراهام ونوينهام وجيفر، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004، 847 صفحة.

عتريس محمد، معجم بلدان العالم، الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 2002، 448 صفحة.

منير البعلبكي، المورد 2000، قاموس إنجليزي-عربي، دار العلم للملايين، بيروت، 1118 صفحة.

المواقع الإلكترونية

https :\\ar.wikipedia.org

www.almothaqaf.com

www.arabgeographers.net

www.babonej.com

www.maktabah.com

www.nafham.com

www.vababylon-edu.iq

www.weforum.org

II- باللغة الفرنسية

الكتب

– Arpagian Nicolas, *La cybersécurité*, Puf, Paris, Que sais-je ? 2010, 125 pages.

– Basbous Antoine, *Le tsunami arabe*, Fayard, Paris, 2011, 375 pages.

– Battistella Dario, *Théories des relations internationales*, Les presses de sciences Po, Paris, 2009, 694 pages.

– Bernard Mathias, *Introduction au XX^e siècle : 1914 à 1945*, t 1, Belin, Paris, 269 pages.

– Bettati Mario, *Le terrorisme : les voies de la coopération internationales*, O. Jacob, Paris, 2013, 301 pages.

– Boniface Pascal, *Comprendre le monde*, ANEP, Alger, 2010, 288 pages.

– Boniface Pascal, *L'année stratégique 2016, analyse des enjeux internationaux*, Armand Colin, Paris, 2015, 367 pages.

– Boniface Pascal, *La géopolitique*, Eyrolles, Paris, 2011, 199 pages.

– Bouchra Rahmouni Benhida et Younès Slaoui, *Géopolitique de la méditerranée*, Paris, Que sais-je ?, 2013, 126 pages.

– Bouhadana Irène et Gilles William (sous la direction de), *Cybercriminalité : cybermenaces et cyber fraudes*, Imodev, Paris, 2012, 211 pages.

– Braillard Philippe, *Théories des relations internationales*, Puf, Paris, 1977, 459 pages.

– Bricmont Jean, *Impérialisme humanitaire*, Apic, Alger, 2008, 283 pages.

– Buhler Pierre, *La puissance au XXI^e siècle*, CNRS, Paris, 2011, 508 pages.

– Cabestan Jean-Pierre, *La politique internationale de la Chine*, Les presses de sciences Po, Paris, 2015, 639 pages.

– Cartier Michel, *La Chine et l'Occident*, Odile Jacob, Paris, 2015, 191 pages.

– Chabry Laurent et Annie, *Politique et minorités au Proche-Orient*, Maisonneuve et Larose, Paris, 1984, 342 pages.

– Challiand Gérard et Rageau Jean-Pierre, *Géopolitique des empires (des pharaons à l'impérium américain)*, Flammarion, Paris, 2012, 256 pages.

– Charillon Frédéric (sous la direction de), *Politique étrangère, nouveaux regards*, Presses de sciences Po, Paris, 2002, 437 pages.

– Chautard Sophie, *Comprendre la géopolitique*, Studyrama perspectives, Paris, 2006, 291 pages.

– Chautard Sophie, *Dictionnaire de géopolitique*, Studyrama, Paris, 2008, 273 pages.

– Chomsky Noam, *Dominer le monde ou sauver la planète*, Fayard, Paris, 2004, 383 pages.

– Claude Gérard, *La Méditerranée, géopolitique et relations internationales*, Ellipses, Paris, 2007, 272 pages.

– Corm Georges, *Le Proche-Orient éclaté*, La Découverte-Maspero, Paris, 1983, 374 pages.

– Corm Georges, *Le nouveau gouvernement du monde*, Apic, Alger, 2013, 301 pages.

– Corm Georges, *Pour une lecture profane des conflits*, APIC, Alger, 2013, 269 pages.

– Dasque Jean Michel, *Géopolitique du terrorisme*, Ellipses, Paris, 2013, 303 pages.

– DeGeorges Damien, *Terres rares : enjeux géopolitiques du XXI^e siècle*, L'Harmattan, Paris, 2012, 73 pages.

– Dejammet Alain, *L'archipel de la gouvernance mondiale, ONU, G7, G8, G20*, Dalloz, Paris, 2012, 116 pages.

– Delbecque Eric et Harbulot Christian, *La guerre économique*, Puf, Paris, Que sais-je ?, 2010, 126 pages.

– De Montbrial Thierry et Jacquet Pierre, *L'entrée dans le XXI^e siècle (Ramsès 2000)*, Dunod, Paris, 1999, 424 pages.

– Defay Alexandre, *La géopolitique*, Puf, Paris, Que sais-je ?, 2014, 127 pages.

– Edward Saïd, *L'Orientalisme, l'Orient créé par l'Occident*, le Seuil, Paris, 1980, 392 pages.

– Edward Saïd, *Culture et impérialisme*, APIC, Alger, 2010, 557 pages.

– Elissade Bernard, *Géopolitique de l'Europe*, Nathan, Paris, 2009, 365 pages.

– Emmanuel Todd, *Après l'empire (Essai sur la décomposition du système américain)*, Gallimard, Paris, 2004, 2011.

– Emmanuel Todd, *Où en sommes-nous ? Une esquisse de l'histoire humaine*, le Seuil, Paris, 2017, 481 pages.

– Encel Frédéric, *Comprendre la géopolitique*, le Seuil, Paris, 2009, 243 pages.

– Encel Frédéric, *Géopolitique du sionisme, stratégies d'Israël*, Armand Colin, Paris, 2015, 351 pages.

– Faure Justine et Prost Yannick, *Relations internationales*, Ellipses, Paris, 2004, 549 pages.

– Florian Louis, *Les grands théoriciens de la géopolitique*, Puf, Paris, 2014, 209 pages.

– Furfari Samuel, *Politique et géopolitique de l'énergie : une analyse des tensions internationales au XXIe siècle*, Technip, Paris, 2012, 454 pages.

– Galland Franck (sous la direction de), *Eau et conflictualité*, Choisel, Paris, 2012, 121 pages.

– Ganiage Jean, *Histoire contemporaine du Maghreb*, Fayard, Paris, 1994, 822 pages.

– Gauchon Pascal et Hissoud Jean-Marc, *Les 100 mots de la géopolitique*, Puf, Paris, Que sais-je ?, 2008, 127 pages.

– Géré François, *La nouvelle géopolitique, guerres et paix aujourd'hui*, Larousse, Paris, 2012, 128 pages.

– Gnesotto Nicole et Grevi Giovanni, *Le monde en 2025*, Sedia, Alger, 2008, 356 pages.

– Gounelle Max, *Relations internationales*, Dalloz, Paris, 2010, 251 pages.

– Grech Alain et Vidal Dominique, *Les 100 clés du Proche-Orient*, Fayard/ Pluriel, Paris, 2010, 746 pages.

– Guisnel Jean, *Guerres dans le cyberespace : services secrets et internet*, La Découverte, Paris, 2013, 372 pages.

– Hammond Allen, *Quel monde pour demain ? Scénarios pour le XXIe siècle,* Nouveaux Horizons, Paris, 2004, 354 pages.

– Huntington Samuel P., *Le choc des civilisations*, Odile Jacob, Paris, 1997, 402 pages.

– Ibn Khaldoun, *Discours sur l'Histoire universelle*, t. 1, t. 2, Sindbad, Paris, 1967, 921 pages.

– Khoury Samaha (sous la direction de), *Palestine-Israël, approches historiques et politiques*, PUB, Bordeaux, 133 pages.

– Kissinger Henri, *L'Ordre du monde*, Fayard, Paris, 2016, 391 pages.

– Lacoste Yves, *Géopolitique de la Méditerranée*, Armand Colin, Paris, 2009, 472 pages.

– Lacoste Yves, *Géopolitique*, Larousse, Paris, 2009, 335 pages.

– Laïdi Ali, *Les États en guerre économique*, le Seuil, Paris, 2010, 329 pages.

– Laïdi Zaki, *La norme sans la force, l'énigme de la puissance européenne*, Presses de Sciences Po, Paris, 303 pages.

– Lambert Denis, *Géopolitique de la Chine*, Ellipses, Paris, 2009, 549 pages.

– Laurens Henry, *L'Orient arabe à l'heure américaine (de la guerre du Golfe à la guerre d'Irak)*, Hachette, Paris, 2004, 452 pages.

– Lefebvre Maxime, *L'Union européenne peut-elle devenir une grande puissance ?*, La documentation française, Paris, 2012, 177 pages.

– Lipszyc Norbert, *Crise mondiale de l'eau*, De Passy, Paris, 2013, 220 pages.

– Lesbornne Jacques, *Les crises et le XXIe siècle*, Odile Jacob, Paris, 2009, 345 pages.

– Machiavel Nicolas, *L'art de la guerre*, Berget-Levrault, Paris, 1980, 227 pages.

– Mearsheimer John j. et Walt Stephen M., *Le lobby pro-israélien et la politique étrangère américaine*, La Découverte, Paris, 2009, 500 pages.

– Miquel André, *La géographie humaine du monde musulman. Jusqu'au milieu du XIe siècle*, l'EHESS, Paris, 2001, 426 pages.

– Moreau Defarges Philippe, *Introduction à la géopolitique*, le Seuil, Paris, 2009, 256 pages.

– Mougel François-Charles et Pacteau Séverine, *Histoire des relations internationales de 1815 à nos jours*, Puf, Paris, Que sais-je ?, 1988, 127 pages.

– Mutin Georges, *Géopolitique du monde arabe*, Ellipses, Paris, 2009, 245 pages.

– Noujou Alain et Pantet Armand, *L'Afrique, nouvelle frontière du XXIe siècle*, Ellipses, Paris, 2015, 188 pages.

– Plantey Alain, *Principes de Diplomatie, A. Pedone*, Paris, 2000, 458 pages.

– Pourtier Roland (sous la direction de), *Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient*, Nathan, Paris, 2006, 351 pages.

– Prémouville Antoine-Louis, *Géopolitique de l'Iran*, Puf, Paris, 2015, 172 pages.

– Samir Amin, *Le monde arabe dans la longue durée (un printemps des peuples ?)*, APIC, Alger, 2011, 255 pages.

– Santander Sébastien (sous la direction de), *Puissances émergentes : un défi pour l'Europe ?*, Ellipses, Paris, 2012, 381 pages.

– Sébille-Lopez Philippe, *Géopolitique du pétrole*, Armand Colin, Paris, 2007, 479 pages.

– Sun Tsu, *L'art de la guerre (traduit du chinois et commenté par Jean Lévi)*, Fayard/Pluriel, Paris, 2015, 328 pages.

– Sur Serge, *Les aventures de la mondialisation (les relations internationales au début du XXI^e siècle)*, La documentation française, Paris, 2014, 273 pages.

– Thébault Vincent (sous la direction de), *Géopolitique de l'Europe*, Nathan, Paris, 2012, 399 pages.

– Todorov Tzvetan, *La peur des barbares (au-delà du choc des civilisations)*, Robert Laffont, Paris, 2009, 349 pages.

– Tsayem-Demaze Moïse, *Géopolitique du développement durable (les États face aux problèmes environnementaux internationaux)*, PUR, Rennes, 2011, 228 pages.

– Wagner Julien, *Chine-Afrique, Le grand pillage*, Eyrolles, Paris, 2014, 127 pages.

– Welzer Harald, *Les guerres du climat : pourquoi on tue au XXI^e siècle*, Gallimard, Paris, 2009, 365 pages.

الأطالس

– Blanchon David, *Atlas mondial de l'eau*, Autrement, Paris, 2013, 96 pages.

– Boniface Pascal, *Atlas des relations internationales*, Hatier, Paris, 2013, 176 pages.

– Boniface Pascal et Védrine Hubert, *Atlas du monde global*, Armand Colin/ Fayard, Paris, 2015, 152 pages.

– Cadin Philippe et Dumortier Brigitte, *Atlas des pays du Golfe*, PUPS, Paris, 2011, 118 pages.

– Cattaruzza Amaël, *Atlas des guerres et conflits, un tour du monde géopolitique*, Autrement, Paris, 2014, 96 pages.

– Dabène Olivier (sous la direction de), *Atlas de l'Amérique latine*, Autrement, Paris, 2012, 96 pages.

– Dumortier Brigitte, *Atlas des religions*, Autrement, Paris, 2004, 63 pages.

– Lacoste Yves, *Atlas géopolitique*, Larousse, Paris, 2013, 192 pages.

– Lugan Bertrand, *Atlas historique de l'Afrique des origines à nos jours,* du Rocher, Monaco, 2001, 268 pages.

– Marchand Alexandre, *Atlas géopolitique de la Russie*, Autrement, Paris, 2015, 95 pages.

– Pennequin Gilles et Mocilnikar Antoine-Tristan, *Atlas du développement durable et responsable*, Eyrolles, Paris, 2011, 450 pages.

– Pison Gilles, *Atlas de la population mondiale*, Autrement, Paris, 2009, 80 pages.

– Sanjuan Thierry, *Atlas de la Chine*, Autrement, Paris, 2015, 95 pages.

– Vallaud Pierre, *Atlas des guerres du XXI^e siècle*, Acropole, Paris, 2008, 120 pages.

القواميس

– Benbassa Esther (sous la direction de), *Dictionnaire des racismes de l'exclusion et des discriminations*, Larousse, Paris, 2010, 727 pages.

– Degryse Christophe, *Dictionnaire de l'Union européenne*, De Boeck, Bruxelles, 2007, 1066 pages.

– Fougier Eddy, *Dictionnaire analytique de l'altermondialisme*, Ellipses, Paris, 2006, 287 pages.

– Labrousse Alain, *Dictionnaire géopolitique des drogues*, De Boeck, Bruxelles, 2003, 720 pages.

– Lakehal Mokhtar, *Dictionnaire des relations internationales*, Ellipses, Paris, 2006, 351 pages.

– Lewis et autres, *Encyclopédie de l'islam 4 Tomes*, Leyde E. J.Brill, Paris, 1977.

– Mongrenier Jean-sylvestre, *Dictionnaire géopolitique de la défense européenne*, Unicomm, Paris, 2005, 349 pages.

– Rubio François, *Dictionnaire pratique des ONG*, Ellipses, Paris, 2004, 414 pages.

– Smouts Marie-Claude et autres, *Dictionnaire des relations internationales*, Dalloz, Paris, 2003, 506 pages.

– Tertrais Bruno, *Dictionnaire des enjeux internationaux*, Autrement, Paris, 2006, 254 pages.

– Vaisse Maurice (sous la direction de), *Dictionnaire des relations internationales au XX^e siècle*, Armand Colin, Paris, 2007, 299 pages.

– Veyret Yvette (sous la direction de), *Dictionnaire de l'environnement*, Armand colin, Paris, 403 pages.

المواقع الإلكترونية

Diploweb.com

FAO : www.fao.org/home/fr/

ONU : www.un.org/fr/

PNUPE : www.unep.org/French

UNHCR : www.unhcr.fr/

www.géopolitique-géostratégie.fr/

www.herodote.org/

www.géopolitique.net/Actualites/

www.monde-diplomatique.fr

www.alternatives-internationales.fr

www.iris-france.org/

www.géo-phile.net/

www.centrale-energie.fr/

www.études-géopolitiques.com

www.statistiques-mondiales.com/

www.Afristat.org/

www.eurostat.com

www.dynamiques internationales.com

www.codesria.org

www.perspectives internationales.com

المجلات

– Cahiers des Amériques Latines.

– Cahiers de l'Orient,revue Trimestrielle.

– Conflits, revue de géopolitique, Trimestrielle.

– Hérodote,revue trimestrielle.

– La nouvelle revue géopolitique, Trimestrielle.

– Maghreb-Machrek, 4 n°/an.

– Monde Diplomatique, mensuel.

– Questions Internationales, 6 n°/an.

– Relations Internationales, Trimestrielle.

– Revue internationale et stratégique, Trimestrielle.

– Revue française de géopolitique.

– Perspectives chinoises.

– Politique Étrangère, Trimestrielle.

III- باللغة الإنجليزية

الكتب

– Alexander G. Dugin, *Last was of the world – The geopolitics of contemporay Russia*, Kindle, Island, 2015, 166 pages.

– Andrew J. Bacevich, *America's War for the Greater Middle East*, Random Home, 2016, 480 pages.

– Edward N. Luttwak, *The dictionary of modern war*, Gramency book, 1998, 680 pages.

– Edward N. Luttwak, *The grand strategy of the Byzantine empire*, Belknap press, 1998, 680 pages.

– Edward N. Luttwak, *The grand strategy of the Roman empire from the first century ad to the third*, John Hopkins University Press, 1976, 272 pages.

– Edward N. Luttwak, *The rise of china as the logic of strategy*, Belknap press, 2009, 512 pages.

– Edward Said, *Orientalism*, Pantheon boooks, 1978, 368 pages.

– Fareed Zakaria, *The post-American, what the world will look like*, published by w.w.nation company, 2012, 336 pages.

– Francis Fukuyama, *Political order and political decay, From the industrial revolution to the globalisation of democracy*, Fram stans and grout, 2015, 688 pages.

– Francis Fukuyama, *The end of history and the last man*, Free press, 2006, 464 pages.

– George Friedman, *The next decade, Empire and republic in an changing world*, Doubleday Books, 2011, 243 pages.

– George Friedman, *The next decade, what the world will look like*, Anchor, 212, 272 pages.

– George Friedman, *Next 100 years : a forecast for the 21st century*, Pan Mac Millan, India, 2016, 351pages.

– Henry Kissinger, *World order : Reflections on the character of nations and the course of hystory*, Penguin Books, 2015, 432 pages.

– John Baylis & Steve Smith, *The globalization of world politics, an introduction to international relations*, Oxford University Press, 2011, 811 pages.

– Joseph S. Nye Jr, *Soft power : The means to succes in world politics*, Affairs, 2005, 208 pages.

– Joseph S. Nye Jr, *The future of the power*, Affairs, 2011, 320 pages.

– Martin Jacques, *When China rules the world : The rise of the middle kingdom and the end of the western world*, Pinguin Books, 2012, 848 pages.

– Naom Chomsky, *Hegemony or survival : America's Quest gor global dominnace*, Henry holt and company, 2007, 288 pages.

– Peter Frankopan, *The silk Roads : A new history of the world*, Kindel edition, 2016, 256 pages.

– Robert D. Kaplan, *Asia's cauldron : the south china sea and the end of a stable pacific*, Random Home, 2015, 225 pages.

– Robert D. *Kaplan, Mansoon : Indian ocean and the future of American power*, Random Home, 2010, 323 pages.

– Robert D. Kaplan, *The revenge of geography : what the maps tells us about coming conflicts and the battle against fate*, Random Home, 2013, 448 pages.

– Samir Amin, *The word we wish to see*, Monthly review press, 2008, 160 pages.

– Samuel P. Huntington, *the clash of civilisations and the remaking of the world order*, Kindel, 2007, 368 pages.

– Tim Marshall, *Prisoners of geography : Ten maps that tell you everything you need to know about global politics*, Elliott Round, Hardcover, 2015 , 290 pages.

– Zbignier Brzinski, *Strategic vision : America and the crisis of global power*, Basic Books, 2012, 224 pages.

– Zbignier Brzinski, *The grand chessboard, American Primacy and its geostrategic imperatives*, Basic Books, 1997, 240 pages.

القواميس

– Chas W. Freeman, Jr, *Diplomat's dictionary*, second edition, United states institute of peace press, Washington, 2010, 271 pages.

– Samouhi Fawq El'Adah, *A dictionary of diplomacy and the international affairs*, librairie du liban, Beirut, 1996, 511 pages.

الكلمات المفتاحية

فرنسي	إنجليزي	عربي
Approches géopolitiques	Geopolitical approachs	مقاربات جيوسياسية
Atlantisme	Atlantism	أطلسية
Axes de crises	Crisis axis	محاور الأزمات
Bipolarité	Bipolarity	الثنائية القطبية
Cartographie	Cartography	علم الخرائط
Cybercriminalité	Cybercrime	جريمة سيبرانية
Cyberguerres	Cyberwar	حروب سيبرانية
Cybersécurité	Cybersecurity	أمن سيبراني
Conflits	Conflicts	نزاعات
Conflits asymétriques	Asymetric Conflicts	نزاعات غير متماثلة
Constructivisme	Constructivism	بنيوية
Contexte	Context	سياق
Corpus	Corpus	مدوّن
Déforestation	Deforestation	إزالة الغابات
Désertification	Desertification	التصحّر
Détroit	Strait	المضيق
Développement durable	Sustainble development	تنمية مستدامة
Enjeux géopolitiques	Geopolitical issues	رهانات جيوسياسية
Environnement international	International envirenement	محيط دولي

Espace politique	Political space	فضاء سياسي
Espace sahélo-saharien	sahelo-saharian space	فضاء ساحلي-صحراوي
Etat démocratique	Democratic state	دولة ديموقراطية
Etat émergent	Emerging state	دولة نامية
Etat impérial	Imperial state	دولة إمبراطورية
Etat impérialiste	Imperialist country	دولة إمبريالية
Etat islamiste	Islamic state	دولة إسلاموية
Etat libéral	Liberal country	دولة ليبرالية
Etat national	National state	دولة وطنية
Etat pivot	Pivotal state	دولة محورية
Etat théocratique	Theocratic state	دولة تيوقراطية
Etat totalitaire	Totalitarian state	دولة شمولية
Européanisme	Europeanism	أوروبيانية
Fonctionalisme	Fonctionalisme	وظيفية
Foyer de tensions	Hotbed of tensions	بؤَر التوتر
Frontières internationales	International borders	حدود دولية
Géographie humaine	Human geography	جغرافيا بشرية
Géographie physique	Physical geography	جغرافيا فيزيائية (طبيعية)
Géographie politique	Political geography	جغرافيا سياسية
Géoculture	Geoculture	جيوثقافية
Géoéconomie	Geoeconomy	جيواقتصادية
Géohistoire	Geohistory	جيوتاريخية
Géopolitique	Geopolitics	جيوسياسية
Géopolitique alternative	Geopolitical alternative	جيوسياسية بديلة
Géopolitique des conflits	Geopolitics of conflicts	جيوسياسية النزاعات

Géopolitique formelle	Formal geopolitics	جيوسياسية شكلية
Géopolitique populaire	Popular geopolitics	جيوسياسية شعبية
Géopolitologues	Geopolitical scientists	جيوسياسيين
Géostratégie	Geostrategy	جيواستراتجية
Guerre	War	حرب
Idéalisme	Idealism	مثالية
Ile mondiale	World island	جزيرة عالمية
Islamisme	Islamism	إسلاموية
Kratopolitique	Kratopolitics	سلطة الدولة
Lebensraum	Lebensraum	لمبنستروم (الفضاء الحيوي)
Lignes de fractures	Fault lines	خطوط الانكسار
Marxisme	Marxism	ماركسية
Menaces nucléaire	Nuclear threats	مخاطر نووية
Manichéenne	Manichean	مناوي
Milieu	Circle	الوسط
Mondialisation	Globalization	عولمة
Nationalisme	Nationalism	قومية
Orientalisme	Orientalism	استشراق
Paradigme	Paradigm	أنموذج
Périls climatiques	Natural disasters	مخاطر المناخ
Politique internationale	International politics	سياسة دولية
Prospective	Prospective	استشراف
Proto- Etat	Proto-state	دولة أولية
Réalisme	Realism	واقعية
Relations internationales	International relations	علاقات دولية
Repères géopolitiques	Geopolitical benchmarks	معالم جيوسياسية
Réseaux sociaux	Social networks	شبكات اجتماعية

Ressources énergétiques	Energy resources	موارد طاقوية
Ressources humaines	Human resources	موارد بشرية
Ressources naturelles	Naturel resources	موارد طبيعية
Spacio-temporel	temporal Spacio	فضائي- زمني
Technologies de la communication	Communication technology	تكنولوجيات الاتصال
Terres rares	Rare Lands	أراضي نادرة
Territoire	Territory	إقليم
Terrorisme	Terrorism	إرهاب
Théocratie	Theocracy	تيوقراطي
Unipolarité	Unipolarity	أحادية القطب
Village planétaire	Global village	قرية كوكبية
Zones grises	Grey zones	مناطق رمادية

قائمة المختصرات

AIEA	الوكالة الدولية للطاقة النووية
ANZUS	معاهدة الأمن بين أستراليا، نيوزيلندا والولايات المتحدة
ASEAN	رابطة جنوب شرق آسيا
BM	البنك العالمي
BRICS	برازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا (الدول النامية)
CEI	رابطة الدول المستقلة
CENTO	حلف بغداد
CIA	الوكالة الاستخبارتية الأمريكية
CNUCED	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
COMECON	مجلس التعاون الاقتصادي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FMI	الصندوق الدولي للنقد
INESG	المعهد الوطني للدراسات الاستراتجية الشاملة
MERCOSUR	السوق المشتركة الجنوبية
NSA	وكالة الأمن القومي الأمريكية
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ONG	المنظمات غير الحكومية
ONU	منظمة الأمم المتحدة
OPEP	منظمة الدول المصدّرة للبترول
OTAN	منظمة حلف شمال الأطلسي
PCUS	الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي
PIB	الناتج الداخلي الخام

PNUD	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UE	الاتحاد الأوروبي
UNASUR	اتحاد دول أمريكا الجنوبية
UPM	الاتحاد من أجل المتوسط
SDN	عُصبة الأمم

أنـجـز طبعــه على مطابــع
- chihab print - ع. ڤــرفي - باتنـــة